التّعاقب أو المُعَاقبة بين الواو والياء:
ظواهره وعِلَلُهُ، والخلافُ حَوْله

الدكتورة خولة جعفر القرالة

الدكتور منصور عبدالكريم الكفاوين

قسم اللغة العربيّة وآدابها – كليّة الآداب

جامعة الحسين بن طلال

الملخَّص

تَنْهَضُ هذه الدِّراسةُ بالوقوف على ظاهرة التّعاقُب أو المعاقبة بين الواو والياء، القائمة على نُطْق الكلمة الواحدة ذات الأصل الواحد أيضاً: الواوي، أو اليائي بالواو مَرَّة، وبالياء أُخرى لغير علّة تصريفيّة تُوجب ذلك، وهو الأصل فيها – ظاهرة التعاقُب– موضّحة العلاقة الصوتيّة بين الحرفين التي سَوَّغت معاقَبَة أحدهما للآخر، فتناولت الدّراسةُ تلك الظاهرة في لسان القبيلتين المتباعدتين جغرافيّاً، والمتغايرتين اجتماعيّاً وحضاريّاً رادَّة القَوْلَ الذاهب إلى أنَّها قد جاءت أيضاً في لسان أبناء القبيلة الواحدة، وهي قبيلة الحجاز لا غير فيما وقفت عليه من خلال حَمْل الياء المُبْدَلة من الواو لغة القياس في الأمثلة التي نُسِبت إليهم – وهي قليلة– على عِلَل تصريفيّة سَوَّغَتْها، وعليها فلا وَجْه للمعاقبةِ فيها، ولا تندرج في بابها.

كما بيَّنت هذه الدراسة صُوَرَ تلك الظاهرة، وعِلَلَها، ومسوِّغاتها: من كونها لغةً في لسان كثير من قبائل العرب، أو هي من باب التعادُل والتكافؤ، أو لغرض التفريق في المعنى، ورفع اللّبس، أو التخفيف، وغير ذلك.

وكذا وقَفَتْ على الخلاف الذي دار حول بعض عِلَل تلك الظاهرة، ولعلَّها اجتهدت في ترجيح رأي على آخر، أو دَفْعِهما معاً، كما اجتهدت في تَوْجيه بعض الأمثلة التي حُمِلت الواو فيها أو الياء على المعاقَبَة وهي ليست منها في شيءٍ، أو التي حُمِلت فيها على الإتباع أو المزاوجة وهي من باب المعاقبة، وكذا التي ليست في باب الاثنين معاً بل هما – الواو والياء– فيها على الأصل.

كما رَدّتْ بعض الآراء التي حَملَت الياء في بعض الأمثلة على المُعَاقَبَة للواو، وهي على النقيض من ذلك؛ إذ كانت الواو فيها هي المعاقِبة للياء، مستندة في كلّ ذلك إلى أدلّة وشواهد تعزّز ذاك الرأي وتؤكِّده.

تُعَدُّ ظاهرة التعاقُب أو المعاقبة بين كثير من حروف العربيّة لغير علّة تصريفيّة توجبها من سُنن العربيّة وسماتها، وفي هذا أورد السيوطي عن أبي حيّان قوله: "قال شيخنا الأُستاذ أبو الحسن بن الضائع: قَلَّما تجدُ حرفاً إلاَّ وقد جاء فيه البَدَلُ ولو نادراً"(١) والمراد من البدل المعاقبة وعليه فهي – كما سبق– من سُنَن العرب في لغتهم، فهم لسبب لهجيّ يضطرّون إلى إحلال حرف مَحَلَّ حرف آخر في كلمة ما، حيث يتأتّى من ذلك أنْ يكون لتلك الكلمة صورتان في اللفظ ولمعنىً واحدٍ فيهما، وذلك لِعِلَلٍ وأسباب سيقف الباحثان عندها بالشّرْح والتمثيل.

لكنَّ هذه الظاهرة لم تكن بين حروف العربيّة على إطلاقها، بل كانت بين الحروف ذات العلاقة التشاركيّة أو التقاربية في الصفة أو في المخرج، أو في كليهما، وفي التعاقب للمقاربة في المخرج قال الفرّاء ممثلاً عليه ببعض أصوات اللغة: "والعرب تقول: القافور والكافور... إذا تقارب الحرفان في المخرج تعاقبا في اللغات، كما يُقَال: جَدَف وجَدَث، تعاقبت الفاء والثاء في كثير من الكلام، كما قِيل: الأثافي والأثاثي، وثوب فُرْقبي، وثُرْقبي...".(٢)

وَوَجْه التقارُب بين الفاء والثاء مثلاً موضعه المخرج، ومُؤَدَّى ذلك أنّ الحرف الأوّل – الفاء– صوت أسناني شفوي، تكون الأسنان العُلْيا عند النطق به فوق الشفة السفلى، أمّا الحرف الثاني – الثاء– فهو صوت أسناني يكون طرف اللسان عند النطق به بين الأسنان. أمّا في الصفة فإنّهما متشابهان، فكلاهما صوت "مهموس، احتكاكي منخفض"(٣) فعند النطق بهما لا يهتزّ الوتران الصوتيان، وينخفض اللسان عَنِ الحنك الأعلى، ويحدث احتكاك يشبه الصفير بين الشفتين والأسنان في حال النطق بالفاء، وبين الأسنان في حال النطق بالثاء.(٤)

ومِثْل هذه الحروف في المعاقبة وفي الكلمة الواحدة ، ولمعنى واحد أيضاً – كما تقدَّم– ولوجود علاقة صوتيّة بينها: الحاء والهاء، والّلام والنون، والّلام والرّاء، وفي هذا قال ابن فارس: "ومن سُنَن العرب إبدالُ الحروف، وإقامة بعضها مقام بعض، ويقولون: مَدَحَهُ، ومَدَهه، وفرس رِفَلٌّ، ورِفَنٌّ، وهو كثير مشهور قد أَلَّف فيه العلماءُ. فأمّا ما جاء في كتاب الله جلَّ ثناؤه، فقوله جلَّ ثناؤه: ﴿فَٱنفَلَقَ فَكَانَ كُلُّ فِرۡقٍ﴾{الشعراء، آية ٦٣} فالّلام والرّاء يتعاقبان كما تقولُ العربُ: فَلَق الصُّبح، وفَرَقه".(٥)

وعلى مثال هذه الحروف المُعَاقَب بينها حَرْفا الواو والياء، وهما محور هذه الدِّراسة ، فالواقف على معاجم العربيَة، وكتب الأفعال واللغة، واللهجات واجدٌ شيوع هذه الظاهرة اللغويّة بين ذَيْن الحرفين في كلام العرب، وكثرة أمثلتها – كما سبق القول– لغير علّة تصريفيّة تقتضيها؛ وذلك لأنَّ ما ورد عن العرب من أقوال حَلّت فيها الواو محلّ الياء، والياء محلّ الواو لتلك العلّة لا تعدُّ من باب المعاقبة أو التعاقب في شيءٍ، وهذا ما ذهب إليه ابن سيده، قال: "وأذكُر الآن شيئاً من المعاقبة، وأُري كيف تدخل الياء على الواو، والواو على الياء من غير عِلّة ...

فأمّا ما دخلت فيه الواو على الياء، والياءُ على الواو لعلّةٍ، فلا حاجة بنا إلى ذِكْره في هذا الكتاب؛ لأنَّه قانونٌ من قوانين التصريف".[٦]

وممّا يَجدر الإشارة إليه قبل البدء في معالجة هذه الظاهرة بين ذَيْنِ الحرفين محور هذه الدراسة – كما سبق– أنَّ التعاقب أو المعاقبة بينهما تناوله علم الدين الجندي في بحثه الموسوم بـ "التعاقُب والمعاقبة من الجانب الصوتي الصَّرْفي"،[٧] لكنَّ تناوله هذه الظاهرة اللغويّة من هذين الجانبين – الصوتي الصرفي– فيه مخالفة وخروج على ما سبق أنْ قُلْناه، واستدللنا عليه من أنَّ الأصل فيها – المعاقبة– ألاَّ تكون لعلّة تصريفية توجبها، يضاف إلى ذلك أن كثيراً من الأمثلة التي تناولها في بحثه ذاك للتمثيل على تلك الظاهرة كانت بعيدة عن العِلَلِ الصوتية الصرفيّة، ولا تندرج في بابها، ومن ثَمَّ كانت بعيدة عن عنوان بحثه ولا تتساق معه، يضاف إلى ما تقدم أيضاً أنَّه في بحثه ذاك فاته الكثير الكثير من صور تلك الظاهرة اللغويّة بين ذينك الحرفين، كما أصدر أحكاماً، وخَلُص بنتائج جانَبَ فيها الصَّواب.

لذا ارتأى الباحثان في هذه الدّراسة أنْ يَتَنَاولا هذه الظاهرة من حيث ظواهرها وعللها، والخلاف حولها بعيداً عن الجانب الصوتي الصرفي، مُسْتدركَيْنِ ما فاته، ومُصَوِّبَيْنِ ما جانب فيه الصَّواب.

أمّا التّعاقُب والمعاقبة كمفهوم لغوي واصطلاحي، والفرق بينه وبين البَدَل والتعويض فلم يقفا عنده في هذه الدّراسة، ولم يَعْرِضا له؛ وذلك لأنَّ تناوُلَه قد تَمَّ بالتفصيل من حيث تأصيله في الدرس اللغوي، ومفهومه لغة واصطلاحاً عند القدماء والمحدثين في بحث للدكتور محمد الروابدة، والدكتور سيف الدين الفقراء موسوم بـ "التعاقُب في اللغة العربيّة، رأي في تأصيل (التعاقب) مصطلحاً".[٨]

لذا فقد تجاوزا هذا الجانب في الدِّراسة هذه، وتناولا الظاهرة مباشرة من حيث اقتضى العنوان، وعليه فكما تقدَّم القول فإنَّ المعاقبة بين أي حرفين كما سبق من أمثلة، وكالواو والياء في قولهم مثلاً: "أتيتُك...من عَلُو، ومن عَلِي"[٩] "وهو يَوْجلُ... ويَيْجَلُ، ومثله يَوْحَلُ"[١٠] "وسَخِيَ وسَخُوَ"[١١]- لا تتأتّى إلا بوجود علاقة تشارُكيّة أو تقارُبيّة في الصفة أو في المخرج أو في كليهما، وهذا ما كان بين الواو والياء، فالعلاقة التشاركيّة بينهما موضعها الصفة، فهما أُختان لكونهما من الأصوات المجهورة[١٢] و"المجهور حرف أُشبع الاعتماد في موضعه، ومَنَع النَّفَسَ أنْ يجريَ مَعَهُ حتَّى ينقضي الاعتماد عليه، ويجري الصوت"[١٣] يضاف إلى ذلك أنَّهما من الأصوات اللّينة "لأنَّ مخرجهما يتَّسع لهواء الصوت أشدّ من اتَّساع غيرهما".[١٤] وعليه فهما في المدّ، وسعة المخرج يجريان مَجْرى المثلين.[١٥]

أمّا فيما يخصّ العلاقة التقاربية بينهما فموضعها المخرج، فالواو عند القدماء أمثال سيبويه[١٦]، والمبرِّد[١٧] من بين الشفتين، لكنَّ هذا كما يقول عبدالغفار هلال جاء "بناءً على الملاحظة الذّاتيّة على حين أَثبت البحث الصوتي التجريبي أنَّها من أقصى اللسان مع أقصى الحنك الأعلى، ومع ذلك فإنَّ الشفتين تنضمَّان معها، مما يجعل لرأي الأقدمين مُسَوِّغاً، وهذا في الواو التي ليست مَدّاً".[١٨] أمّا الياء فمخرجها "من وسط اللسان بينه وبين الحنك الأعلى".[١٩]

وبناءً على هذا فإنَّ خلاصة العلاقة التشاركيّة بينهما تتمثَّل في أنَّهما صوتان مجهوران متوسطان منخفضان[٢٠]؛ إذ عند النطق بهما يهتزّ الوتران الصوتيان، وينخفض اللّسان عن الحنك الأعلى، ويمرُّ الهواء في وسط الحنك عند النطق بالياء دون أنْ يحدث أي نوع من الصفير أو الحفيف. أمّا عند النطق بالواو فإنَّ

الهواء يمرُّ في أقصى الحنك، وكالحال في الياء دون أنْ يحدث أيضاً أي نوع من الصفير أو الحفيف.[٢١]

وعليه لَمَّا كان بينهما هذا التشارك والتقارُب الواضح الذي لا خفاء به؛ عاقب كُلٌّ منهما الآخر، وناوبه في الكلمة الواحدة، فوردت تارة بالواو، وأُخرى بالياء، وكلّ ذلك مستحسن في فصيح العربيّة، ومُسَوَّغ له عند علماء اللغة بجملة من العِلَلِ والأسباب.

ومن خلال البحث والتتبُّع وجد الباحثان أنَّ أمثلة هذه الظاهرة كثيرة جداً تتجاوز حدَّ البحث؛ لذا ارتأيا أنْ يقفا على جملة منها مُوَضِّحَيْن مُسَوِّغاتها وعِلَلَها، مُعَزِّزَيْن ذلك بالشواهد الحيّة ما أمكن. هذا ولمّا كان لتعاقبهما في عين الكلمة ولامها اسماً كانت أو فِعْلاً النصيب الأكبر والأكثر قياساً عليه في فائها فأمثلته فيها قليلة تصل إلى حدِّ النُّدرة – فقد ارتأيا أنْ يبدأا الدِّراسة بالوقوف على تلك الظاهرة فيهما.

أمّا فيما يتعلّق بأُولى عِلَلِها، وأكثرها مُسَوّغاً لها، ومحمولاً عليها عند علماء اللغة الذين وقفوا عليها، وتناولوها في ثنايا كتبهم – فتبيَّن للباحثَيْن– من خلال الأمثلة التي وَقَفَا عليها أنَّها تتمثّل في كونها لغة في لسان مَنْ نطقوا كلمة ما بالواو من أبناء قبيلة من قبائل العرب، وقابلهم آخرون من قبيلة ثانية فنطقوها بالياء والمعنى في الكلمة في اللغتين كلتيهما: المعاقَبَة والمعاقِبة واحد، وهذا شَرْط من شروط المُعَاقَبَة، كما يشترط أنْ تكون اللغة عفوية درج عليها لسان أبناء تلك القبيلة، قال السيوطي فيما أَورده عن أبي الطيِّب اللغويّ من قوله: "ليس المرادُ بالإبدال أنَّ العرب تتعمَّد تعويض حرف من حرفٍ، وإنَّما هي لغات مختلفة لمعانٍ متّفقةٍ، تتقارب اللفظتان في لغتين لمعنى واحد، حتّى لا يختلفا إلاَّ في حرف واحدٍ"[٢٢] والحرف المختلف فيه هو ذاته موضع المُعَاقَبة الواو، والياء.

وعلى هذه العلّة حَمَلها ابن سيده إلاَّ أنَّه تعدّاها، فَذَهَبَ إلى أنَّها كما تكون في لسان القبيلتين المتباعدتين، فإنَّها تكون أيضاً في لسان القبيلة الواحدة، إذْ تنطق الكلمة الواحدة بالواو تارة، وبالياء أُخرى، والمعنى فيها في اللغتين واحد، قال – وقد سبق إيراد بعض القَوْل، وجاء التكرار ليتضح نَصُّهُ–: "وأذكر الآن شيئاً من المعاقبة، وأُري كيف تدخل الياءُ على الواو، والواو على الياءِ من غير علّةٍ، إمَّا لمعاقبةٍ عند القبيلة الواحدة من العرب، وإمّا لافتراق القبيلتين في اللغتين".(٢٣)

ومثالها عنده في لغة القبيلة الواحدة، وهي قبيلة أهل الحجاز ما جاء في قوله: "قال الأصمعي: سألت المفضَّل عن قول الأعشى:(٢٤)

لَعَمْرِي لَمَنْ أَمسى من القَومِ شاخِصَاً   لقد نالَ خَيْصَاً من عُفَيْرَةَ خائصاً

فقلت: ما معنى خَيْصَاً خائصاً؟ فقال: أُراه من قولهم: فلانٌ يُخَوِّصُ العطاءَ في بني فلانٍ، أي يُقَلِّله، فكأنَّ خَيْصَاً شيءٌ يَسيرُ، ثمَّ بالغ بقوله: خائصاً، كما قالوا: مَوْتٌ مائتٌ، قُلْتُ له: فكانَ يجب أنْ يقولَ: لقد نال خَوْصاً، إذ هو من قولهم: هو يُخَوِّصُ العَطاءَ، فقال: هو على المعاقبةِ، وهي لغة لأهل الحجاز، وليستْ بِمُطَّرَدةٍ في لغتهم"(٢٥).

ولَعَلَّه بجملته الأخيرة "ليست بِمُطَّرَدةٍ في لغتهم" يعني أنَّهم يعاقبون بَيْنَ الواو والياء، فتارة يقولون خَوْصاً بالواو على ما يقتضيه القياس؛ لكون الفعل واويّاً، ومن ثَمَّ مصدره، وأُخرى خَيْصَاً بالياء على المعاقبة للواو، والمعنى فيهما واحدٌ.

ويَرَى الباحثان أنَّ هذا الرأي فيه نَظَرٌ، وَوَجْهُهُ أنَّ الياء في كلمة (خَيْصَاً)، الواردة في قَوْل الأعشى، وبالمعنى الذي ذكره المفضَّل كما جاء في رواية الأصمعي، وهو معنى القلّة – ليست من باب المعاقبة للواو في (خَوْصاً)، وإنَّما جاءت على ما يقتضيه القياس، وَوَجْهُهُ أنَّ الكلمة بهذا المعنى يائيّة العين لا غير

أي (خَيْصَاً)، أمّا (خَوِصَ خَوَصَاً) بالواو فلها معنى آخر مغاير، وهو (غارت عَيْنُهُ) فالكلمة بهذا واويّة يائيّة لمعنيين مختلفين، وَوِجْهة الرأي هذه مُسْتَشَفَّة من قَوْل ابن القطَّاع: "وخاصَ الشيءُ خَيْصَاً: قَلَّ، وخَوِصَ خَوَصَاً: غارت عَيْنُهُ، وأَخْوَصَ النَّخْلُ: صارت فيه الخُوصُ".[٢٦]

أمّا المثال الآخر الذي حُمِل على أنَّه من باب المعاقبة في لغتهم أيضاً، وكالحال في سابقهِ معاقبة الياء للواو فجاء عند ابن السكَّيت في قوله: "وأهل الحجاز يقولون: الصَّوَّاغ، والصَّيَّاغ، قال: ويقولون:المياثِرُ للموَاثِرِ، وقال: وأَنشدني أعرابيٌّ:

حِمَىً لا يُحَلُّ الدَّهْرَ إلاَّ بإذننا ولا نسْألُ الأقوامَ عَقْدَ المَيَاثِقِ"[٢٧]

وبهذه الأمثلة عَزَّز ابن سيده[٢٨] مثاله السابق الذي ساقه للتدليل على ورود المعاقبة في لغة القبيلة الواحدة، وهي قبيلة الحجاز.

ويرى الباحثان أنَّه فيما يتعلَّق بالياء في (الصَّيَّاغ) فإنَّها ليست من باب المعاقبة للواو في (الصَّوَّاغ)، كما ذهب ابن السكَّيت، ووافقه ابن سيده، بل هي متأتية من علّة تصريفيّة مؤداها أنَّ كلمة (الصَّوَّاغ) بالواو جاءت على القياس، فهي واويّة العين من صاغ يصوغ مَصُوغ، وعليه فهي على زنة (الفَعَّال). أمّا (الصَّيَّاغ) فَعَلى زنة (الفَيْعَال)، فأصلها (الصَّيْوَاغ)، فالياء زائدة، والواو على الأصل وهي عين الكلمة، فَلَمَّا جاءت الواو متحركة مسبوقة بياءٍ ساكنة، قُلبت – الواو – ياءً ثُمَّ أُدغمت بالياء الزائدة قبلها، وعليه فالواو في (الصَّوَّاغ) على التصحيح، والياء المضعّفة في (الصَّيَّاغ)، الأولى زائدة، والثانية منقلبة عن واو للعلّة الصرفيّة المتقدّمة. كحالها مثلاً في: (ديَّار)، و(قيَّام)، فأصلهما: (ديْوار)، و(قيْوَام)، فَقُلِبت الواو فيهما ياءً للعلّة ذاتها في (الصَّيَّاغ).

ومما يعزِّز الرأي ذا ما أَورده الفرّاء في قراءة مَنْ قَرَأَ (القَيُّوم): (القيَّام) في قوله تعالى: ﴿الله لا إله إلاَّ هو الحيُّ القيُّوم﴾{آل عمران، آية ٢}، قال: "حَدَّثَنا محمد بن الجَهْم عن الفرّاء (الحيُّ القيُّوم) قراءة العامّة، وقَرَأَها عمر بن الخطَّاب، وابن مسعود (القيَّام)، وصورة (القيُّوم): (الفَيْعُول)، و(القيَّام): (الفَيْعَال)، وهما جميعاً مَدْح، وأهل الحجاز أكثر شيءٍ قَوْلاً: الفَيْعَال من ذوات الثلاثة، فَيَقُولون للصوَّاغ: الصَّيَّاغ".[٢٩]

وكذا ما أَورده ابن جنّي في قوله: "فَعَلى هذا ينبغي أنْ يُحْمَل لا على فَعَّال؛ لأنَّه كان يجب أنْ يكون صَوَّاغاً".[٣٠] وأكّدَ هذا ثانية حاملاً مثل هذا الإبدال على علّة التخفيف، ووجهها عنده "أنَّهم كَرِهوا التقاء الواوين – لا سيما فيما كَثُر استعماله – فأبدلوا الأولى من العينين ياءً، كما قالوا في (أمّا): (أيما)، ونحو ذلك، فصار تقديره: الصَّيْواغ، فَلمَّا التقت الواو والياء على هذا أَبدلوا الواو للياء قبلها، فقالوا: (الصَّيَّاغ). فإبدالهم العين الأولى من (الصَّوَّاغ) دليلٌ على أنَّها هي الزائدة؛ لأنَّ الإعلال بالزائد أَولى منه بالأصل".[٣١]

وَوَجْه العلّة التصريفية هذه هي ذاتها أيضاً في (الدَّيَّار) المحمولة على (الصَّيَّاغ) و(القيَّام) – كما أشرنا– ويُعَزّزه ما قاله الطبري فيها في قوله تعالى: ﴿وقال نوحٌ: ربّ لا تَذَر على الأرض من الكافرين دَيّاراً﴾ {سورة نوح، آية ٢٦} ونصُّ قوله: "ويعني بالدَّيَّار مَنْ يدور في الأرض، فَيَذْهَبُ ويجيءُ، وهو فَيْعَال من الدَّوران، دَيْواراً، اجتمعت الياء والواو، فَسَبَقَت الياءُ الواو، وهي ساكنة، وأُدغمت الواو فيها، وصُيِّرتا ياءً مشدّدة، كما قيل: الحيُّ القيَّام من قُمْت، وإنَّما هو قَيْوَام، والعرب تقول: ما بها ديَّار، ولا عريب".[٣٢]

وممّا يؤكّد بُعْده عن وَجْه المعاقبة أيضاً، وعليه القياس في (القيّام) و(الصَّيّاغ) – والأخيرة موضع الرّدّ على ابن السكّيت – ما أَورده ابن منظور عن

ابن سيده، قال: "قال ابن سيده: وإنَّما قُلْنا إنَّه من الياء، وإنْ كان (دَوُرَ) أكثر وأوسع؛ لأنَّ الياء قد تَصَرَّفت في جَمْعه في بناء فَعَّال، ولم نَقُلْ: إنَّها معاقبة؛ لأن ذلك لو كان لكان حَرِيَّاً أن يُسْمع في وَجهٍ من وجوه تصاريفه"(٣٣)

أمّا فيما يخصُّ قولهم: المياثِر، والمياثق للمواثر والمواثق على الترتيب فيرى الباحثان – والله أعلم– أنَّ الياء فيهما أي في حال كونهما جمعاً محمولة على الياء في مفردهما: مِيْثار، ومِيْثاق، والمتأتية فيه –المفرد– من علّة تصريفية مؤدّاها أنَّ الياء منقلبة عن واو، فالأصل: مِوْثار، ومِوْثاق، فأُعلّت الواو بقلبها ياءً؛ لسكونها وانكسار ما قبلها، وعليه فهم قد أعلّوا الواو في الجمع المياثِر، والمياثق لإعلالها في المفرد، خلافاً للقياس القاضي بتصحيح الواو في الجمع حتَّى لو أُعلّت في المفرد، فالقياس: مَوَاثر، ومَوَاثق؛ وذلك لزوال العلّة التصريفية المحتّمة قلب الواو ياءً في هذا الجمع خلافاً لِمَا هي عليه في المفرد، وهي – كما تقدَّم– سكون الواو وانكسار ما قبلها، وذلك كما في (ميزان) و(ميعاد) و(ميقات) فالياء فيها مُعَلّة من الواو للعلّة السابقة – سكون الواو وانكسار ما قبلها– فالأصل: (مِوْزان) و(مِوْعاد) و(مِوْقات) لكنَّها إذا جُمِعت فإنَّ الواو تصحَّح وتسلم من الإعلال بقلبها ياءً، فَيُقَال: (موازين) و(مواعيد) و(مواقيت). ويعزِّز صحة هذا الرأي قَول رضي الدين الاسترابادي: "ومن المتَّفق عليه ردّ الياء المنقلبة عن الواو؛ لسكونها وانكسار ما قبلها إلى أصلها نحو: (مِيقات) و(ريح) تقول في تصغيرها: مُوَيْقِيت، ورُوَيْحَة؛ لزوال الكسر والسكون، وهذا كما تقول في الجمع: مواقِيت. وحكى بعض الكوفيين أَنَّ من العرب مَنْ لا يردّها في الجمع إلى الواو، قال:

حِمَـــىً لا يُحَـــلُّ الـــدَّهْرَ إلاَّ بإذننـــا ولا نَسْـأَلُ الأقـوامَ عَقْـدَ المَيَـاثِق"(٣٤)

ولعلَّ عَدَم ردّ بعض العرب في لغتهم الياء في الجمع إلى أصلها الواوي مع زوال العلّة التصريفيّة فيه، والسابق وَجْهُها – يعود إلى خِفّة الياء وثقل الواو، وَوَجْه ذلك أنَّهم لمّا نطقوها بالياء في المفرد– ميثار، وميثاق– لعلّة صرفيّة، واستخفوها فيه، والمفرد أخفُّ من الجمع دَرَجَت عليها ألسنتهم في الجمع وهو "أثقل من المفرد"[٣٥] والأثقل يقتضي الخفّة، بل هو أَوْلى بها؛ فنطقوها فيه كذاك –أي بالياء–. ولا خلاف في أنَّ الأصل فيه (مياثيق) و(مياثير)، ورُبَّما حُذِفت ياء جمع التكسير للتخفيف، وفي الشاهد الشعري السابق للضرورة. وفي هذا ردٌّ على ابن سيده الذي حَمَل الياء في (مَيَاثِق) و(مَيَاثر) على المعاقبة للواو قال في الأولى: "والموثِق والميثاق: العَهْد، والجَمْع: مَوَاثق، ومَيَاثِق – مُعَاقبة –".[٣٦]

وقال في الثانية: "المِيْثَرَة: الثَّوب الذي تُجَلَّل به الثّياب فَيَعْلوها، والميثرة هَنَةٌ كَهَيْئَةِ المِرْفقة تُتّخذ للسَّرْج كالصُّفَّة، وهي المواثِرُ، والمَيَاثِرُ، الأخيرةُ على المعاقبة".[٣٧]

وعليه فبناءً على ما تقدَّم فإنَّ ما ذهب إليه ابن السكّيت، وابن سيده من وجود المعاقبة بين الواو والياء في الكلمة الواحدة، في لغة القبيلة الواحدة، وهي قبيلة الحجاز لا غير من خلال ما وقفنا عليه – مردود وذلك لأسباب فيما نَرَى:

أوّلها: العلل التصريفيّة التي سبق أنْ حُمِلَ عليها قَلْب الواو ياءً في الأمثلة التي ساقاها للتدليل على صحة ما ذهبا إليه؛ لأنَّ الأصل في المعاقبة وكما تقدم عند ابن سيده ألاَّ تكون محمولة على قانون من قوانين التصريف.

وثانيها: أنَّ الياء في تلك الأمثلة لو كانت على المعاقبة للواو لغة القياس، لكان حَرِيّاً أنْ تُسْمَع في وَجْه من أوجه تصاريفها، أو تَرِد فيها، لكنَّ ذلك لم يكن.

وثالثها: أنَّه لم يُذكر في الكتب التي وقفنا عليها، والتي تناولت علّة المعاقبة، أو وردت في طيّاتها أمثلة عليها- قبيلة أُخرى غير قبيلة الحجاز عاقَبَ أبناؤها، أو بعض منهم في لغتهم بين الواو والياء، فنطقوا كلمة ما بالواو مَرَّة، وبالياء أُخرى؛ وعليه فَحَصْرُها في لغة قبيلة واحدة يَرُدُّ ما ذهبا إليه. وممّا يُضعِّفُهُ أيضاً قِلَّة الأمثلة التي سِيقت على أنَّها من باب المعاقبة في لسان القبيلة الواحدة، لسان أهل الحجاز، والتي – كما سبق- لم يخرج فيها قَلْب الواو ياءً عن كونه لعلّة صرفيّة.

وممّا يعزّز صحة هذا الرأي – إضافة إلى ما تقدَّم- الرّادّ قول مَنْ جعل المعاقبة في لغة القبيلة الواحدة في المثال الواحد سواء أكانت بين الواو والياء، أم بين غيرهما من الحروف التي سبق أنْ أوردنا بعضها – ما أَورده السيوطي عن أبي الطيّب اللغويّ من قَوْلٍ ونَصُّه: "والدليل على ذلك أنَّ قبيلة واحدة لا تتكلّم بكلمةٍ طوراً مهموزة، وطوراً غير مهموزة، ولا بالصاد مَرَّةً، وبالسين أُخرى، وكذلك إبدال لام التعريف ميماً، والهمزة المصدَّرة عيناً، كقولهم في نَحْو: (أَنْ): (عَنْ)، لا تشترك العرب في شيءٍ من ذلك، إنَّما يقول هذا قَوْمٌ، وذاك آخرون".(٣٨)

وحَمْلاً على ردّها – المعاقبة- بين الحروف الواردة في القول ذا في لغة القبيلة الواحدة فإنَّها تُرَدُّ فيها أيضاً بين الواو والياء. ويعزّزه أيضاً ما جاء في قول ابن جنّي الذي افترض فيه أنَّه إنْ وردِ شيءٌ من ذلك في لغة القبيلة الواحدة فإنَّ له وجهين:

أوّلهما: اضطراري وموضعه الشِّعر، وَوَجْه ذلك فيه أنَّ الشاعر قد يضطر في بيت شعريّ تَضَمَّنته قصيدة له؛ لإقامة الوزن الشعري فيها – إلى إيراد كلمة ما بلغة معاقِبة للغة التي دَرَجَ عليها لسان قبيلته، ومن ثَمَّ لسانه؛ لكونه من أبناء تلك القبيلة، كأنْ يوظّف مثلاً كلمة (بَقَوْت) أو (حَكَوْت) بلغة الواو خلافاً للغة القياس وهي الياء، أي (بَقَيْت) و(حَكَيْت)، التي هي لسان قبيلته، والعكس صحيح وَوَجْهُهُ

أنْ تكون لغة قبيلته، وعليها لغته أيضاً في نطق الكلمتين السابقتين هي الواو أي (بَقَوْت) و(حَكَوْت) على المعاقبة، ويوظّف في قصيدته لغة الياء القياسيّة المُعَاقَبَة (بَقَيْتُ) و(حَكَيْتُ).

وثانيهما: أنَّ اللغة المعاقِبَة للغة المتكلِّم القياسيّة التي دَرَجَ لسانُهُ عليها لا تكون مُتأصّلة في لغته، وإنّما يكون ذاك المتكلِّم قد أفادها من لغة رجل آخر في قبيلة أُخرى ذات نمط لغوي تعاقِب فيه لغة ذات المتكلِّم الذي أفاد تلك اللغة، وطال عهد استخدامه لها – أي اللغة المُفَادة – فاعتاد عليها لسانه، فأصبحت دارجة فيه؛ فَرَاوح في كلامِه بين اللغتين: المُعَاقَبَة وهي لغته الأصلية، الأولى، والمُعَاقِبة وهي اللغة الثانية المُفادة من لغة قبيلة أُخرى. ونَصُّ قول ابن جنّي في "باب الفصيح يجتمع في كلامه لغتان فصاعداً"[٣٩]: "ومن ذلك قولهم: بغداد، وبغدان، وقالوا أيضاً، مَغْدَان، وطَبَرْزل، وطَبَرْزن*، وقالوا للحيَّة: (أَيْم)، و(أَيْن)... فإذا ورد شيءٌ من ذلك – كأنْ يَجْتَمِعُ في لغة رجل واحد لغتان فصيحتان– فَيَنْبَغي أنْ تتأمَّل حال كلامه، فإنْ كانت اللفظتان في كلامه متساويتين في الاستعمال، كَثْرَتُهُما واحدة، فإنَّ أَخْلَقَ الأمر به أنْ تكون قبيلته تواضعت في ذلك المعنى على ذينك اللفظين؛ لأنَّ العرب قد تَفْعَلُ ذلك للحاجة إليه في أوزان أشعارها، وسَعَة تَصَرُّف أقوالها، وقد يجوز أنْ تكون لغتُهُ في الأصل إحداهما، ثُمَّ إنَّه اسْتَفَادَ الأُخرى من قبيلة أُخرى، وطال بها عَهْدُهُ، وَكَثُر استعماله لها، فلحقت لطول المدّة، واتصال استعمالها بلغته الأولى".[٤٠]

وأضاف مؤكّداً الجانب الثاني قائلاً: "وإذا كَثُر على المعنى الواحد ألفاظٌ مختلفة، فَسُمِعَتْ في لغة إنسان واحدٍ، فإنَّ أُخرى ذلك أنْ يكون قد أفادَ أكثرها، أو طرفاً منها، من حيث كانت القبيلة الواحدة لا تتواطأ في المعنى الواحد على ذلك كُلِّه، هذا غالب الأمر، وإنْ كان الآخرُ في وَجْه القياس جائزاً".[٤١]

وكذا أكّده ثالثة ممثّلاً عليه في قوله: "وكُلَّما كَثُرت الألفاظ على المعنى الواحد، كان ذلك أَوْلى بأنْ تكون لغات لجماعات اجتمعت لإنسانٍ واحد من هَنَّا، ومن هَنَّا، ورَوَيْتُ عن الأصمعي قال: اختلف رجلان في الصَّقْر، فقال أحدهما: الصَّقْر (بالصاد)، وقال الآخر: السَّقْر (بالسين) فتَراضيا بأوّل واردٍ عليهما، فَحَكيا له ما هما فيه، فقال: لا أقول كما قُلْتما، إنَّما هو (الزَّقر). أفلا تَرَى إلى كُلِّ واحدٍ من الثلاثة كيف أفاد في هذه الحال إلى لغته لغتين أُخريين معها، وهكذا تتداخَل اللغات".(٤٢)

أَمّا المِعْيار الذي على أساسه يُسْتند لمعرفة، أو تحديد الكلمة الأصليّة المَعاقَبة من الكلمة المُفَادة المُعاقِبة فَحَدَّده بالقَوْل: "وإنْ كانت إحدى اللفظتين أكثر في كلامه من صاحبتها، فأَخْلَقُ الحالين به في ذلك أنْ تكون القليلة في الاستعمال هي المُفَادة، والكثيرة هي الأولى الأصليّة. نَعَم، وقد يمكن في هذا أيضاً أنْ تكون القِلَّة منهما إنَّما قَلَّت في استعماله لضَعْفِها في نَفْسه، وشذوذها عن قياسه، وإنْ كانتا جميعاً لغتين له ولقبيلته؛ وذلك أنَّ من مَذْهبهم أنْ يَسْتعملوا من اللغة ما غيره أقوى في القياس منه... وذلك لاستخفافهم الأضعف، إذ لولا ذلك لكان الأقوى أحقَّ وأَحرى، كما أنَّهم لا يستعلمون المجاز إلاَّ لِضَرْبٍ من المبالغة، إذ لولا ذلك لكانت الحقيقة أوْلى من المسامحة".(٤٣)

أمّا فيما يخصُّ المعاقبة بينهما – الواو، والياء– لافتراق القبيلتين في لغتيهما – كما ذُكر سابقاً– فلا خلاف فيه، ولا اعتراض عليه؛ لأنَّ البَيْن الجغرافي بين أي قبيلتين، وكذا البَوْن الثقافي، والحضاري، والاجتماعي يُعَدّان مُسَوِّغاً طبيعيّاً للاختلاف في لغتيهما في الكلمة الواحدة ذات المعنى الواحد، وَوَجْهُه أنَّ قبيلة ما دَرَج لسان أبنائها على نطق كلمة ما بالواو فَعَاقبتها قبيلة أُخرى فنطق أبناؤها تلك الكلمة بالياء للأسباب السابقة، فيتحَصَّل من ذلك أنْ يكون في الكلمة الواحدة

لغتان: واويّة كأنْ تكون هي لغة القياس، ويائيّة على المعاقبة، والعكس صحيح كأنْ تكون اللغة اليائيّة هي القياس، والواو على المُعَاقبة، واللغتان مُترادفتان لِوَحْدَة المعنى فيهما.

وعلى العلَّة الجغرافيّة والثقافية والاجتماعيّة الفارقة بين أي قبيلتين – كما سبق– فإنَّ المُعَاقبة أو التعاقُب في لغتيهما ليْسَت مُتَعَمَّدةً، وإنَّما هي سليقة لغويّة في لسان أبناء كُلِّ قبيلة اقتَضَتْها الفوارق السابقة، وهذا ما نصَّ عليه أبو الطيّب اللغوي فيما أَورده عنه السيوطي في قوله الذي أَوردناه سابقاً: "ليس المرادُ بالإبدال أنَّ العرب تتعَمَّد تعويض حرف من حَرْف وإنّما هي لغات مختلفة لمعانٍ مُتّفقة..."[٤٤].

وممّا قد يُحْمَل على هذا الوَجْه من المعاقبة كما ذَهب الجندي[٤٥] فيما بين لغتي أهل الحجاز وتميم ما جاء من قول: "وقَنَوْتُ الغَنَمَ وقَنَيْتُها إذا اتَّخذتها للقِنْية"[٤٦] وعليها المصدر لِذَيْن الفعلين، قال ابن القوطيّة في (قَنِيَ): "قَنَوْتُ الشيءَ، وقَنَيْتُه قُنْوَة وقِنْية: كَسِبْتُهُ"[٤٧]. وعَزَا السيوطي لغة الواو لأهل تميم، والياء لأهل الحجاز، قال: "أهل الحجاز: القِنْيَة، وتميم: القُنْوَة".[٤٨]

وأضاف ابن قُتَيْبة لُغَتَيْن أُخريين في المصدر: قُنْية بضمّ القاف في مقابل كَسْرها في لغة أهل الحجاز، والثانية قِنْوَة بكسر القاف في مقابل ضَمِّها في لغة تميم[٤٩] وعليه يكون في المصدر لغات أربع: القُنْوة، والقِنْوة، والقُنْية، والقِنْية.[٥٠]

ونَرَى أنَّ بين كلٍّ من اللغتين: الواويتين، واليائتين علاقة تصريفيّة، مؤدّاها فيما بين (القِنْية) لغة أهل الحجاز، و(القِنْوَة) أنّ الأُولى متأتِّية من الثانية، ومن ثَمَّ فالثانية أَصْل الأُولى، وَوَجْه ذلك ومُسَوِّغه أنَّ الواو في (القِنْوَة) متحرّكة مسبوقة بكسرة – كَسْرة القاف– فَقُلبت ياءً، أمّا النون الفاصلة بينهما فإنَّها لسكونها غَيْرُ

مُعْتَدٍّ بها، فكأنَّه لا فاصَلَ بين الواو والكسرة قَبْلَها، وعليه فهما بمثابة المتواليين. ويؤكّد هذا ابن جنّي قال في المنصف: "وَيَدُلُّك على أنَّ الشيءَ إذا جاور الشيءَ دَخَل في كثير من أحكامه لأجل المجاورة قَوْلهم: قِنْيَة... وأَصْل (قِنْيَة) من قَنَوْت...وقياسُه (قِنْوَة)... ولكن لَمَّا جاورت الواو الكسرة قبلها صارت الكسرة كأنَّها قَبْل الواو، ولم يُعْتَدّ الساكن حاجزاً لِضَعْفِه"[٥١]. وأكَّد هذا ثانية[٥٢]، وعليه القَوْل في صِبْيَة، وصِبْوَة، وصِبْيَان وصِبْوان.[٥٣]

أمَّا فيما يتعلّق بالعلاقة التصريفيّة بين اللُّغتين الأُخريين (القُنْوة) في لغة أهل تميم، و(القُنْيَة) فَوَجْهُها أنَّ الواو في الأُولى منقلبة عن الياء في الثانية؛ وذلك لاستثقال توالي الضمّة والياء عند النّطق بها؛ لِمَا بينهما من اختلاف في المخرج الصوتي إلى حَدٍّ ما – كما سبق– فَقُلبت الياء واواً لتصير (قُنْوَة)؛ فيكون العمل أثناء النُطق بها من وَجْهٍ واحدٍ، أي من الضمّة إلى الواو، لا سيّما أنَّ الضمّة جُزءٌ من الواو، ومن ثَمَّ تكون أخفَّ نُطْقاً.

من هُنا يتبيَّن أنَّ الياء في لغة أهل الحجاز متأتّية من الواو، والواو في لغة تميم متأتّية من الياء، وممّا يعزِّز صحّة ذلك نُطْقهم بهما في المصدر على الأصل، وهذا ما أَورده ابن منظور عن الفرّاء، قال: "الفرّاء: أهل الحجاز يقولون قِنْوان، وقَيْس قُنْوان، وتميم وضبَّة قُنْيان... قال: وكَلْب تقول: قِنْيان".[٥٤]

وعليه فالياء في لغة (كَلْب) متأتية من الواو في لغة أهل الحجاز؛ للعلّة التصريفيّة التي تقدَّم القول فيها في المصدر أيضاً (قِنْية) و(قِنْوَة)، والواو في لغة قيس متأتية من الياء في لغة تميم وضبَّة؛ لِعِلّة الخفّة كما تقَّدم أيضاً، وبهذا تكون الكلمة واويّة يائيّة، وهذا ما نَصَّ عليه ابن منظور[٥٥]، وعليه فالياء في لغة أهل الحجاز (القُنْية) ليست من باب المُعَاقَبة للواو في لغة تميم (القِنْوَة)، وإنَّما كُلٌّ منهما أصْلٌ قائمٌ بذاته، وهذا خارج عن باب المعاقبة التي تقتضي – كما سبق

القَوْل– أنْ تكون الكلمة واويّة لا غير، فتزاوجها في الاستعمال لغة ثانية هي الياء، والعكس صحيح. وفي هذا ردٌّ على الجندي الذي عَدَّ الواو والياء فيهما في لغتي أهل الحجاز وتميم – القِنْية، والقُنْوَة – من باب المعاقبة.

أمَّا ما يُعَدُّ من باب المعاقبة خلافاً لِمَا تقدَّم من حيث بُعْده عن العلّة التصريفية، وعن واويّة الكلمة ويائيتها – فمثاله الواو في (حَوْثُ) على المعاقبة للياء في (حَيْث)، قال ابن دُرَيد: "والعرب تقولُ: جئْتُ من حَيْثُ تَعْلم، وحَوْث تعلم"(٥٦)، وكذا عند أبي الطيِّب اللغويّ، قال: "وجيءَ به من حَيْثُ كان ومن حَوْث كان"(٥٧)، وعليها في الحديث الشريف: "ألقِهِما حَوْثُ وقَعَتَا"(٥٨)، وفي الشعر ما أَورده الخليل(٥٩)، من قول الشاعر:

ولكنْ قذاها واحدٌ لا تريده أَتَتْنَا بها الغيطان من حَوْثُ لا نَدْري

والبيت للأخطل(٦٠)، والرواية في ديوانه وَرَدَتْ مَرّتين بالياء (حيث) على القياس؛ ومن ثَمَّ لا شاهد فيه.

أَمّا عن نِسْبة هذه اللغة (حَوْث) فقد عَزاها الخليل لبني تميم، قال: "للعرب في (حَيْث) لغتان: واللغة العالية (حَيْثُ)، الثاء مضمومة ... ولغة أُخرى (حَوْثُ) رواية عن العرب لبني تميم"(٦١)

وأَورد ابن منظور أنَّ هناك مَنْ نَسَبها لـ (طيِّئ)، قال: "حَوْثُ لغة في حَيْثُ إمّا لغة طيِّئ، وإمّا لغة تميم، وقال اللحياني: هي لغة طَيِّئ فقط، يقولون: حَوْثُ عَبْدُالله زَيْدٌ"(٦٢).

والعلاقة بين القبيلتين تكمن في أنَّ كلتيهما من قبائل نَجْدٍ(٦٣)، وعليه فَوَحْدة اللغة متأتية من وَحْدَة البيئة، والظروف الاجتماعيّة والاقتصاديّة. في حين عَزَاها إبراهيم أنيس إلى أنَّهما "من القبائل البدويّة التي آثرت الضمّ في كثير من الصِّيغ"(٦٤).

ونَرَى أنَّ هذا الرأي، وعليه حمل الجندي – كما سنبيّن – لا يخلو من مجانبة الصواب؛ لأنَّ قبيلة تميم كما آثرت الواو على الياء في بعض الصيغ، فكذلك آثرث الياء على الواو في بعضها الآخر، ومن ثَمَّ لا علاقة للبداوة والحضارة في المعاقبة بينهما كما سندلّل لاحقاً.

وكما جاء التعاقب في لغتيهما – الحجاز وتميم– بين الواو والياء الأصليتين في الثلاثي كما تقدَّم – فإنَّه جاء بينهما لَمَّا كانتا زائدتين للإلحاق في الكلمة من بنات الثلاثة، ومثاله قولهم: قلَنْسُوَة وقُلَنْسِيَة(٦٥)، فالكلمة من مادة (قَلَسَ) وعليه فالنون من جانب، والواو والياء من جانب آخر المتعاقبتان فيها زائدتان(٦٦). وعَزَا السيوطي لغة الواو فيها كما هي في (قُنْوَة) و(حَوْث) لبني تميم، والياء كما هي في (قنِيْة) لأهل الحجاز(٦٧).

وبناءً على الأمثلة هذه التي عُزِيَت فيها لغة الواو لأهل تميم، والياء لأهل الحجاز، فقد خَلُصَ الجندي في بحثه المشار إليه سابقاً برأي مؤدّاه أنَّ ذلك ملازم في لغتيهما، وبه تَنْماز لغة كُلٍّ منهما، قال بعد أنْ أَورد تلك الأمثلة على سبيل الذِّكر، بعيداً عن الاستقصاء وتحرّي الدّقة، وبيان إذا ما كان بين بعضها علاقة تصريفيّة – كما بيَّنا ذلك ودللّنا عليه – أو أنَّ الكلمة واويّة يائية "ومن هذا العَرْض نقترحُ أنَّ الحجاز آثرت الياء، وأنَّ تميماً آثرث الواو"(٦٨).

ولم يكتفِ بمجرَّد الاقتراح بل أكَّده ثانية مستدلاً على صحة رأيه – كما يَرَى – بما أَورده ابن منظور في اللسان من حديث أبي هريرة عن الرسول – صلى الله عليه وسلم – "أنَّ قَوْماً يتعادون، فقال: ما لهم؟ فقالوا: خَرَج الدَّجّال، فقال: كِذْبة كَذَبها الصَّيَّاغون، ويُرْوي: الصَّوّاغون، أي: اختلقها الكذَّابون"[٦٩]، وكذا بما أَورده من حديث عليٍّ – رضي الله عنه – ونَصُّه: "وأعدتُ صَوّاغاً من بني قَيْنُقاع"[٧٠].

ووجهة رأيه في هذين الحديثين اللذين استدلّ بهما لتأكيد الرأي الذي اجتهده، ومن ثَمَّ قرّره وأكّده فيما يخصُّ ملازمة الياء للغة أهل الحجاز – تتمثّل في أنَّ قائل الحديث الأَوَّل، وهو الرسول – صلى الله عليه وسلم– وقائل الثاني وهو عليٌّ – رضي الله عنه– "كلاهما قُرَشيان"[٧١]، وعليه كما يقول: "كان يجب أنْ تكون الرّواية في "صَوّاغاً" و"الصَّوَّاغون" حتّى يستقيم ما سبق أنْ قرّرناه، ونرجّح أنَّ رواية الحديث الأولى بالياء، بدليل ما جاء من رواية أُخرى بالياء فيه، وإنَّما جاءت رواية الواو ؛لأنَّ الحديث رُبّما رُوي على لهجة رَجُلٍ من لغته إيثار الواو على الياء. وأمّا ما جاء عن ابن منظور فإنَّني أشكُّ فيه، والروايات اللغويّة كثيراً ما حُرِّفت وصُحِّفت، ومنها جاء البلاء"[٧٢].

ونرى أنَّ الجندي في رأيه هذا واجتهاده جانب الصّواب، ويمكن ردّه فيما نَرَى من ثلاثة أَوْجهٍ:

أَوّلها: الشَّرْح والتوجيه الذي تقدَّم، والذي رُدَّ فيه رأي ابن السكّيت الذاهب فيه إلى أنَّ (الصَوَّاغ) و(الصيّاغ) من باب المعاقبة بين الواو والياء في لغة القبيلة الواحدة، وهي قبيلة الحجاز.

وثانيها: أنَّ الحديث الأَوَّل ورد في "النهاية في غريب الحديث" في مادة "صَوَغ" برواية الواو فقط، أي (الصَّوّاغون)، ونصُّ الحديث فيه عن أبي هُريرة –

رضي الله عنه – "وقيل له: خَرَج الدَّجّال، فقال: كَذْبةٌ كَذَبها الصَّوَّاغون"(٧٣)؛ وعليه فلا شاهد فيه على يائية لغة أهل الحجاز.

أمّا الحديث الذي جاء بلغتهم (الصَّيَّاغون) لعلّة صَرْفيّة – كما بيَّنّا – وبلغة القياس (الصَّوَّاغون)، فنصّه في (النِّهاية) "أَكْذَبُ النَّاسِ الصَّواغون ... أراد الذين يُزَيِّنون الحديث، ويصوغون الكذب، يُقَال: صاغ شِعْراً وكلاماً، أي: وَضَعَهُ ورتَّبَهُ، ويُرْوى (الصَّيَّاغون) بالياء، وهي لغة أهل الحجاز كـ (الدَّيَّار) و(القيَّام) وإنْ كانا من الواو"(٧٤).

فهذه الرواية تُؤكِّد أنَّ لغة الواو، وهي لغة القياس أصل الرواية، وأنَّ (الصَّيَّاغ) على زنة الفَيْعَال، وهي متأتية من علّة تصريفية بدليل تشبيهه بـ(الدَّيَّار) (والقيَّام)– وقد سبق شرح ذلك. أمّا ما أورده ابن منظور من حديث عليّ – رضي الله عنه – السابق ذكره فالرواية فيه صحيحة كما جاءت عند ابن الأثير(٧٥)؛ ومن ثمَّ لا تحريف فيها، ولا تصحيف كما ادَّعى الجندي، بل إنَّ ابن الأثير أكَّد أنَّها بالواو، قال بعد أنْ أَورد ذاك الحديث: "الصَّوَّاغ: صائغ الحَلْي، يُقَال: صاغ يَصُوغ فهو صائغ وصَوَّاغ"(٧٦).

وثالثها: أنَّ الجندي لم يَسْتند إلى دليل يُعَزِّز به ترجيحه رواية الياء على الواو، ولم يُقدِّم مُسَوِّغاً لذلك، وإنمَّا صَرَّح أنَّ هذا الترجيح جاء لِيَسْتَقِيمَ ورأيه، فهو انسجام مع ما اجتهده، وذهب إليه. ثُمَّ ما دليله على أنَّ راوي لغة الواو (الصّوَّاغ) وجمعها (الصَّوَّاغون) رَجُلٌ يُؤْثر تلك اللغة، أو تلك الرواية، وهو لا يعرف مَنْ ذاك الرَّجُل، وما القبيلة التي ينتسب إليها، ويتكلّم بلسانها؟!!.

وبالانتقال إلى الدَّليل الذي عَزَّز به رأيه الذاهب فيه إلى ملازمة الواو للغة تميم بناءً على ما تقدَّم من أمثلة – فهو قَوْل رؤبة، وهو من تميم:

ذا دَغَوَاتٍ قُلَّبُ الأخلاقِ(٧٧)

ونردُّ عليه بالقول: إنَّ هذا الشاهد لم يَرِد في ديوانه فيما وقفت عليه، وحتّى وإنْ ورد فإنَّه لا يُعَدّ دليلاً كافياً على ما قَرَّره واجتهده؛ لأنَّه يجوز في الشِّعْر ما لا يجوز في غيره. ثُمَّ إنَّ ما عَزَاه – الجندي – إلى ابن السكّيت من أنَّ رواية الشاهد بالياء "ذا دَغَيَات" غيرُ صحيحة، فالرواية عنده "ذا دَغَوَاتٍ ٠٠٠" بالواو قال: ونصّ الرواية عنده جاءَت عن "الفرّاء ٠٠٠ وقالوا ٠٠٠ وهو ذو دَغَوَاتٍ، وأنشد لرؤبة: ذا دَغَوَات قُلَّبُ الأخلاقِ

٠٠٠ قال: ولم نَسْمَع دَغَيَاتٍ، ولا دغْيَة إلاَّ في بيت لرؤبة، فإنَّه زعموا قال: "نحن نقول دَغْيَة، وغيرنا دَغْوَة"(٧٨).

والسبب في ذلك أنَّ رواية الجندي جاءت نقلاً عن المزهر(٧٩)، وعليه فما نَسَباه لابن السكّيت لا يتعدَّى الزَّعم؛ لذا كان حَرِيّاً بالجندي أن يَتَيَقَّن مما جاء عنه، بالرجوع إلى كتابه "إصلاح المنطق".

ومثال ما يُسْتَدَلُّ به أيضاً على أنَّ الياء لم تكن ملازمة للسان أهل الحجاز، ولا الواو للسان أهل تميم، بل عاقب كُلٌّ منهم في لغته اللغة التي ادُّعي أو زُعم أنَّها ملازمة للآخر – ما ورد من قول: قَلَيْتُ السَّويق والبُسْرَ، وقلوتهما بالياء والواو، وكذا اسم المفعول منهما: مَقْلِيٌّ، ومَقْلُوٌّ، وأمّا إذا كان المعنى المُراد البغض والهجران فإنَّ الفعل بالياء لا غير، أي: قَلَيْت وعليه اسم المفعول مَقْلِيّ. قال ثَعْلَب في المعنى الأوّل في هذا المثال، والذي للمعاقبة فيه موضع: "وقَلَيْتُ السَّويقَ واللَّحْمَ وغَيْرَهُ فهو مَقْلِيٌّ بالياء، وقد يُقَال في البُسْرِ والسَّويق مَقْلُوٌّ بالواو، وقَلَوْتُهُ إذا شَوَيْتُهُ على المِقْلَى"(٨٠).

وأكّد هذا أبو الطيِّب اللُّغوي في قوله: "والقَلْوُ، والقَلْيُ في البُسْرِ والحِنْطَةِ، ونحوهما، يُقَال: قَلَوْتُهُ، وقَلَيْتُهُ، فهو مَقْلَوٌّ، ومَقْلِيٌّ"(٨١).

إلاَّ أنَّ ابن درستويه خالف جانباً من هذا القَوْل، فذهب إلى أنَّ اللغة فيما يخصُّ السّويق والبُسْر، وغيرهما هي الواو فقط ممَّن سمع منهم، أي: قلوتُ قَلْواً فهو مَقْلُوٌّ، أمّا لغة الياء: قَلَيْتُ قَلْياً فهو مَقْلِيّ فهي في معنى البغض والهجران، والرأي للبصريين كما ذَهَبَ. أمّا الكوفيون فبالواو في كلّ ذلك، قال: "فإنَّ أصحابنا يقولون: قَلَوْتُ السَّويقَ والبُسْرَ ونحوهما قَلْواً فهو مَقْلُوٌّ بالواو لا غير، وهو مأخوذٌ من قَوْل العرب: قَلَوْتُ الحمارَ أَقْلوهُ قَلْواً: إذا حَثَثْتُهُ على السَّيْرِ، واسْتَعْجَلْتُهُ، وهو من شدّة الحركة، وكذلك البُسْر ونَحْوه إنَّما يُحَرَّك في المِقْلَى ويُسْتَعْجل، وقال الراجز:

لا تَقْلُواهـــا وادْلُواهـــا دَلْـــواً   إنَّ مـــع اليـــوم أخَـــاهُ غَـــدْواً

... وأمّا قَلَيْتُهُ أَقْلِيه فهو مَقْلِيٌّ فمن الهجران والبُغْض ... هذا مَذْهب البصريين. فأمّا الكوفيون فَقَلَوْتُهُ قَلْياً من البُغْضِ ومن البُسْرِ ونَحْوِهِ، وكذلك قَلَوْتُهُ من السَّويق"(٨٢).

ومع ما تقدَّم فإنَّ القياس فيما نرى أنْ يُقَال فيما يخصُّ السَّويق والبُسْر وغيرهما: قَلَيْتُ أقليه قَلْياً فهو مَقْلِيٌّ بالياء لا غير، وهذا ما جاء عند الخليل، قال: "وَقَلَيْتُ اللَّحْمَ والحَبَّ على المِقْلاة قَلْياً، أي: قَلَبْتُهُ قَلْباً"(٨٣)، وعليه لغتنا الدّارجة أو المحكيّة في الزَّمن الحاضر، إذ لا نَسْمَعُ، ولم نَسْمع مَنْ يقول: قَلَوْتُهما، أو قَلَوْتُ البيض مثلاً أَقْلوه قَلْواً فهو مَقْلُوٌّ، هذا وإنْ وردت هذه اللغة عن العرب قديماً على سبيل الافتراض فهي لغة في قَلَيْتُ، ومن ثمَّ تكون من باب معاقبة الواو للياء.

يعزِّز صحّة هذا الرأي أيضاً ما جاء في قَوْل الجوهري: "قَلَيْتُ السَّويقَ واللَّحْمَ فهو مَقْلِيٌّ، وقَلَوْتُهُ فهو مَقْلُوٌّ لغة"[٨٤]، وكذا في قَوْل ابن الجبَّان: "وتقول: قَلَيْتُ السَّويقَ واللَّحْمَ وغير ذلك فهو مَقْلِيٌّ أَقليه قَلْياً، وأنا قالٍ، وقَلَوْتُ لغة أَقْلو قلْواً فأنا قالٍ، وذاك مَقْلُوٌّ، ومثل ذلك: حَكَيْتُ وحكَوْتُ، ونَقَيْتُ العَظْمَ ونَقَوْتُ..."[٨٥]. والشاهد على يائيّة هذه الكلمة، وبهذا المعنى قَوْل الراجز:

سودٌ كحَبِّ الفلفل المَقْلِيِّ[٨٦].

فـ (مَقْلِيٌّ) اسم مفعول للفعل اليائي (قَلَى) (يَقْلِي)، ولو كان واويّاً لكان القياسُ فيه أنْ يُقَال: (مَقْلُوٌّ).

ويُسْتَدَلُّ أيضاً على أنَّ الياء في هذا المثال بالمعنى المتقدِّم من باب المعاقبة للواو – أنَّ ابن سيده أَورده ضمن الأمثلة التي جاءَت فيها المعاقبة في لام الكلمة[٨٧]، بعد قوله: "وأنا أَذكر الآن المعاقبة في اللام"[٨٨]، وبهذا نَرُدُّ رأي ابن منظور الذاهب فيه إلى أنَّ الكلمة "يائيّة واويّة"[٨٩]، ومن ثَمَّ ليست من المعاقبة في شيءٍ؛ لأنهَّا تقتضي أنْ تكون الكلمة – كما تقدَّم – واويّة لا غير أو يائيّة، ليكون التعاقُب فيما بينهما.

هذا وقد عَزَا السيوطي لغة القياس الياء لأهل تميم، ولغة الواو المُعاقِبة لأهل الحجاز، قال: "أهل الحجاز: قَلَوْتُ البُسْر، وكُلّ شيءٍ يُقْلَى فأنا أَقْلوه قَلواً، وتميم: قليت البُسْر فأنا أَقْلِيه قَلْياً"[٩٠].

ولعلَّ في هذا تأكيداً لِمَا ذهبنا إليه سابقاً من عدم ملازمة الياء للغة أهل الحجاز والواو للغة أهل تميم خلافاً لرأي الجندي السابق، وكذا إبراهيم أنيس الذي حصر الواو في لغة القبائل البدويّة، والياء في لغة الحضريّة منها، وعليه فكيف

يكون أهل الحجاز من البدو والحضر بعد المراوحة بين اللغتين في لسانهم، وكذا أهل تميم؟!!.

أمّا فيما يخصُّ معنى البغض والكُرْه فاللغة فيه في لسان القبيلتين واحدة، وهي الياء لا غير – كما سبق– قال السَّعْدي عن أبي حاتم السجستاني عن الأصمعي: "ولم يُعْرَف قَلَيْتُ إلاَّ في البُغْض"(٩١)، وعليه فلا معاقبة فيها في اللغة. وممَّا يؤكّد يائيّة الفعل في هذا المعنى مَصْدره (قِلَىً)، قال ابن دُريد: "ومَنْ قال: قَلَيْتُهُ فالمصدر قِلَىً شديداً"(٩٢). ولكنْ قد يَذْهَبُ بعضهم إلى أنَّ قَوْل ابن دريد هذا قد يناقضه قوله أيضاً، وفي السَّياق ذاته: "وَمنْ قال: قَلَوْتُهُ فتح القاف ومَدَّ، وأنشد:

إنْ تَقْلِ بَعْدَ الوُدِّ أُمُّ مِحُلَّمٍ فَسِيَّان عِنْدي وُدُّها وقَلاَؤها"(٩٣)

ولكنْ يمكن ردّ مثل هذا التناقض إنْ قِيل به، وكذا شاهد ابن دُريد نفسه بالقَوْل: إنَّ المضارع المجزوم "إنْ تَقْلِ" الوارد في صَدْر البيت دالٌّ على أنَّ الكلمة في ذاك المعنى – البغض– يائيّة اللام لا غير، وَوَجْهُهُ أنَّ الكسرة علامة الجَزْم فيه عوضٌ عن الياء، فهي جزء منها، ودالّة عليها، ولو كانت لامه واواً لقيل: (إنْ تَقْلُ) كما في (إنْ تَدْعُ، وتَعْلُ) وغيرهما، من هُنا فإنَّ الفعل في معناه –البغض– يائيُّ اللام (تَقْلِي)، ودليله أيضاً ماضيه في قوله تعالى: ﴿ما ودَّعك ربُّك وما قَلَى﴾{سورة الضحى،آية ٢}، فالرسم الإملائي للألف في (قَلَى) بصورة الياء غير المنقوطة دليلٌ على أنّها منقلبة عن ياء، ولو كانت منقلبة عن واو لجاء رسمها الإملائي (قلا) كما في (سما) و (دَنا) وغيرهما.

أمَّا المصدر (قَلاءُ) بالمدّ فلا يعني بالضرورة أنَّه للفعل (قلا يَقْلُو)؛ لأنَّه لا دليل فيه على ذلك، لاسيّما أنَّ مصادر الأفعال الثلاثيّة في معظمها سماعي خلافاً للحال فيما فوق الثلاثي. ومثال خروجه عن القياس فيما يخصُّ الثلاثي أنَّ القياس

في مصدر ما جاء منه على وزن (فَعَلَ) اللازم أنْ يكون على زِنَة (فُعُول) كـ(سجد سُجُوداً) و(ركَعَ رُكُوعاً) لكنَّ هناك أفعالاً من هذا النوع خرجت مصادرها عن هذا القياس كـ (بَكَى بُكاءً) و(صام صَوْماً) وغيرهما الكثير، والحال عليه في الفعل (قَلَى) فله مصدران: قِلَىً، بالألف المقصورة، و (قَلاَء) بالممدودة، والأوَّل هو الأكثر استعمالاً، ورُبّما اقتضى الثاني (قلاء) في قول الشاعر السابق الضرورة الشّعريّة.

ومما يُستدلّ به على صحّة الرأي هذا قَوْل ابن القوطيّة: "وَقَلَيْتُ الشيءَ قِلَىً، وقَلاَءً: أبْغَضْتُهُ"[٩٤]. وكذا قَوْل الفيومي: "وقَلَيْتُ الرجل أقليه من باب (رَمى) قِلَىً بالكَسْرِ والقَصْر، وقد يُمَدُّ من باب أبغضْتُهُ"[٩٥]؛ وعليه فإنَّ في كُلِّ هذا رَدَّاً على ابن منظور الذي ذَهَبَ إلى أنَّ هذه الكلمة في هذا المعنى قد تعاقِبُ الياءَ فيها الواو، فَيُقال: قَلَوْتُ، قال: "وَقَلَوْتُ الرَّجُلَ: شَنِئْتُهُ لغة في قَلَيْتُهُ"[٩٦]، وَيَردُّهُ أيضاً وَحْدَة لغة الياء في لسان أهل الحجاز وتميم، فجميعهم تكّملوا بها بالياء، قال السيوطي: "وكُلُّهم في البغض سواء، يقولون قَلَيْتُ الرَّجُلَ فأنا أقْلِيه قِلَىً"[٩٧]؛ وعليه فلا معاقبة بينهم في هذا المعنى.

ولعلَّ في هذا أيضاً تعزيزاً لردِّ الرأي المتقدِّم للجندي، وكذا إبراهيم أنيس. ويردُّه أيضاً معاقبة الياء في لغة تميم للواو لغة القياس فيما أَورده السَّرَقُسْطي في قَوْله "وحُفِيَ بالشيءِ حفاوة، وحِفَاية لغة تميم: تَهَمَّم به"[٩٨]، وبالغ في إكرامه[٩٩]، وكذا معاقبة الواو في لغة أهل الحجاز للياء فيما جاء عند ابن منظور في مادة (جَيَتَ) قال: "جايَتَ الإبلَ: قال لها: جَوْتِ جَوْتِ، وهو دعاؤه إيَّاها إلى الماءِ ... وهذا يُبْطله التصريف، لأنَّ جايَتَها من الياء، وجَوْتِ جَوْتِ من الواو، اللَّهمَّ إلاَّ أَنْ يكون معاقبةً حجازيّةً"[١٠٠].

هذا ولم تقف المعاقبة بين ذينك الحرفين عند حدود لغتي الحجاز وتميم بل تَعَدَّتهما إلى لغات قبائل أُخرى، ومنها على سبيل المثال الياء المعاقِبة للواو فيما أَورده الفيومي في قَوْل "أهل نجد: لَهَوْتُ عنه ألهو لُهِيًّا، والأصل فُعُول من باب قَعَدَ"[١٠١]، يريد من باب (قعد قعوداً) وبالقياس عليه في مصدر لها يَلْهُو يُقال: لُهُوًّا بالواو المُضَعَّفةِ. أمّا الياء المعاقبة للواو في الماضي (لَهَوْتُ) فجاءَت في لغة "أهل العالية لَهِيتُ عَنْهُ ألهى، من باب تَعِبَ، ومعناه السُّلوان والتَّرْك"[١٠٢] ولغة الياء المعاقِبة – لَهِيتُ – أَوردها ابن القوطيّة في قوله: "ولهِيتُ عن الشيءِ ... غَفِلْتُ عنه"[١٠٣] ولا خلاف في أنَّ اللغة القياسيّة والأعلى هي لغة الواو (لَهْوت)، ومَصْدره (لَهْوَاً) بالواو المخفَّفة، وشاهدها قوله تعالى: ﴿وما الحياةُ الدُّنْيا إلاَّ لَعِبٌ ولَهْوٌ﴾{سورة الأنعام، آية ٣٢} ﴿ومن النّاس مَنْ يَشْتري لَهْوَ الحديث﴾{سورة لقمان، آية ٦}.

وعليها في لغة الأزْد في معاقبة الواو للياء قولهم في المعيشة: المعوشة، وشاهدها قَوْل حاجز بن جعيد:

من الخفرات لا يتمّ غَداءها ولا كدّ المعوشةِ والعلاج[١٠٤]

ومما يُدَلّل على أنَّ لغة الواو في المعاقبة ليس لها علاقة بالبداوة، ولا الياء بالحضارة تعزيزاً لما ذكرناه سابقاً – أنَّ لغة نجد كما سبق جاءت بالياء في (لُهِيّاً) والأزد بالواو في (المعوشة)، والأزد من بطون اليمن ثم هاجروا منها بعد سَيْل العَرْم وأقاموا بنجد، وسكنوا جَبَلَيْ أجأ وسُلْمَى[١٠٥]، ثم صاروا من قبائل نجد، ومع ذلك لم تتأثر لغتهم بل راوحوا بين الواو والياء، فجاءت لغتهم في بعض الألفاظ بالواو، وفي بعضها الآخر بالياء.

ومثالها – المعاقبة– في لغة هُذَيل قولهم في أتى يأتي أتْياً: أتا يَأْتو أتْوَاً[١٠٦] "ويُقَال: ما أحْسَنَ أتْوَ قوائمِ النَّاقةِ، وأَتيَهَا في السَّيْر[١٠٧]" يعني "رَجْعَ يَدَيْها في

سَيْرها"،[108] والفعل المُعَاقِب (أَتا) ومصدره (أَتْوَاً) بهذا المعنى – عند مَنْ يَعُدُّه من باب المعاقبة، وهو ليس كذلك كما سنبيّن– شاهده ما أَنْشَدَه أبو عثمان لحميد ابن ثور يصف البعير بالهَوْدَج:[109]

تَوَكَّلْنَ واسْتَدْبَرْنَهُ كيف أتْوُهُ　　بها رَبِذَا سَهْو الأراجيح مِرْجَمَا

أمَّا إذا كان بمعنى (جاء وجِئْتُهُ) كما ذَهَب ابن القوطيّة في قَوْله: "وأتى أَتْوَاً وأَتْياً: جاء وجِئْتُهُ"[110] فإنَّ الواو تكون معاقبة للياء، وشاهدها شِعْراً ما أنشدَهُ ابن دُرَيْد لخالد بن زُهَيْرالهُذَلِيّ:[111]

يا قَوْمِ مالي وأبا ذُؤيْبِ　　كُنْتُ إذا أَتَوْتُهُ من غَيْبِ
يَشُمُّ عِطْفي ويَبُزُّ ثَوْبي　　كأنَّما أَرِبْتُهُ بِرَيْبِ

أمّا لغة القياس الياء المُعَاقَبَة فشاهدها ما جاء في قوله تعالى: ﴿وَلَئن أتَيْت الذين أُوتوا الكتاب بكلّ آيةٍ ما تَبِعُوا…﴾{سورة البقرة، آية ١٤٥} وكذا الكسرة الدّالة عليها في قَوْله تعالى: ﴿إنْ يَشَأْ يُذْهِبْكم ويأتِ بخَلْقٍ جديد﴾{سورة فاطر، آية ١٦}، وعليها شعراً ما أنشده أبو عثمان:[112]

ألا لَيْت شِعْري هَلْ إلى أتْي بَيْتِها　　سبيلٌ وهل شِعْبٌ بنا بانَ مُلْتَقى

وقال الآخر:

أتْيُ الفواحشِ فيهمُ معروفةٌ　　وَيَرَوْنَ أتْيَ المكرُماتِ حَرَاما

وبناءً على ما تقدَّم نَرَى أنَّ لغة هُذَيل إذا كانت بمعنى (جاء يجيء مجيئاً) فإنَّها تكون من باب المعاقبة – كما سبق – للغةِ الياءِ القياسيّة، وإذا كانت بمعنى

"رَجْع يديها" في قَوْل: "ما أحسنَ أَتْوَ قوائم النَّاقة" فإنَّها تكون على القياس؛ لأنَّ الفعل المؤدّي هذا المعنى واوي الّلام، والدليل عليه أنَّ السَّرَقُسْطي ذَكَرَه في الفعل (أتا) بالألف العصويّة المنقلبة عن واو. وإذا جاءت لغة هذيل بذاك المعنى بالياء "ما أحسنَ أتْيَ يَدَي الناقة" كما جاء عند ابن منظور[١١٣]، فإنها تكون من باب معاقبة الياء للواو، لغرض التعادُل – كما سنبيّن لاحقاً – فكما تعاقب الياء الواو. كذلك تعاقُب الواو الياء، وقد يكون ذلك من باب التخفيف، ووجهه فيما نَرَى من جانبين:

أوّلهما: أنَّ الياء أخفُّ من الواو – كما سبق–

وثانيهما: أنَّ الخفّة متأتّية من السياق الوارد فيه المصدر (أتْي) في القَوْل المتقدِّم: (ما أحسن أتْي يَدي الناقة) وَوَجْه ذلك أنَّ في المَصْدر (أتْي) انتقالاً من الياء إلى الياء في فاء الكلمة (يَدَي)، ومن ثَمَّ يكون اللفظ فيه من وَجْهٍ واحدٍ : من الياء إلى الياء؛ لتحقيق الانسجام الصوتي، بخلاف الانتقال من الواو إلى الياء إذا ما قِيل (ما أحسن أتْوَ يدي النَّاقة).

وعلى الواو في لغة هُذَيل أيضاً قولهم (قُول) بإخلاص ضمِّ القاف في صياغتهم المبني للمجهول من الفعل (قال)، ولغة القياس فيه إخلاص الكسر، أي: (قِيل) على زِنة (فِعْل)، وشاهدها ما جاء في قَوله تعالى: ﴿وإذا قِيل لهم آمنوا كما آمنَ النَّاسُ﴾[سورة البقرة، آية ١١}، قال أبو حيَّان في لغة القياس ذِ ِه، وفي لغة هُذَيل المعاقِبة لها، ونَسَبَها أيضاً لبني دُبَيْر: "الفعل الثلاثي الذي انقلب عين فِعْله ألفاً في الماضي إذا بُنيَ للمفعول أُخلص كسر أَوّله، وسُكّنت عينه ياءً في لغة قُريش، ومجاوريهم من بني كنانة"[١١٤].

وأضاف قائلاً– بعد إيراده لغة الإشمام، وهي اللغة الثانية في (قِيل) وما شابهها من الأمثلة نحو: غِيض، وحِيل، وسِيءَ، التي تكون بضم القاف مع بقاء

الياء، أي (قُيل) على زنة (فُعِل) [١١٥]: "وفي ذلك لغة ثالثة، وهي إخلاص ضَمّ فاء الكلمة، وسكون عينه واواً، ولم يُقْرأ بها، وهي لغة لهُذَيل وبني دُبَيْر"[١١٦]. وبنو دُبَيْر هم من بطون قبيلة أسد بن خُزَيْمَة، وكذا بنو فقعس بن طريف[١١٧]؛ لذا نَسَبَ ابن منظور تلك اللغة إليهم[١١٨]، وكذا ابن عقيل، قال الأخير: "وهي لغة بني دُبَيْر، وبني فَقْعَس، وهما من فصحاء بني أسد"[١١٩]. ولغتهم هذه جاءت أيضاً في قولهم في (سِيءَ): (سُوءَ) بإخلاص ضم السين[١٢٠] في قوله تعالى: ﴿ولَمَّا أنْ جاءَت رُسُلُنا لوطاً سِيءَ بهم﴾{سورة العنكبوت، آية ٣٣}، وكذا قولهم: (بُوع)، وشاهده قول الشاعر:

لَيْتَ، وهل يَنْفَعُ شيئاً لَيْتُ؟ لَيْتَ شباباً بُوعَ فاشْتَرَيْتُ[١٢١]

أمّا عن العلاقة بين قبيلتي هذيل، وبني أسد التي سَوَّغت وَحْدَة لغتهما لا سيّما في إخلاص الضمّ – فتتمثّل في أنَّ "قبيلة أسد إحدى القبائل العدنانيّة المتَّسعة البطون، وهي ... تلتقي مع هُذَيْل في مَدْركة بن إلياس بن مُضَر"[١٢٢].

وعلى لغة أسد تلك – الياء – المعاقِبَة للواو جاء قولهم: (مَكُول) في صياغتهم اسم المفعول من الفعل (كَيَلَ)، والقياس (مَكِيل)[١٢٣] كـ (مبيع) و(مَدِين)، ويجوز (مَكْيُول) على التَّمام، أمّا (مَكُول) فهي لغة رديئة كما نَعَتَها الخليلُ[١٢٤]. وعليها أيضاً قولهم: ما أعوج بكلامهِ، أي: ما ألتفتُ إليه[١٢٥]، وما أعْبَأ به[١٢٦]، ولغة القياس فيه الياء، قال ثعلب: "وما عِجْتُ بكلامه – بكسر العين– أعيجُ، أي ما بالَيْتُ به، وقيل: ما رَضِيتُ به ... وشَرِبْتُ دواءً فما عِجتُ به – بكسر العين – أي: ما انْتَفَعْتُ به"[١٢٧] "أعِيجُ عَيْجاً، وهذا قريبٌ من الأوَّل؛ لأنَّك إذا لم تَنْتَفِعْ بالدّواء لم تُبالِ به"[١٢٨] وهو عنده بهذا المعنى لا يُسْتَعْمَلُ إلاَّ في سياق النَّفْي[١٢٩]، والأمثلة المتَقدِّمة دليلُ ذلك. وشاهده أيضاً ما أنشده أبو عثمان[١٣٠] للنابغة[١٣١]:

فمـــا رأيـــتُ بهـــا شـــيئاً أَعـــيجُ بـــه   إلاَّ الثُّمـــــامَ وإلاَّ مَوْقِـــــد النَّـــــار

إلاَّ أنَّ الرواية في لسان النابغة في ديوانه جاءت بالواو، ونَصُّها: "فما وجدتُ بها شيئاً أعوجُ به" على المعاقبة في لغة أسد، مع أنَّ النابغة من ذُبيان. فإنْ سُئل عن علاقة ذُبيان بقبيلة أسد، فتكون الإجابة بما وَرَدَ عن المستشرق (ديرنبرج) في توضيحه تلك العلاقة في قوله: "إنَّ بني أسد ٠٠٠ تحالفوا ٠٠٠ مع بني ذُبيان، واشتركوا معهم في حروب ضدّ غسّان، وإنَّ النابغة قد اشترك في تخليص الأسرى من بني أسد وذُبيان الذين كانوا قد وقعوا في يد الغسّانيين؛ وذلك لِمَا له من نفوذ عند ملوكهم، وإنَّ بني أسد قصدت من ذلك التحالف أنْ تَضْمَنَ سلامة حدودها الشماليّة والوسطى"[١٣٢]. كما اشترك بنو أسد إلى جانب ذُبيان في حرب داحس والغبراء[١٣٣].

ولا شكَّ أنَّ هذا التحالف والاختلاط بين أسد وذبيان، كان سبباً في التأثُّر والتأثير فيما بينهما في اللغة؛ ومن ثَمَّ كانت نتيجته معاقبة الواو للياء في لسان النابغة جَرْياً عليها في لسان قبيلة أسد.

ومع ما تقدَّم قوله: من أنَّ أصل لغة أسد، أو القياس فيها "ما أَعيجُ" بالياء؛ لأنها مأخوذة من (عِجْتُ) – بكسر العين – إلاَّ أنَّ ابن السكّيت ذهب إلى أنَّها مأخوذة من قَوْل: عُجْتُ الناقة[١٣٤] بضمّ العين. ونَرَى أنَّ الرأي ذا مجانب للصَّواب من جهة المعنى، ومؤدّى ذلك أنَّ (ما أَعيجُ به) – كما تقدَّم – مأخوذٌ من قَوْل: "عِجْتُ عليه عَيْجَاً: عَوَّلْتُ عليه"[١٣٥] فقولنا مثلاً: لا أَعِيجُ عليه، أي: لا أُعَوّل عليه، ولا أتّكل، وكذا تعديته بـ (الباء)، أي: لا أَعيجُ به، أي: لا أعبأ به، ولا أُباليه. في حين أنَّ قَوْل: "عُجْتُ الناقة" بالضمّ يعني عَطَفْتُها، قال ابن القوطيّة: "وعَاجَ الشيءَ عَوْجاً: عَطَفَهُ"[١٣٦]، وشاهده ما أنشده أبو عثمان[١٣٧]:

حتَّـــى إذا عُجْـــنَ مـــن أجيـــادِهِنَّ لنـــا   عَـــوْجَ الأخشَّـــةِ أعنـــاق العنـــاجيجِ

وخلاصة القول فيما نَرَى: إنَّ (عُجْتُ) –بالضمّ – هي من "عاج يَعُوج، عين الفعل منه واو"[١٣٨] أمّا عِجْتُ – بالكسر – فهي "من عاجَ ، يَعيجُ عين الفعل منه ياء"[١٣٩]؛ وعليه "فأصلاهما مختلفان"[١٤٠] أي أنَّ الفعل (عاج) واويٌّ يائِيٌّ لمعنيين مختلفين، ومن ثَمَّ ليسا من باب المعاقبة، تماماً كالفعل (عام) في قَوْل: "عُمْتُ في الماء أَعومُ عَوْماً فمعناه سَبَحْتُ أَسْبَحُ ٠٠٠ وعِمْتُ إلى اللَّبنِ عيمة فمعناه اشْتَهَيْتُ اللَّبَنَ"[١٤١]. ودليل واويته ويائيته أنّ ابن دُريد أَورد الواوي في مادة (ع م و) ومع التقليبات الصوتيّة يَتشكّل الفعل الواوي (ع و م) وكذا الفعل اليائي أَورده في مادة (ع م ي) ومع التقليبات الصوتية أيضاً تتشكَّل مادة (ع ي م)[١٤٢]. أمّا لغة قبيلة أسد "ما أعوج به" فهي – كما تقدَّم – ليست من الأصل الواوي (عُجْتُ) وإنَّما هي معاقِبة لليائي ذي الأصل (عِجْتُ عَيَجَ).

وفي السياق ذا فإنَّ ما قد يحمل على معاقبة الواو للياء، أو يُتَوَهَّمُ أنَّه في بابها، وهو ليس كذلك ما أَورده ابن سيده عن الكسائي "أنَّه سَمِعَ بعضَ أهل العالية يقول: لا يَنْفَعَنِي ذلك ولا يَضُورني"[١٤٣] فالواو في (يَضُورني) ليست معاقبة للياء في (يَضِيرُني) على أساس أنَّ الكلمة يائيّة العين، أي (ضَيَرَ) لا غير، بل إنَّها واويّة العين كما هي يائيّة، ودليل هذا ما جاء في قول ابن دُريد: "وضَارَهُ الأمرُ يَضُورُهُ ضَوْراً مثل ضَارَهُ يَضيرُهُ ضَيْرَاً سواء"[١٤٤] وكذا السَّرقسطي[١٤٥]، ويعزِّزه إيراد ابن منظور الجذر الثلاثي (ضارَ) في مادة (ضَوَرَ) و(ضَيَرَ) قال في الواوي (ضَوَرَ): "ضَارَه الأمر يَضُورهُ كـ (يَضِيرُهُ) ضَيْرَاً، وضَوْراً، أي: ضَرَّه ٠٠٠ ويُقَال: لا ضَيْرَ، ولا ضَوْرَ بمعنى واحدٍ ٠٠٠ يُقَال: ضارَهُ يَضِيرُهُ، وَيضُورُهُ، وهو مأخوذٌ من الضَّوْر".[١٤٦] وقوله هذا كرَّره ثانية في مادة (ضَيَرَ)[١٤٧].

وشاهد ذا ما جاء عند ابن جنّي من قراءة الحسن "لا يَضُرْكم" – بضمّ الضاد – وقراءة إبراهيم "لا يَضِرْكم" – بكسرها –[١٤٨] لـ (يَضُرُّكم) في قوله تعالى: {عليكم أنفسكم لا يَضُرُّكم مَنْ ضَلَّ إذا اهتديتم}[سورة المائدة، آية ١٠٥]، قال ابن جنّي: "فيها أربع لغات: ضارَهُ يَضِيرُهُ، وضارَهُ يَضُورُهُ، وضَرَّه يَضُرُّهُ، وضَرَّهُ يَضِرُّه بكسر الضاد، وتشديد الرّاء"[١٤٩].

وعلى كُلَّ هذا فإنَّ الواو في يَضُورني ضَوْراً، والياءُ في يَضِيرُني ضَيْرَاً لغتان متوازيتان، لا أنَّ إحداهما أصلٌ والأخرى فَرْعٌ عليها، وبعبارة أخرى لا أنَّ الواو معاقبة للياء، أو لغة فيها، وكذا العكس.

وعلى وَجْه التعاقب ذاك – الواو للياء – في لغتي هُذَيل وأسد، وغيرهما كالحجاز وتميم جاءت لغة بني كعب في قولهم: رَفَوْتُ الثَّوْب رَفْوَاً في رَفَيْتُهُ أَرفيه رَفْياً[١٥٠]، ولغة القياس الياء متأتّية من تسهيل الهمزة، وتحويلها إلى ياءٍ[١٥١]، فالأصل رَفَأْتُهُ، ومثلها: "رَثَأْتِ المرأةُ زوْجها، ورَثَتْهُ تَرْثيه، وتَرْثُوه رِثاءً"[١٥٢].

وعليه أيضاً ما نُسِبَ لأهل اليمن[١٥٣] من قولهم في (الكُلْية) الواحدة في (الكُلْيتين) للإنسان والدّابة: كُلْوة[١٥٤]، وذهب الزّبيدي إلى أنَّ الصَّواب لغة الياء، قال مُعَلَّلاً: "والصَّواب (كُلْية) تقول: كَلَيْتُهُ: إذا أصَبْتَ كُلْيتَهُ فهو مَكْلِيٌّ، قال العجّاج:[١٥٥]

لَهُنَّ في شَبَاتِهِ صِئيٌّ

إذا اكْتَلَى واقْتُحِمَ المَكْلِيُّ"[١٥٦]

وعليه ذهَبَ الصَّفدي إلى أنَّ لغة الواو في لسان أهل اليمن مردودة، وعَدَّها من باب التصحيف، قال مُعَلَّلاً بما جاء عن الزبيدي أيضاً: "ويقولون لواحد الكُلَى: كُلْوَة، والصَّواب (كُلْية)، تقول: كَلَيْتُهُ: إذا أصَبْتَ كُلْيَتَهُ، فهو مَكْلِيٌّ، وبعض اللغويين قال: إنَّ أهل اليمن يقولون: (كُلْوَة) بالضمِّ، وذلك مردودٌ"[١٥٧].

ونَرَى أنَّ تخطئة الصفدي لقَوْل: (الكُلْوَة)، وعَده من باب التصحيف مردودٌ، ولا يجوز؛ وذلك لأنَّها لغة في لسان قبيلة، واللغة لا تُخَطَّأ حتّى وإنْ خرجت عن القياس، وعن قواعد اللغة: النحويّة منها، كلغة القَصْر في المثنّى، وإلزامه الألف في حالتي النَّصْب والجرّ كحاله في الرفع، وقولهم مثلاً: رأيتُ الرّجُلان ومررتُ بالرّجُلان؛ لأنَّها لغة في لسان قبيلة بلحارث بن كَعْب[١٥٨]، وكذا إسنادهم الفعل إلى ألف الاثنين، وواو الجماعة، ونون النسوة مع وجود فاعله الاسم الظاهر[١٥٩]، وذلك في اللغة "التي يعبّر عَنْها النحويون بلغة (أكلوني البراغيثُ)"[١٦٠] وعليها قوله تعالى: ﴿وأسرّوا النَّجْوى الذين ظَلَموا﴾{سورة الأنبياء، آية ٣} وقيل: هي لغة لـ (طيِّئ)، وقيل: لـ (أزد شنوءة)[١٦١].

ولعلَّ علاقة بلحارث بن كعب، وأزد شنوءة باليمن تكمن في أنَّهما من بطونها[١٦٢]، وعلاقة الجميع ببني أسد تكمن في أنَّ "بني أسد بطن من أزد شنوءة من اليمن"[١٦٣].

وكذا إنْ خرجت عن القاعدة الصرفيّة كلغة التّمام في صياغة اسم المفعول من الفعل الأجوف اليائيّ، ومثاله ما تقدَّم من قَوْل بعضهم: (مكيول) في (مَكِيل)، وكذا (مَبْيُوع) و(مَدْيون) في (مَبِيْع) و(مَدِين)، وكذا الواوي كـ (مَقْوُول) و(مَصْوُوغ) في (مَقُول) و(مَصُوغ). فَلمَّا سُوِّغ لمثل هذا الخروج، ولم يُخَطَّأ من قِبَل اللُّغويين، ولم يُعَدّ من باب التصحيف كان – هذا التسويغ– في لغة أهل اليمن (الكُلْوَة) التي هي من باب اللهجات أَوْلى. وعليه القَوْل فيما جاء من باب المعاقبة فيما تقدَّم من اللغات.

ولعلَّ مُسَوِّغ المعاقبة في هذه اللغة مؤدّاه التخفيف، وَوَجْهُه فيها فيما نَرَى ليس متأتياً من أنَّ الواو في (الكُلْوة) أخفُّ من الياء في القياس (الكُلْية)، ولكنَّه متأتّ من أنَّ الانتقال فيها من الضمِّ في الكاف إلى الواو أخفُّ من الانتقال منه– الضمّ – إلى الياء في (الكُلْية)، لا سيَّما أنَّ اللام الفاصلة بينهما حاجزٌ غير

حصين؛ لسكونها، ومن ثَمَّ لا يُعْتدّ بها، وكَأنَّه لا فاصل بينهما. من هُنَا يكون الانتقال في نُطق (الكُلْوَة) من المِثْل إلى المِثْل، فالضمةُ جزءٌ من الواو، فهي تعاقبها كما في: (ادعُ)، و(لا تَدْنُ) – كما سبق– وعليه يكون "العمل من وَجْهٍ واحدٍ، ورفع اللسان من موضع واحدٍ أخفَّ عليهم"(١٦٤) من الانتقال من الضمة إلى الياء في (الكُلْية). وممّا قد يُسْتدلّ به على تعزيز الرأي ذا ما أورده ابن منظور عن ابن السكَّيت، قال: "قال ابن السكَّيت: ولا تَقُلْ (كِلْوَة) بكسر الكاف"(١٦٥) ؛ وذلك لأنَّ الانتقال فيه على خلافِهِ في (كِلْوَة) فهو فيه من الكسر إلى الواو، والثقل فيه هو ذاته في (الكُلْية) مع تقديم الضمة وتأخير الياء، وفي (كِلْوة) جاء بتقديم الكسر وتأخير الواو.

هذا ولم تقف حدود المعاقبة بين ذينك الحرفين عند هذا الحدِّ من الأمثلة، بل إنَّ هناك أمثلة كثيرة جداً إلى الحدّ الذي لم يُعْزَ فيه كلّ مثالٍ إلى قبيلة ما، ولم يُقَلْ: إنَّه لغة في لسان أبنائها، ومنها على سبيل المثال فيما يخصّ معاقبة الياء للواو قولهم: رَجَوْت ورَجَيْتُ(١٦٦)، فالواو على القياس، والياء على المعاقبة، وعليه أيضاً قولهم: سَمَيْتُ، وعَلَيْتُ في معاقبة الواو في القياس: سَمَوْتُ وعَلَوْتُ(١٦٧)، ومثله: قولهم: دَعَيْتُ في دَعَوْتُ(١٦٨)، وشَكَيْتُ في شَكَوْتُ(١٦٩)، وهَجَيْتُهُ في هَجَوْتُهُ(١٧٠)، وكذا عُنْيان الكتاب في عُنْوان الكتاب،(١٧١) وقولهم في (قَوَس): رجلٌ قَوَّاس، وقيّاس للذي يبري القِياس.(١٧٢) قال ابن منظور: "وهذا على المعاقبة".(١٧٣) وعليها أيضاً حَمَل قولهم في (دَوَم): "دَوْماً. دَيماً"(١٧٤)، قال: "الياء على المعاقبة"(١٧٥) وعليها أيضاً الحَمْل في قولهم في تثنية "الرِّبا": رِبَيَان، والأصل رِبَوَان(١٧٦)، وقولهم: طُعِنَ في نَيْطِهِ إذا مات(١٧٧)، قال ابن الأثير: "والقياس النَّوْط؛ لأنَّه من ناط يَنُوط إذا عَلَّق، غير أنَّ الواو تعاقب الياء في حروف كثيرة".(١٧٨) ولكنَّ ابن الأثير في تعقيبه الأخير فيما نَرَى الذاهب فيه إلى أنَّ الواو هي المعاقبة للياء – جانَبَ

الصَّواب، فالقياس أن يقول في السياق ذا، وفي المثال ذاته: غير أنَّ الياء تُعاقب الواو في حروف كثيرة.

أمّا ما هو مثال على قَوْله : "غير أنَّ الواو تعاقب الياء في حروف كثيرة" فقولهم على سبيل المثال لا الحصر: "هو الكذّاب الأثوم والأثيم"(١٧٩) فالياء لغة القياس، وعليها جاء قوله تعالى: ﴿والله لا يحبّ كُلَّ كفَّار أثيم﴾{سورة البقرة، آية ٢٧٦} و﴿منَّاع للخير مُعْتَدٍ أثيم﴾{سورة القلم، آية ١٢} والواو على المعاقَبَة، والمعاقبة في هذا المثال جاءت في مصدر الفعل الصحيح. وعليها في المعتلّ فِعْلاً ومصدراً قولهم: وبَرَوْتُ العودَ والقَلَمَ بَرْواً، وهي لغة في بَرَيْتُهُ بَرْياً(١٨٠) ، ولَمَّا كان الفعل يائيّ اللام ذَهَبَ ابن دُرَيد،(١٨١) وابن منظور(١٨٢) إلى أنَّها –الياء– لغة أعلى، وكذا هي عند ابن منظور أيضاً فيما ورد عن اللّحياني من قَوْل: وَبقوْتُ الشيءَ: انتظرته، لغة في بَقَيْتُ، والياء أَعلى.(١٨٣) ومثله: سَعَوْتُ في الأمر لغة في سَعَيْتُ(١٨٤)، وحَكَوْت عنه الكلام، والقياس حَكَيْتُ حَكْياً،(١٨٥) ونَهَوْتُهُ نَهْواً لغة في نَهَيْتُهُ عن الشيءِ أنهاه نَهْياً(١٨٦)، وهَذَى في منطقه يَهْذو، والقياس يَهْذي، ومصدره الهَذَيان(١٨٧)، ونَفَاه يَنْفِيه وَينْفُوه، ونَفَيْتُهُ وَنَفوْتُهُ،(١٨٨) و"كَنَيْتُ عن الشيءِ، وكَنَوْتُ، وكَنَيْتُ الصَّبيَّ، وكَنَوْتُهُ، قال الشاعر:

وإنّي لأكْنُو عن قَذُورٍ بغيرها وأُعْلِنُ أحياناً بها فأُصارِحُ

وقد رَثَيْتُ المَيْتَ، ورَثَوْتُهُ، وَمَحوْتُ اللَّوْح، ومَحَيْتُهُ، وهو المَحْيُ، والمَحْوُ، وقد اشتدَّ حَمْوُ الشَّمس، وحَمْيُها، وقد حَمَيْتُهُ عن الطعام حِمْيَةً، وحِمْوَةً. عن أبي زيدٍ: وقد طغَوْتَ يا رَجُلُ، وطَغَيْتَ"(١٨٩) "وقد هَذَوْتَ يا رَجُلُ، وهَذَيْتَ، وَمَنَوْتُ الرَّجُلَ بكذا وكذا، ومَنَيْتُهُ، أي: ابْتَلَيْتُهُ، قال الشاعر:

ولا تَقُــولَنْ لِشَـــيْءٍ: لَسْـــتُ أَفْعَلُـــهُ   حتَّى تَبَيَّنَ ما يَمْنِي لك الماني"[١٩٠]

وعليه أيضاً قولهم: "زاغ يزوغ زَوْغاً وهو المَيْل عن القَصْدِ، وزاغَ عن الطريق يزوغُ ويَزِيغُ، والياء أفصح"[١٩١] وهي لغة القياس، ومن ثَمَّ المُعَاقَبَة، ودليلها قوله تعالى: ﴿من بَعْدِ ما كادَ يَزِيغُ قلوبَ فريقٍ منهم﴾{سورة التوبة، آية ١١٧}، وكذا مصدره في قوله: ﴿فأمّا الذين في قلوبهم زَيْغٌ فَيَتَّبِعُون ما تشابه منه﴾{سورة آل عمران، آية ٧}، والكسرة التي هي عوضٌ عنها في قوله أيضاً: ﴿رَبَّنَا لا تُزِغ قلوبَنَا بَعْد إذْ هَدَيْتَنا﴾{سورة آل عمران، آية ٨}. ومثل ما تقدَّم في هذا الوجه من المعاقبة قولهم: أجوءُك وهي لغة في أجيئُك، وعليها قول الشاعر:

أبـــو مالـــك يَقْتَادُنـــا فـــي الظهـــائر   يجـوءُ فَيَلْقـى رَحْلَـهُ عند جـابرِ[١٩٢]

ولعلَّ المتتبّع لأمثلة المعاقبة تلك التي لم تُعْزَ إلى قبيلة ما – واجدٌ في الكثير منها من الغرابة، وعدم الأُلفة، وكذا الثقل على اللسان ما ليس في غيرها، وهي ليست مسموعة، ولا متداولة حتى في لهجاتنا المحكيّة، في الزمن هذا، فهي لغات مَيْتة، ومنها على سبيل المثال: (الأثوم، وَبَروْت بروا، وحكوتُ، وَبقَوْتُ، وسَعَوْت، وينفوه ونَفَوْتُ)؛ لذا يمكن إدْراج مثل هذه الأمثلة في اللغات التي قال فيها ابن جنّي في باب "فيما يَرِدُ عن العربي مخالفاً لِمَا عليه الجمهور"[١٩٣]: "إذا اتَّفَق شيءٌ من ذلك نُظِر في حال ذلك العربيّ، وفيما جاء به، فإنْ كان الإنسانُ فصيحاً في جميع، ما عدا ذلك القَدَر الذي انفرد به، وكان ما أَورده ممّا يَقْبله القياس، إلاَّ أنَّه لم يَرِد به استعمال إلاَّ من جهة ذلك الإنسان، فإنَّ الأَوْلى في ذلك أنْ يُحْسَنَ الظنّ به، ولا يُحْمل على فَسَاده. فإنْ قِيل: فمن أين ذلك له، وليس مُسَوَّغاً له أنْ يرتجل

لغةً لَنفْسه؟ قيل: قد يمكن أنْ يكون ذلك وَقَعَ إليه مِنْ لغة قديمة قد طال عَهْدُها، وعَفَا رَسْمُها، وتأبَّدت معالمها"[١٩٤].

ومما يجدر الإشارة إليه بعد كُلّ ما تقدَّم من أمثلة المعاقبة، أنَّ ابن جنّي حَمَل علّة معاقبة الياء للواو على الخفّة، قال: "لأنَّ قَلْبَ الواو ياءً أخفُّ من قَلْب الياء واواً"[١٩٥]، وَوَجْه ذلك أنَّ الياءَ "حرفٌ مجهور مخرجها من وسط اللسان، فلمّا توسّط مخرجُها الفَمَ، وكان فيها من الخفّة ما ليس في غيرها كَثُر إبدالُها كَثْرَةً ليست لغيرها".[١٩٦] أمّا مُسَوِّغ اللغة المضادّة – معاقبة الواو الأثقل للياء الأخفّ – فقد جاء عنده لا لعلّةٍ إلاَّ "لضَرْبٍ من التوسُّع في اللغة"[١٩٧]، أو من باب التعادُل أو التكافؤ والمساواة، وَوَجْهُه "تعويض الواو من كَثْرَة دخول الياء عليها"[١٩٨]، ومعاقبتها لها. وأكَّد هذا ثانية في قَوْله: "اعلم أنَّهم قد قَلَبوا الياء واواً لا لعَّلةٍ سوى تعويض الواو قَلْبها ياءً؛ لكثرة دخول الياء عليها، وذلك قولهم: جَبَيْتُ الخراجَ جباوة، وأصلها جباية".[١٩٩] وعلّة التعادُل أو التكافؤ هذه المُسَّوغ بها تلك اللغة سبق إلى الحَمْل عليها سيبويه، ونصُّ قوله فيها: "ولم تُعَرَّ الواو من أنْ تدخلَ على الياءِ إذْ كانت أُختَهَا، كما دَخَلَت الياءُ عليها، ألا تَرَاهم قالوا: مُوقِنٌ ... وقالوا في أشدّ من هذا: جباوة، وهي من جَبَيْتُ، وأتْوَةٌ، وأدْخلوها عليها؛ لكثرة دخول الياء على الواو، فلم يريدوا أنْ يُعَرُّوها من أنْ تدخل عليها. ولها أيضاً خاصّة ليست للياء، كما أنَّ للياء خاصّة ليست لها"[٢٠٠].

وممّا عاقبت فيه الواو الياء حَمْلاً على علّة التكافؤ أو التعادُل – كما سنبيّن وجه ذلك – صيغة (فُعْلَى) الصفة من ذوات الواو كـ (الدُّنيا) و(القُصْيا) و(العُلْيا)، إذ جاءت لغة أهل الحجاز وبني أسد في المثالين الأولين بالواو، أي (الدُّنْوَى) و(القُصْوَى) في حين جاءت لغة أهل تميم ونجد فيهما بالياء أي: (الدُّنْيا)

و(القُّصْيا) على ما يقتضيه القياس، ومثال ذلك فيما يخصُّ (الدُّنيا) ومُعَاقِبَتِها (الدُّنْوَى) ما أَورده أبو حيَّان فيها في قوله تعالى: ﴿فما جزاءُ مَنْ يَفْعَل ذلك منكم إلاَّ خِزْيٌ في الحياة الدُّنيا﴾{سورة البقرة، آية ٨٥}، قال: "الدُّنيا مؤنثة مقصورة تكتب بالألف، وهي لغة نجد وتميم، خاصّة إلاَّ أنَّ أهل الحجاز وبني أسد يلحقونها ونظائرها بالمصادر ذوات الواو، فيقولون: دُنْوَى مثل شَرْوى"[٢٠١]

ولعلّه يريد بالألف في (الدُّنيا) في لغة نجد وتميم الياء، والدليل مقابلته لها بالواو في (الدُّنْوَى) في لغة أهل الحجاز وبني أسد. ولا خلاف في أنَّ الياء في لغة نجد وتميم تلك هي المطَّرِدة في الاستعمال، بل هي لغة القياس، وعليها جاءت لغة التنزيل[٢٠٢]، ومن ثَمَّ هي المُعَاقَبَة على الرَّغم من أنَّها منقلبة عن الواو، بل هي أصلها، فـ (الدُّنْيا) هي من (دنا يدنو دُنُوّاً) ومن ثَمَّ (دُنْوَى) في لغة أهل الحجاز وبني أسد – كما تقدَّم – وعليه تكون – الواو– في لغتهم هذه هي المعاقِبة.

فإنْ سُئل عن وَجْه اطّراد، أو قياسِيّة الياء المنقلبة عن الواو في هذه الكلمة، وضَعْف أو شذوذ – إنْ جاز التعبير– الواو التي هي الأصل فيها. فتكون الإجابة بالقَوْل: إنَّ كلمة (دُنْوَى) هي صفة على زِنة (فُعْلَى) وهي من ذوات الواو، ومثلها (العُلْيا) و(القُصْيا) – كما سبق – وقد نَصَّ النحاةُ على أنَّ "ما كان من النُّعوت على مثل العُلْيا، والدُّنيا فإنَّه يأتي بضمّ أوّله وبالياء؛ لأنَّهم يَسْتَثْقلون الواو مع ضمّة أَوَّل الحرف"[٢٠٣]، وهذا ما أكَّده الفارسي مع ذَهابه إلى أنَّ تلك الأمثلة صفات جارية مَجْرى الأسماء، وهي ليست كذلك – فيما نَرَى – بل هي صفات مَحْضة، فهي صفات مشبهة، وكذا مذكرها أفعل أي: الأدْنى، والأعلى، والأقصى. وقد وردت صفات أو نعوتاً حتَّى في الإعراب في كثير من آيات الذِّكر الحكيم[٢٠٤]. قال – أي الفارسي–: "إذا كانت اللام واواً في (فُعْلَى) فإنَّها تُبْدَلُ في الصفات الجارية مَجْرَى الأسماء، وذلك الدُّنْيا، والعُلْيا، والقُصْيا"[٢٠٥].

وَوَجْه المُعَاقبة في (الدُّنْيا) بين لغتي الحجاز وتميم هو ذاته بينهما في (القُصْيا) في قَوْله تعالى: ﴿إِذْ أنتم بالعُدْوةِ الدُّنْيا، وهم بالعُدْوة القُصْوَى﴾{سورة الأنفال، آية ٤٢}، قال أبو علي القالي: "أهل الحجاز قالوا: القُصْوَى، فأظهروا الواو على القياس لَمَّا مُكَّن ما قَبْلها، وهو نادرٌ، وتميم وغيرهم يقولون: القُصْيا"(٢٠٦)، والمرادُ بغير تميم أهل نجد، فكما وافقوهم في لغتهم القياس في (الدُّنْيا) كذا وافقوهم فيها في (القُصْيا)، قال ابن السكَّيت: "ويقول أهل العالية (القُصْوَى)، وأهل نجد يقولون: (القُصْيا)"(٢٠٧)، والعلاقة بينهم أنَّ بني تميم بن مُرّ كانت منازلهم بأرض نجد(٢٠٨)؛ وعليه فَوَحْدة المكان والبيئة أدّت إلى وَحْدَة اللغة. ولكنْ ما يؤخذ على القالي في قوله ذاك أنَّه حَمَل فيه لغة الحجاز (القُصْوى) بالواو على القياس، وهذا منافٍ للقاعدة الصرفيّة السابقة المتعلّقة بـ (فُعْلَى) الواويّة الصفة التي يقتضي القياسُ فيها قَلْب الواو ياءً، ويعزِّز هذا أنَّ القالي نَفْسه أَقرَّ في السياق ذاتِهِ بندرة تصحيح الواو، وعليه فإنَّ إجراء القياس يوجب قَوْل: (القُصْيا) "أمّا قَوْل الحجازيين (القُصْوَى) فَشَاذٌّ قياساً، فصيحٌ استعمالاً، نُبّه به على الأصل كما في (اسْتَحْوَذ) و(القَوَد)"(٢٠٩).

ولفصاحته في الاستعمال فإنَّه "أكثر كما كَثُر استعمال (اسْتَصْوب) مع مجيء (اسْتَصَابَ) و(أَغْيَلَت) مع (أغالت)"(٢١٠)، وعليه جاءت لغة التنزيل – كما سبق – وكذا قَوْل امرئ القَيْس:(٢١١).

كأنَّ السِّباعَ فيه غَرْقى عَشِيَّةً   بأرجائِهِ القُصْوَى أنابيشُ عُنْصُل

وعليه فإنَّا نَرَى أنَّ الياء في (القُصْيا) لغة في (القُصْوَى)، ومن ثمَّ معاقِبة لها في الاستعمال، كما عاقبت (دُنْوَى) (دُنْيا). أمّا في القياس فإنَّ (القُصْوى) مُعَاقِبة لِـ

(القُصْيا)، وعليه فإنَّ لغة تميم (القُصْيا) ومَنْ جاراهم فيها أفصحُ من لغة أهل الحجاز (القُصْوَى) ومَنْ جاراهم فيها أيضاً.

أمّا الدّليل على أنَّ الواو والياء في هذا المثال من باب المعاقبة، وعليه القياس في (الدُّنْوَى) و(الدُّنْيَا) – فهو إيراد ابن السكّيت له في باب الأمثلة من ذوات الأربعة التي تُقَال بالواو والياء على المعاقبة[٢١٢]، وكذا ابن سيده أَورده في باب الأمثلة التي جاءت فيها المعاقبة في لام الكلمة[٢١٣]. ويؤكّد وَجْه المعاقبة في المثالين معاً ما أَورده القالي عن ابن الأنباري، قال: "القَصَا يُمَدُّ ويُقْصَرُ ... قال أبو بكر بن الأنباري: وإذا قَصَرْته جاز أنْ تكتبه بالألف والياء؛ لأنَّ الواو والياء أُخْتَان تتعاقبان في هذا الموضع، وذلك أنَّهم يقولون: القُصْوَى، والقُصْيا، فيأتون بالواو في (القُصْوَى)، وهي من الياء، ويقولون: (الدُّنْيا) وهي من دَنَوْت"[٢١٤].

أمّا عن العلّة المُسَوِّغة لمعاقبة الياء للواو في (فَعْلَى) الواويّة الصفة فَوَجْهُها أنَّها جاءت لتتكافأ أو تتعادل مع (فَعْلى) اليائيّة الاسم التي على خِلافٍ أو تضَادّ مع (فُعْلَى) المُتقدِّمة، إذْ تُقْلَب ياؤها واواً نحو: الشَّرْوى، والتَّقْوَى، والفَتْوَى، والرَّعْوَى، والعَدْوى[٢١٥]؛ وذلك ليُفْصَل أو يُمَيَّز بينها – أي فَعْلَى الاسم– وبين فَعْلَى الصفة التي تُتْرَك الياءُ فيها على الأصل، نَحْو: صَدْيا، وخَزْيا، ورَيَّا[٢١٦].

وممَّن نَصَّ على علّة التكافؤ هذه سيبويه، قال: "وأَمَّا (فُعْلَى) من بنات الواو فإذا كانت اسماً فإنَّ الياءَ مُبْدَلة مكان الواو كما أُبدلت الواو مكان الياء في (فَعْلَى)، فأدخلوها عليها في (فُعْلَى) كما دَخَلَت عليها الواو في (فَعْلَى) لتتكافآ، وذلك قولك: الدُّنْيَا، والعُلْيا، والقُصْيا"[٢١٧].

ونَرَى أنَّ سيبويه جانَبَ الدِّقة حينما ذَهَبَ إلى أنَّ (فُعْلَى) بأمثلتها السابقة التي جاءت فيها المعاقبة هي اسم وليست صفة، ثمَّ ناقض نفسه بتمثيله عليها بما هو صفة كـ (الدُّنيا، والعُلْيا، والقُصْيا). وهذا ما وقَعَ به ابن جنّي[٢١٨]،

والزمخشري[٢١٩]، ولم يقتصر الخطأ عند الأخير بما تَقَدَّم بل نصَّ بصريح العبارة على أنَّ قَلْبَ الواو ياءً محصورٌ في (فُعْلَى) الاسم فقط وليس الصفة، أو الاسم الجاري مجراها – كما جاء عند مَنْ تقدَّم ذكرهم – ثُمَّ مَثَّل بأمثلة الصفة السابقة الواردة عند سيبويه، فهما في مجانبة الدّقة سواء، قال: "و(فُعْلَى) تُقْلَبُ واوها ياءً في الاسم دون الصفة، فالاسم نحو: الدُّنيا، والعُلْيا، والقُصْيا"[٢٢٠]، وهذا خَطَأٌ فـ (فُعْلَى) الاسميّة الواويّة تُقَرُّ فيها الواو على حالها نحو (حُزْوَى)[٢٢١] – كما سبق – خلافاً لـ (فُعْلَى) الصفة المحضة التي تُقْلَبُ واوها ياءً إلاَّ ما شذَّ نحو: القُصْوَى والدُّنوى – كما سبق أيضاً – في لغة أهل الحجاز، وبني أسد على المُعَاقَبة.

وهذا ما ذَهب إليه ابن مالك[٢٢٢]، وإليه تنبَّه أبو حيَّان، فقال: "ومعظم أهل التصريف فَصَلُوا في الفُعْلَى مما لامه واو، فقالوا: إنْ كان اسماً أُبدلت الواو ياءً، ثُمَّ يمثّلون بما هو صفة نحو: الدُّنْيا، والعُلْيا، والقُصْيَا"[٢٢٣]. ولعلَّ لغة الواو في لسان أهل الحجاز، والياء في لسان تميم تؤكّد الرأي السابق الرادّ رأي الجندي أيضاً بخصوص ملازمة الواو للسان أهل تميم، والياء للسان أهل الحجاز. وفي سياق علّة التكافؤ أو التعادُل تلك فإنَّ الواو في (طغْوَى) الواردة في قوله تعالى: ﴿كَذَّبَت ثمودُ بطَغْوَاها﴾{سورة الشمس، آية ١١}، لا تُعَدّ من باب المعاقبة على الرّغم من أنَّها مبدلة من الياء، ودليل أصلها اليائي كلمة (الطُّغْيان) التي جاءت في مواضع عدّة في لغة التنزيل، منها قوله تعالى: ﴿الله يَسْتَهْزِئ بهم ويمدُّهم في طُغْيانهم يعمهون﴾{سورة البقرة، آية ١٥}؛ وذلك لأنَّ كلمة (طَغْوَى) اسم على زِنة (فَعْلَى)، فأُبدلت الياءُ التي هي أصل لامها واواً؛ وذلك للتفريق بين الاسم والصفة كالفَتْوَى، والشّروى، والتَّقْوَى – كما سبق – وعَدَم حَمْل الواو فيها على المعاقبة قاله الجندي في بحثه المذكور سابقاً[٢٢٤]، إلاَّ أنَّه في السياق ذاته ذَهَبَ إلى أنَّ للمعاقبة في الفعل (طَغَى) وجهاً؛ وذلك حَمْلاً على قَوْل مَنْ ذهَبَ إلى أنَّ هذا الفعل واويٌّ كما

أنَّه يائيٌّ، ونصُّ قوله: "هذا وقد نَقَلَ بعضهم أنَّ (طَغَى) قد يستعمل واويّاً ويائيّاً، مثل: طَغَيْتُ طُغْياناً، وطغَوْتُ طُغْواناً، وعلى هذا الأخير تكون المعاقبة"[٢٢٥].

ونَرَى أنَّ قوله هذا صواب من جانب، ومجانب له من جانب آخر، أمّا وَجْه الصَّواب فيتمثّل في كون الفعل (طغى) واويّاً ويائيّاً مع أنَّه لم يذكر مَنْ قال بواويّة هذا الفعل ولم يُشِرْ إلى المَرْجِع الذي اعتمد عليه، أو استقى منه هذه المعلومة، ونَسْتَدْرِك عليه بالقَوْل: إنَّ مَنْ ذَهب إلى هذا ابن السكّيت، قال مُعْزياً ذلك للكسائي: "الكسائي: طغَوْتَ يا رَجُلُ، وطغَيْتَ"[٢٢٦]، وكذا الفارسي، قال: "وحَكَى أبو الحسن: طَغَا يَطْغُو، فهي على هذا تكون كالدَّعْوَى من دَعَوْت"[٢٢٧]، وابن القطّاع أيضاً، قال في مادة (طغَوَ): "وطغَا وطَغِيَ طَغْوَاً، وطُغْياناً، وطُغْواناً"[٢٢٨]، وابن منظور[٢٢٩].

أمّا وَجْه مجانبة قوْله الصّواب فيتمثّل في رأيه الذاهب فيه إلى أنَّ الواو في طَغَوْتُ طُغْواناً بناءً على واويّة هذا الفعل معاقِبة للياء في طَغَيْتُ طُغْياناً بناءً على يائيّته أيضاً. وَوَجْه الردّ على هذا فيما نَرَى يتمثَّل بالقَوْل: إنَّه بناءً على واويّة ذاك الفعل ويائيّته فإنَّ الواو ليست معاقِبة للياء لغة القياس، بل إنَّها متأتيّة من كون الفعل واويّاً كما أنَّه يائيٌّ تماماً كما أنَّ الواو في قولنا مثلاً: (شكوتُ أشكو شَكْوى، ودَعوتُ أدعو دَعْوى، وعَدَوْت أعْدو عَدْواً) متأتّية من كون هذه الأفعال واويّة، ومن ثَمَّ مصادرها. وممّا يؤكّد الرأي ذا قول الفارسي: "وإنْ جُعِلت طَغْوَى من لغة مَنْ قال: طَغَوْتُ كان الواو فيها من نَفْس الكلمة كالدَّعْوَى، والعَدْوى"[٢٣٠]، وأكَّد هذا القَوْل ثانية[٢٣١]، ويكون ذلك جَرْياً على الياء المتأتّية من الكلمة نَفْسها في لغة الأصل طَغَيْتُ طُغْياناً، كغيرها من الأفعال اليائيّة ومصادرها كـ: (سَقَيْتُ أسقي سَقْياً، وسُقْيا، ورَمَيْتُ أرمي رَمْيَاً). هذا يعني من كلّ ما تقدَّم أنَّ كُلاً من لغة الواو، والياء في المثال ذاك قائمة بذاتها، ومن ثَمَّ فإنَّ الواو ليست معاقبة للياء، ولا بَدَلاً

منها، بل هما لغتان متوازيتان كغيرهما مما مثّلنا على واويّة بعض الكلمات ويائيّتها.

فإنْ سُئل متى يمكن للواو في المثال ذاك أنْ تكون في باب معاقبة الياء؟ فتكون الإجابة بالقَوْل فيما نَرَى: تكون في هذا الباب في حال كون الفعلِ (طَغَى) يائيّاً لا غير، أي: طَغَيْتُ طُغْياناً، فَيَرِدُ عن بعض العرب منْ يقول: طَغَوْتُ طُغْواناً بالواو، تماماً كالحال فيما تقدَّم من قولهم: (حكوت، وسعوتُ، وكنوت) وغيرها؛ وذلك لأنَّ هذه الأفعَال يائيّة لا غير، وعليه فلغة الواو فيها تكون معاقِبة للياء، كما أنَّ الياء في المقابل في مثل: (سَمَيْتُ، وعَلَيْتُ) معاقبة للواو؛ لأنَّ القياس في هذين الفعلين الواو لا غير، أي: (سَمَوْتُ، وعَلَوْت). وبناءً على كُلِّ هذا فإنَّه لا وَجْهَ لرأي الجندي السابق، والله أعلم.

وممّا يُعَدُّ من باب المعاقبة فيما نَرَى خلافاً لمَنْ عَدَّه من النَّحويين واللغويين من باب الإتباع أو المحاذاة أو المجاورة في كلام العرب – الياء في (الحِير) في قَوْل الرّاجز:(٢٣٢).

أزمان عَيْناء سرور المسروْر

عَيْنَاء حوراءُ من العِين الحِيرْ

وكذا في (الغَدَايا) في قَوْل: "إنّي لآتيه بالغَدَايا والعَشَايا"(٢٣٣) والقياس في الكلمتين أنْ تكونا بالواو أي: (الحُور)، و(الغَدَاوى)؛ وذلك لأنَّ الأُولى منهما جمع (حوراء) ومذكرها (أحور)، وهي صفة مشبهة، وما جاء منها – الصفة المشبهة – على وزن (أفْعل) ومؤنثه (فَعْلاء) من الألوان كـ (أسود: سوداء) أو العيوب كـ (أعرج: عَرْجاء) أو الحلي كـ (أحور، حوراء) فالقياس في جَمْعه أنْ يكون على زِنَة (فُعْل)، أي (سُوْد، وعُرْج، وحُوْر) إلاَّ أنَّ الواو في الشاهد السابق أُبدلت ياءً إتباعاً

للياء في الكلمة المجاورة لها، وهي (العِين) كما ذهب الكثير من اللغويين – كما سنذكر –.

وكَذَا القَوْل في (الغَدَايا) فالقياس فيها – كما سبق – أنْ تكون بالواو (الغَدَاوى) عند مَنْ ذهَبَ إلى أنَّها "جَمْعُ غَدْوة، وهي المَرَّة من الغُدُوّ، وهو سَيْرُ أوَّل النَّهار"[٢٣٤]، أو جَمْعُ (غداة)[٢٣٥] إلاَّ أنَّ الواو أُبدلت ياءً انسجاماً وإتباعاً للكلمة المعطوفة (العشايا)، وعلى هذه العلّة حَمَلها ابن الأنباري، قال: "فَجَمعُوا (الغَدَاة): (غَدَايا)؛ لِتَزْدَوِجَ مع (العشايا)"[٢٣٦]، وكذا القالى، قال: "قالوا: إنّي لآتية بالغدايا والعَشَايا، فقالوا: الغَدَايا لمكان العَشَايا، وغداة لا تجمع على غَدَايا"[٢٣٧]، وابن جنّي أيضاً[٢٣٨]، وكُلُّ ذلك حَمْلاً على ما ذَهبوا إليه من أنَّه "إذا جاور الشيءُ الشيءَ دَخَلَ في كثير من أحكامه"[٢٣٩]، والمجاورة هذه هي من سُنَن العرب في كلامهم كما ذَهَبَ السيوطي[٢٤٠]، ومؤدّاها عند ابن فارس "أنْ يُجْعَلَ كلامٌ بحذاء كلامٍ، فَيُؤْتى به على وَزْنه لفظاً، وإنْ كانا مختلفين، فيقولون: (الغَدَايا، والعَشَايا)، فقالوا: (الغَدَايا)؛ لانضمامها إلى (العَشَايا)"[٢٤١].

وممَّن حَمَل إبدال الواو ياءً في ذينك المثالين على هذه العلّة الفرّاء فيما أَورده عنه الخطيب التبريزي، قال: "قال الفرّاء: إنَّما قِيل: (الحِير) لمكان (العِين)، كما قالوا: (إنّي لآتيه بالغَدَايا والعَشَايا)، والغَدَاةُ لا تجمع غَدَايا، وإنَّما جاز لَمَّا صَحِبَت العَشَايا ... و(الحِير) جَمْع (حَوْراء) كُسِرت حاؤه، وقُلِبَتْ واوه ياءً"[٢٤٢]، وكَذَا أبو زيد الأنصاري[٢٤٣]، وابن المؤدِّب[٢٤٤]. ونَرَى أنَّ حَمْل قَلْب الواو ياءً في ذَيْنك المثالين على تلك العلّة ضعيف، بل مَرْدُودٌ لسببين:

أَوّلهما: يتعلَّق بكلمة (الحِير)، وَوَجْهُهُ فيها أنَّها قد وردت بهذه اللغة في حال إفرادها، أي من غير أنْ تقترنَ بكلمة (العِين) أو تحاذيها، ومن ثَمَّ بعيداً عن علّة

الإتباع أو المجاورة التي حُمِل عليها – كما تقدَّم – قَلْب الواو فيها ياءً، وشاهد هذا قَوْل الشاعر:

إلـــى السَّــلفِ الماضِـــي وآخــر واقــفٍ   إلــى رَبْـرَبٍ حِيـرٍ حِسَـانٍ جـآذِرُهُ[٢٤٥]

وفـي هذا قـال التبريزي: "ولـم يكن كمـا ذكروه من أنَّهم إنَّمـا قـالوا: (الحِير) لمكان (العِين)؛ لأنَّه قد جاء مفرداً في كلامهم"[٢٤٦].

وعليـه فلـو كانـت كلمـة (العِـين) هـي السَّـبب الموجِـب لقَلْـب الـواو يـاءً فـي (الحِير) لوجَبَ أنْ تُرَدَّ الياءُ إلى أصلها الواوي، وتُقَال بلفظها القياسي (الحُور) في الشاهد ذاك؛ لأنَّها لم تقترن فيه بكلمة (العين)، ليكون النطق في الكلمتين من وَجْهٍ واحدٍ، كما في قول الراجز السابق: "... من العِينِ الحِيرِ"؛ وذلك لأنَّ علّة الإتباع تقتضـي أنْ تـرتبط اللفظـة الخارجـة عـن قياسـها اللفظـي بلفظـة أُخـرى تحـتِّم ذاك الخروج وتقتضيه؛ ليكون نُطْق الكلمتين من وَجْهٍ واحد – كما في المثال السابق – فـإذا مـا أُفردت تلك اللفظـة التابعـة التـي خرَج فيهـا اللفظ عن القيـاس عـادت إلـى لفظهـا القياسـي، ولعلَّ فـي ملازمـة تلك الكلمـة اللفظ اليـائي – الحِيـر – فـي حـال إفرادها في الشاهد المتقدّم ردَّاً لِمَا أَورده البطليوسي عن ابن قتيبة عن الفرّاء من أنَّ مثل كلمتي (الحِير) و(الغَدَايا) لو أُفردِتا لَرُدَّت الياء إلى أصلها الواوي، قال: "قال ابن قُتَيْبة: قال الفرّاء: العَرَبُ إذا ضَمَّت حَرْفاً إلى حَرْفٍ، فَرُبَّما أجْرَوْه على بُنْيَتِهِ، ولو أُفرد لَتَركُوه على جهتِهِ الأُولى"[٢٤٧].

وثانيهما: أنَّ القياس في علّة الإتباع إنْ صحَّ حَمْل (الحِير) عليها في قَوْل الراجز: السابق – أنْ تتبع الكلمةُ الثانية الأولى، وتدخل في حكمها، وليس العكس، وبعبارة أُخرى أنْ تأتي الكلمة التابعة التي حَدَث فيها الإبدال تالية للكلمة المتبوعة التـي جـاءت فيهـا اليـاء أو الـواو علـى الأصـل، وذلـك جَرْيـاً عليـه فـي النّحـو

واستصحاباً للحال فيه كما في قَوْل مَنْ قَال: "هذا جُحْرُ ضبٍّ خَرِبٍ"، إذْ الصَّواب (خَـرِبٌ)؛ لأنَّـه نَعْـتٌ للمرفـوع (جُحْـرُ) إلاَّ أنَّـه جُـرَّ "لَمَّـا وَلِـيَ المجـرور (ضَـبٍّ) إتباعاً"[٢٤٨] له على التوهُّم، وهو من الغَلَط.

ووفقاً لهذه القاعدة فقد يُطْرحُ سؤال مؤداه أين وَجْهُ الخلاف بين هذا القول، والقاعدة التـي جـاء عليهـا، وبين ذاك الشـاهد؟ فتكـون الإجابـة بـالقول: إنَّ احترازنـا بقـول: إنْ صـحَّ حَمْل (الحِيـر) عليهـا – يعـود إلـى أنَّـه قد جـاء فـي اللغـة مـا هـو خلاف ذلك، إذْ تقدَّمت الكلمة التابعة (الحِير) على الكلمة المتبوعة (العِين)– عند مَنْ حَمل على علّة الإتباع – وشاهده ما جاء في قراءة (حُور) في قوله تعالى: ﴿وحُور عِين﴾{سورة الواقعة، آية ٢٢}، إذْ قُرِئت "وحِير عين"[٢٤٩] بقَلْب الواو ياءً، وهي قراءة نُسِبت للنخعي[٢٥٠]؛ وعليه فإنَّا نَرَى أنَّ من الأرجح أنْ تُحْمل الياء في (الحِير) متأخرة كانت عن (العين) أو متقدّمة عليها على المُعَاقبة للواو، أو على أنَّهـا لغـة فيهـا، وعلـى الوَجْـه الثـاني – اللغـة – حَمَلهـا التبريـزي فـي قـول الراجـز المتقدِّم، قال: "والجيِّدُ أنْ يكون (حِيرٌ) لغةً في (حُورٍ)"[٢٥١]، واستند في هذا إلى الشاهد الشَّعْري الذي أوردناه سابقاً، الذي جاءَت فيه (حِير) منفردة، أي من غير أنْ تقترنَ بـ (عِين) لا قبلها، ولا بَعْدَها.

وممّا يعزِّز وَجْه المُعَاقبة إضافة إلى ما تقدَّم من قَوْلٍ في قراءة "حِير عِين" ما أَورده ابن سيده من قَوْل الزجَّاج في قول مَنْ قال: "مُضِيع مُسِيع ٠٠٠ وناقة مِسْياع [مِضْياع] إذا كانت تصبر على الإضاعة والجفاء"[٢٥٢]، ونَصُّه: "قال الزّجّاج: ليس (مُسِيع) إتباعاً لـ(مُضِيع)، ولا (سائع) إتباعاً لـ(ضائع) فإنَّهم يقولون: ضاعت الناقة وساعت، وناقة مِضْياع ومِسْياع، وقد ساعت تَسُوع، وإنَّما غَرَّ مَنْ قال: إنَّه إتباعٌ قولهم، مِسْياع، وأصله من الواو، فَتَوَهَّموا أنَّهم قلبوها ياءً إتباعاً لـ(مِضْياع)، وكيف ذلك وهم يقولون: (ناقة مِسْياع مِضْياع) فَيُقدِّمون مِسْياعاً على

مِضْياعٍ، وإنَّما قالوا: مِسْياع، وأصله مِسْواع؛ لأنَّه من ساعَ يَسُوعُ على وجهين: إمّا أنْ يكون مُعَاقَبَةً، فقد سَمِعْنَا بناقةٍ مِسْواع، وإمَّا أنْ يكون شاذّاً"(٢٥٣).

والراجحُ فيما نَرَى هو وَجْه المعاقبة؛ لأنَّ إبدال الواو ياءً، وكذا العكس في لغة العرب لغير علّة تصريفيّة ليس شاذّاً، ولا منحصراً في قبيلة دون أُخرى – كما تقدَّم – بل هو ظاهرة طالت حتَّى لغة القرآن الكريم في بعض القراءَات، وكلام العرب: شِعْره ونثره.

وممّا يعزِّز وَجْه المعاقبة فيه – مِسْياع – بعيداً عن علّة الإتباع للياء في (مِضْياع) أنَّها وردت بهذه اللغة، وهي منفردة، أي من غير اقترانها بـ(مِضْياع) كالحال في (الحِير) في المثال المتقدِّم، وشاهدها ما أُنشد لرجل من بَلْعَنْبر:(٢٥٤)

وما كُنْتُ مِسْياعاً فأصبحتُ قاعداً عن المالِ ما أغْدو لَهُ وهو ضائع

وقال آخر:(٢٥٥)

وَيْلٌ أَم أَجْيادَ شاةً شاةَ مُمْتَنِحٍ أبي عِيال قليل الوَفْرِ مِسْياع

وعليه فلو كانت الياء فيها متأتّية من إتباعها لـ(مِضْياع) لوجَبَ أنْ تُرَدَّ إلى أصلها الواوي (مِسْواع) عند انفرادها، ولَمَّا لم يكن ذلك دلَّ على وَجْه المعاقبة فيها – كما سبق–.

وكذا الرأي في (الغَدَايا) في قول: "إنّي لآتيه بالغدايا والعشايا" فالأصل فيها – كما سبق – (الغَدَاوى) بالواو؛ لأنَّها من غَدَا يَغْدو غُدُوّاً، والغَدْوة إلاَّ أنَّ الواو أُبدلت ياءً ليست على الإتباع أو المحاذاة – كما تقدَّم – عند بعض اللغويين بل على المعاقبة؛ وذلك لتقدّمها على (العشايا)، وهذا مخالف لِمَا تقتضيه علّة الإتباع

التي تقضي – كما ذَكَرْنا– إتباع الكلمة الثانية المتأخرة للكلمة الأُولى السابقة، هذا من جانب، ومن جانب آخر أنَّ كلمة (الغَدَاة) و(الغَدِيّة) تجمع على غَدَوات، وغَدِيّات، وغَدَايا كما جاء عند الفيروزأبادي[٢٥٦]؛ وعليه فإنَّ الياء فيهما – غَدِيَّات، غَدَايا – ليست على الإتباع؛ وذلك لأنَّ الواو فيهما أُبدلت ياءً منفردتين، أي من غير اقترانهما بـ(العشايا) و(العشيَّات) أو مزاوجتهما لهما، حتّى وإنْ اقترنتا بهما فإنَّ الياء فيهما تُحمل على ما جاءت عليه في حال انفرادهما.

يُضاف إلى ذلك فيما نَرَى أنَّ الياء في (الغَدَايا) قد تكون متأتّية من الياء في المفرد (غَدِيّة) المُبْدلة فيه من الواو لغير علّة الازدواج تماماً كما قالوا: (القَصَايا) في جمع (القَصِيَّة) وهي الناقة الكريمة النَّجيبة المُبْعَدة عن الاستعمال[٢٥٧]، وَوَجْه الشَّبه بين هذا وذاك يكمن في أنَّ الياء – لام الكلمة – في القَصِيَّة مبدلة من الواو؛ لأنَّها من (قَصَا عنه قَصْوَاً ... ومَقْصُوّاً) [٢٥٨]، وكذا (الضحايا) في جَمْع (الضحيّة) وهي من الواو(الضَّحْوُ)[٢٥٩]. ويعزِّز هذا الرأي ما ذكره ابن سيده عن ابن الأعرابيّ، قال: "وقال ابن الأعرابيّ: (غَدِيّة) لغة في (غَدْوة) كـ(ضَحِيّة) لغة في (ضَحْوَة) فإذا كان كذلك فَغَدِيَّة وغَدَايا كـ(عَشِيَّة) و(عَشَايا)، وعلى هذا لا نقول: إنَّهم كَسَّروا الغَدَايا من قولهم: إنّي لآتيه بالغَدَايا والعَشَايا على الإتباع للعَشَايا، إنَّما كَسَّروه على وَجْهِهِ؛ لأنَّ (فَعِيلة) بابُهُ أنْ يُكَسَّر على (فَعَائل). أنشد ابن الأعرابيّ:

ألا لَيْتَ حظّي من زيارة أُمَيَّهْ ... غَدِيَّاتُ قَيْظٍ أو عَشِيَّاتُ أشْتِيَهْ"[٢٦٠]

وأكّد هذا السيّد البطليوسي، قال: "فَعَلى هذه اللغة يُقَال في الجَمْع: (غَدَايا) على غَيْر وَجْه الازدواج".[٢٦١] ولعلَّ فيما تقدَّم من شَرْح واستدلال على وَجْه

المعاقبة في ذينك المثالين: (من العين الحير) و(الغَدَايا والعشايا) ردّاً على الجندي الذي ذَهَبَ إلى أنَّهما ليسا من باب المعاقبة بل من باب الإتباع[٢٦٢].

وممّا حُمِل على الإتباع وهو ليس منه بشيءٍ كلمة (ينوءُك) في قولهم: "على ما يَسُوءُك وينوءُك" سواء تقدَّمت على كلمة (يسوءُك) أو تأخرت عنها؛ وذلك لأنَّ الواو في كلا الفعلين جاءت على القياس، فهي فيهما أصليّة (ساء يسوء سَوْءاً، وناء ينوء نَوْءاً) خلافاً لابن جنّي الذي حَمَل الواو فيها على الإتباع للواو في (يسوءُك)، وذلك لَمَّا ذَهَبَ إلى أنَّ القياس فيها (نيئك) على الرّغم من إقراره بواويتها، ففي قوله تناقض ساق إلى مجانبته الصَّواب، ونصُّ قوله: "ناءَ الرجلُ بِحِمْلِهِ ينوءُ به: إذا نَهَضَ به، وقرأتُ عن أبي الحَسَن عن أبي العبّاس عن أبي الفَضْل عن أبي زيدٍ: يُقَال: نُؤْتُ بالحِمْل أنوءُ به نَوْءاً: إذا نَهَضْت به ... وناء النَّجْمُ فهو ينوءُ نَوْءاً: إذا سَقَط"[٢٦٣]. وأضاف: "فأمّا قَوْلهم في المَثَل: (ما يسوءُك وينوءُك) فمعناه يُثْقِلُك، وكان القياس: نِيئُك، ولكنَّه أتْبَعَهُ يسوءُك".[٢٦٤] وهذا ما وَقَعَ به ابن مالك، وفي المثال ذاته، قال: "وكما حُمِلت على الخروج من وزن الكلمة إلى غيره، كَقَوْلِ العرب ... وفَعَلْتُهُ على ما يَسُوءُك وينوءُك"[٢٦٥].

أمّا ما يُعَدُّ من باب الإتباع كما ذَهَبَ الجندي وليس المعاقبة[٢٦٦]، ونوافقه الرأي – فكلمة (طَيْبَة) في قَوْل العرب للرَّجل إذا قَدِم من سَفَرٍ: أَوْبة وطَوْبة، أي أُبْتَ إلى عَيْشٍ طيِّب، ومآبٍ طيِّب، والأصل: (طَيْبَة) فَنَطقُوها بالواو لتتشاكل في اللفظ مع (أَوْبة) المحاذية لها. وهذا ما ذَهب إليه ابن خالويه فيما أَورده السيوطي، قال: "إنَّما قالوا: طَوْبة؛ لأنَّهم أَزْوَجوا به أَوْبة"[٢٦٧] والمسوِّغ لعلّة الإتباع في القَوْل ذا مؤدّاه تقدُّم الكلمة المتبوعة الواويّة على الكلمة التابعة اليائيّة، ولو جاء القَوّل خلاف ذلك بتقدُّم التابع على المتبوع لَعُدَّت من المعاقبة فيما نَرَى.

وعليه أيضاً ما جاء في قوله – صلى الله عليه وسلم– : "لا دَرَيْتَ ولا تَلَيْتَ"(٢٦٨) فالقياس في كلمة (تَلَيْتَ) الواو في أحد الوجوه التي حُملت عليها، أي (تَلَوْتَ)(٢٦٩) إلاَّ أنَّها أُبدلت ياءً؛ لإتباعها الياء في (دَرَيْتَ)(٢٧٠)، ولِيَزْدوجَ الكلام مَعَها(٢٧١). وكذا قولهم: "عَيِيٌّ شَيِيٌّ"(٢٧٢) فالياء في (شييّ) إتباع لها في (عييّ) "وأصله شَوِيٌّ، ولكنَّه أُجْرِي على لفظ الأَوّل، ليكون مثله"(٢٧٣).

وَبَعْدُ، فَلَعَلَّ العلّة المتأتّية من إبدال الواو ياءً، وكذا العكس في الأمثلة السابقة التي وُجِّه الإبدال في بعضها على المعاقبة، وفي بعضها الآخر على الإتباع والمزاوجة – واحدة، وَوَجْهُها تخفيف النطق من خلال تحريك اللسان وأعضاء النطق الخاصّة بالواو والياء من موضع واحدٍ: من واو إلى واو، ومن ياءٍ إلى ياءٍ؛ من هنا فهي "تهدف إلى الاقتصاد في الجهد العضلي اقتصاداً غير إرادي، بل يحدث دون أنْ يَشْعُرَ المتكلِّم بحدوثه، ودون أنْ يكون له قَصْدٌ فيه"(٢٧٤).

وكما جاءت المعاقبة بين الواو والياء لمعنى واحدٍ في الكلمة الواحدة في كُلِّ ما تقدَّم ، فإنَّها جاءت أيضاً لمعنيين مختلفين، والغرض من ذلك التفريق في المعنى، ورَفْع اللّبس، وكالحال في المتأتّية لمعنى واحدٍ لا على أنَّ الكلمة واويَّة يائيّة، بل على أنَّها واويّة لا غير تحمل معنى ما، فتُعاقبها الياء لمعنى آخر، والعكس صحيح، إذ تكون الكلمة يائيّة فقط لمعنى، فتُعَاقبها الواو لمعنى آخر.

وعليه في باب معاقبة الياء للواو – ومن باب التمثيل لا الحَصْرِ – ما جاء في (عَتَا) فمعناه القياسي جاء في قولهم: "عَتَا الملكُ عُتُوّاً: تجبَّر واستكبر"(٢٧٥)، وشاهده ما جاء في قوله تعالى: ﴿لقد استكبروا في أنفسهم وعَتَوْ عُتُوّاً كبيراً﴾{سورة الفرقان، آية ٢١} و﴿بل لَجُّو في عُتُوٍّ ونُفُور﴾{سورة الملك، آية ٢١} وكذا ما أنشده أبو عثمان لرؤبة:(٢٧٦).

والناسُ يَعْتُون على المُسَلَّطِ[٢٧٧]

أما إذا أُريد معنى الكِبَر وتقدُّم السِّنِّ فإنَّ الياء تعاقب الواو، فَيُقَال: (عُتِيّاً)، جاء هذا في قولهم: "وعَتَا الشَّيخُ عُتِيّاً: بلغ غاية الكِبَر"[٢٧٨]، وشاهده قوله تعالى: ﴿وقد بَلَغْتُ من الكِبَرِ عُتِيّاً﴾{سورة مريم، آية ٨}.

والدليل على واويّة ذاك الفعل، وأنَّ لغة الياء بالمعنى الذي تحمله جاءت على المُعَاقبة، ما جاء عند الفيومي من ورود المعنيين المتقدِّمَيْن – المعاقَب، والمعاقِب – في مادة (عَتَا) الواويّة، قال: "وعَتَا يَعْتُو عُتُوّاً من باب (قَعَد): استكبرتَ فهو عاتٍ، وعَتَا الشَّيْخُ يَعْتُو عِتِيّاً: أسنَّ وكَبُر، فهو عاتٍ، والجَمْع على عِتِيٍّ، والأصل على فُعُول"[٢٧٩] يريد عُتُوّاً.

وعلى وَجْه المعاقبة ذا يُحْمل ما جاء في لغة القياس في (ناء) في قولهم: "ناء النَّجْمُ نَوْءاً: طَلَعَ، وأيضاً سَقَطَ، وكُلُّ ناهضٍ بِثِقَلٍ كذلك"[٢٨٠]، وشاهد لغة القياس في المعنى المتقدِّم المضادّ – سقط – قول الشاعر:

تَنُوءُ بأُخراها فَلأْياً قيامُها ... وتمشي الهُوَينى من قريبٍ فَتَبْهَرُ[٢٨١]

وقوْله تعالى: ﴿وآتيناه من الكنوز ما إنَّ مفاتِحَهُ لَتَنُوءُ بالعُصْبةِ أُولي القُوَّةِ﴾{سورة القصص، آية ٧٦}. أمّا لغة الياء المعاقِبة فَيَتَمثَّل معناها في قَوْل: "ناءَ اللَّحْمُ يَنِيءُ نَيْأً: لم يَنْضُج"[٢٨٢].

وكذا ما جاء في قَوْلهم في: لاط يلوط لَوْطاً: لاط يليط لَيْطاً، وذلك لمعنىً غير المعنى الذي يحمله الواوي، ومؤدّاه لَصِق حُبُّه في قلبي، قال ابن جنّي: "وقالوا: هو أليطُ بقلبي من كَذَا، وظاهر أمرِهِ أنْ يكون من لُطْتُ الحَوْضَ أَلوطُهُ،

أي: ألصقتُ بعضه ببعض، فكذلك هو أليط بقلبي إذا لَصِق به، وأصله على هذا ألوط، وقُلبِت الواو استحساناً"(٢٨٣).

ولعلَّ وَجْه الاستحسان متأتٍ من غرض التفريق في المعنى، إذْ المعنى في الياء المعاقِبة هو اللَّصْق – كما سبق – أي: لَصْقُ الشيء بالشيءِ، ومنه لُصُوق الحُبِّ بالقَلْب، في حين أنَّه في الواو لغة القياس المُعَاقَبَة ما قَبُح معناه، ومن ثَمَّ ذِكْرُه. وعلى هذه العلّة حَمَل ابن المؤدِّب وَجْه المعاقبة فيه، قال: "هو أَلْيَطُ بقلبي منك، وأصله من الواو؛ ليُفرّقوا بَيْنَهُ وبين الآخر لِقُبْحِهِ"(٢٨٤). ومع ذلك فقد عاقَبَ بعضهم بين الواو والياء في المعنى المعاقِب – لصق – الذي تحمله الياء المعاقِبة، أَمثال أبي الطيِّب اللغويّ قال: "واللَّوْط واللَّيْطُ: اللُّصوق، ويُقَال: إنَّه لأَلْوطُ بقلبي منك، وأليطُ، أي: أَلْصَقُ"(٢٨٥)، وابن القوطيّة أيضاً، قال: "لاطَ الحوضَ لَوْطاً: أصْلَحَهُ، والشيءَ بالشيءِ: أَلْصَقَهُ به، ولاط الحبُّ بالقَلْبِ، والشيءُ بالشيءِ لَوْطاً ولَيْطاً: لَصِق"(٢٨٦) أو لَزِق عند ابن منظور(٢٨٧)، ولعلّه من باب معاقبة الزاي للصاد – كما مثّلنا سابقاً –.

وعليه فإنَّا نَرَى أنَّ تأدية المعنى المعاقِب (لَصق) باللفظ الواوي واليائي، خلافاً للقياس وهو الياء فقط لغرض التفريق في المعنى – كما تَقَدَّم– دليلٌ على أنَّ للسياق أثراً في تحديد المعنى الذي تحمله اللفظة الواويّة واليائيّة، ومن ثَمَّ فإنَّ الجَزْم بأنَّ اللفظة بالواو تكون بمعنى ما قبح ذكره، وبالياء بمعنى لصق، ليس صحيحاً إذا كانت تلك اللفظة خارج السّياق.

وعلى علّة المعاقبة هذه أيضاً تُحمل الياء في قَوْل: "رَجُلٌ نَشْيان للخبر بيِّن النِّشْوَة بالكسر إذا كانت يتخبَّر الأخبار"(٢٨٨)، وَقَوْل: "من أين نَشِيتَ هذا الخبر، وهذا الكلام؟"(٢٨٩) قال الشاعر:

ونَشــيتُ ريــحَ المــوتِ مــن تلقــائِهِم   وخَشِــيتُ وَقْــعَ مُهَنَّــدٍ قِرْضــابِ[٢٩٠]

وأصل الياء واوٌ ولمعنى آخر جاء في قولهم: "رَجُلٌ نَشْوان من الشَّراب، أي: سَكْران، بيِّن النَّشوة بالفتح، أي: ظاهر السُّكْر"[٢٩١]، وشاهده قَوْل ذي الرُّمة:[٢٩٢]

ونَشْــوان مــن كــأْسِ النُّعــاسِ كأَنَّــه   بحَبْلَــيْنِ فــي مشــطونةٍ يَتَطَــوَّحُ

وبناءً على هذا فالياءُ على المُعَاقَبَة، ويؤكِّد هذا ابن منظور في قَوْله: "رَجُلٌ نَشْوان، ونَشْيان على المعاقبة"[٢٩٣] وغَرضُها التفريق بين المعنيين، قال ابن المُؤدِّب: "قالوا: هذا رجلٌ نَشْيان للأخبار، وهي من النّشوة من الواو، وذلك أنَّهم يقولون: نَشِيتُ الخَبَرَ، وبنوها على الياء، وإنَّما فَعَلوا هذه؛ لأنَّهم كَرِهوا أنْ يشبه النَّشْوان من السُّكْر"[٢٩٤].

ولعلّ الممعن في هاتين الدّلالتين: المُعَاقَبَة المتأتية من الواو لغة القياس، والمعاقبة المتأتية من الياء – واجدٌ أنَّ بينهما معنىً مُشْتَرَكاً وهو "الشَّمُّ؛ لأنَّ الشراب المُسْكِر له رائحة، والجمعِ النَّشْيانون، وفلان يَسْتَنْشِي الأخبار، أي: يَتَشَمَّمُها"[٢٩٥].

وعلى العلّة السابقة أيضاً جاءت الياء في (عيد) وجَمْعُه (أَعْياد)، و(ريح) وجَمْعُها (أرْياح) وأصل الياء فيهما واو، فالأوَّل من "عَادَ يعودُ، وكان القياس أنْ يُقَال: أعْواد، كما في قَوْل: وأَقْوال، إلاَّ أنَّهم أرادوا أنْ يُفَرِّقوا بين جَمْعِهِ وجَمْع (عُود)"[٢٩٦] وهو أعْواد، وكذا ريح وأرْياح، وهي لغة لبني أسد[٢٩٧]، والقياس أرْواح[٢٩٨]، والخروج عنه جاء لغرض التفريق في المعنى بين اللفظ الواوي القياسي المُعَاقَب: (روح) و(أرْواح)، واللفظ اليائي المعاقِب: (ريح) و(أرياح)، وهذا ما صَرَّح

به أبو حيَّان، وعليه حَملَ وَجْه المُعَاقبة، قال: "وَرُبَّما جَعَلْتَ ... الواو ياءً لرَفْع لَبس، نحو: أعْياد في جَمْع عيد، وأرْياح في جَمْع رِيح"(٢٩٩).

فإنْ قِيل: إنَّ الياء في (عِيد) و(رِيح) جاءت لعلّة تصريفيّة مؤدّاها سكون الواو في الأصل (عِوْد) و(رِوْح) وانكسار ما قبلها، فنقول: هذا صحيح في المفرد، لكنْ إذا جُمِع على (أعواد) و(أرواح) زالت تلك العلّة، وعليه فلا مُسَوِّغ لقلب الواو ياءً فيه، والقول: أعْياد، وأرياح إلاَّ التفريق في المعنى بينه وبين أعْواد، وأرواح، كما فُرِّق بين نَشْوان، ونَشْيان وأَلْوَط، وأَلْيَط وغيرهما – كما سبق– وعلى هذا حَمَل الحريري قلب الواو ياءً في ذينك المثالين، قال: "ويقولون: هَبَّت الأرياح مقايسة على (رِياح) وهو خطأٌ بيِّنٌ، وَوَهْمٌ مُسْتَهْجَن، والصَّواب أنْ يُقَال: هَبَّت الأرواح، كما قال ذو الرُّمة:(٣٠٠)

إذا هَبَّــتِ الأرْواحُ مِــن نَحْــوِ جانِــبٍ   بــه أهــل مَــيٍّ هــاجَ قلبــي هُبُوبُهــا

والعلّة في ذلك أنَّ أصْل (رِيح): (رِوْح)؛ لاشتقاقها من الرَّوْح، وإنَّما أُبدلت الواو ياءً في رِيح؛ للكسرة التي قبلها، فإذا جُمِعَت على أرْواح فقد سَكَن ما قبل الواو، وزالتِ العلّة التي تُوجِبُ قَلْبها ياءً؛ فلهذا وَجَبَ أنْ تُعَادَ إلى أصلها، كما أُعِيدت لهذا السَّبب في التصغير، فقيل: رُوَيْحة، ونظيرُ قَوْلهم: رِيحٌ وأرْواح قولهم في جَمْع ثَوْب، وحَوْض: ثِيابٌ، وحِياض، فإذا جَمَعُوها على أفعال، قالوا: أثْواب وأحواض.

فإنْ قِيل: فَلِمَ جُمِع عِيدٌ على أعياد، وأصله الواو بدلالة اشتقاقه من عادَ يَعُودُ؟ فالجواب عنه أنْ يُقال: إنَّهم فَعَلوا ذلك لئلاّ يَلْتَبِسَ جَمْعُ عِيد بجمع عُودٍ، كما قالوا: هو أَلْيَطُ بقلبي مِنْك، وأصله الواو؛ ليفرّقوا بينه وبين قولهم: هو أَلْوَطُ من

فلان، وكما قالوا أيضاً: هو نَشْيان للخبر؛ ليفرّقوا بَيْنَهُ وبين نَشْوانَ من السُّكر.
ومما يَعْضُد أنَّ جَمْع (ريح) على (أَرْواح) ما أنشدَتْه ميسون بنت بَحْدل:
لَبَيْـــــتٌ تَخْفُـــــقُ الأرواحُ فيــــــه أحـبُّ إلــيَّ مــن قَصْـرٍ مُنِيـف"[٣٠١]

وهذا الرأي هو ما نأخذ به، وإليه وإلى قَوْل أبي حيَّان السابق نَسْتندُ لردِّ رأي ابن يعيش الذي حَمَل فيه الياء المعاقِبة في المثالين السابقين تارة على الغَلَط، وأُخرى على كَثْرَة الاستعمال، قال: "فأمّا قَوْلهم: عِيد وأعياد فإنَّه أُلزم القَلْب؛ لكَثْرة استعماله، وأمَّا (ريح) فتكسيره على (أَرْواح)، قال الشاعر [العجَّاج][٣٠٢]

تَلُفُّهُ الأَرْواحُ والسُّمِيُّ

ورُبَّما قالوا: (أَرْياح) ألزموه القَلْبَ، وهو قليلٌ من قبيل الغَلَط"[٣٠٣]. وممَّا يَرُدُّ رأيه أيضاً أنَّ الرواية في بيت العجَّاج هي "الرّياح" ومن ثَمَّ لا شاهد فيه.

وكذا إليهما نَسْتَنِدُ لردّ رأي الجندي الذاهب فيه إلى أنَّ الياء فيهما ليست من باب المعاقبة بل من باب تَوَهُّم أصالة الياء؛ لكثرة قَلْب الواو ياء في تصاريفهما[٣٠٤].

وممّا قد يُحْمَلُ على هذا الوَجْه من المعاقبة في الجَمْع ما جاء في جَمْع ثَوْر: ثِيَرَة، والقياس (ثِوَرة) بالواو قال ابن جني: "قال أبو العبّاس: إنَّما أعلُّوا (ثِيَرَة) جَمْع (ثَوْر) هذا الحيوان للفَرْق بَيْنَهُ وبين (ثِوَرة) جمع (ثَوْر) وهو القطعة من الأقط"[٣٠٥]، وعلى هذا حَمَله ابن يعيش[٣٠٦]، وذهَبَ إلى أنَّه – الجمع ثِيَرة – قليلٌ شاذٌّ[٣٠٧]، وَوَجْهُ شذوذه يكمن في أنَّ الجمع (ثِوَرة) وهو القياس خَرَج على الجموع التي تجري فيها علّة تصريفيّة تُحتِّم قَلْب الواو فيها ياءً، وَوَجْه قاعدة الإعلال عند ابن هشام تكمن في أنَّ من المواضع التي تُقْلَبُ واو الجمع فيها ياءً أنْ يكون بعدها – الواو

– ألفٌ كـ(سوط وسياط، وحَوْض، وحياض) ... فإنْ فُقِدت – يريد الألف – صُحِّحت الواو، نحو: كُوز، وكِوَزَة، وعَوْد – بفَتْح أوّله للمُسنّ من الإبل – وعِوَدة[308]. وأضاف قائلاً: "وشذَّ قولهم: ثِيَرَة"[309].

ونَرَى أنَّ قَلْب الواو ياءً في (ثِوَرة) لِيُقَالَ (ثِيَرَة) ليس من باب الشذوذ، وإنّما متأتٍ من علّة تصريفيّة لا تقتضي أنْ يكون بعد الواو في الجمع ألفٌ كـ(سوط وسياط) وغيرها، وَوَجْه تلك العلّة في (ثِوَرة) مؤداه أنَّ الواو فيها متحركة وقبلها كَسْرة؛ فَقُلِبت الواو ياءً للاستخفاف (ثِيَرَة) بحيث يكون النطق من وَجْه واحدٍ من الكسرة إلى الياء، بخلافه في القياس (ثِوَرة) ففيه ثِقَلٌ من خلال الانتقال من الكَسْرة إلى الواو، وعليه فإنَّ من الأَوْلى ألاَّ تحمل على الشذوذ؛ لأنَّ ما ضارعها من الأمثلة كـ(قِيَم) و(دِيَم) وأصلهما (قِوَم) و(دِوَم) لم يُحْمل فيهما قلب الواو ياءً على الشذوذ. وهذا ما يفهم من قَوْل سيبويه، ونَصُّه: "وقد قالوا: ثِوَرة، وثِيَرَة، قلبوها حيث كانت بعد كَسْرة، واستثقلوا كما استثقلوا أنْ تثبت في (دِيَم). وهذا ليس بمطّرِد، يعني ثِيَرَة"[310].

وممّا يعزِّز قياسيّة هذا الجمع أيضاً ذهاب ابن دُريد إلى أنَّ لغة الياء هي الأعلى. قال: "وَجمْع الثَّور من البقر ثِيران، وثِيَرَة، وأثوار، وقالوا: ثِيَرَة وهو الكلام الأعلى قال الشاعر [الأعشى][311] يصف بقرة مسبوعة:

فَظلَّ يأكُلُ منها وهي رُتُعة   صَدْر النَّهار تراعي ثِيَرَة رُتُعا

والثَّوْر القطعة العظيمة من الأقط، والجمع أثوار، وثِوَرة، ولا أدري ما صحته إلاَّ أنَّهم قالوا: أجاءنا بثِوَرة ضخَام، أي قطعة عظيمة من الأقط"[312] وبناءً على العلّة الصرفيّة تلك المتأتّية على أساسها الياء في (ثِيَ ْرَة) بفتح الياء أو بسكونها فإنَّ الياء فيها ليست من باب المعاقبة للواو في (ثِوَرة).

ومن باب التعادُل والتكافؤ لمعاقبة الياء للواو فقد عاقبت الواو الياء للعلّة ذاتها التفريق في المعنى، ومثالها الواو في (البَوْن) في معاقبة الياء لغة القياس في (البَيْن) فـ"البَيْن: الفراق، يُقَال: بان يبين بَيْناً: إذا فارق"[٣١٣] وقد تأتي على المعنى المضادّ (الوَصْل) عند مَنْ قرأ (بَيْنَكم) في قوله تعالى: ﴿لقد تقطّع بَيْنَكم﴾[سورة الأنعام، آية ٩٤] "بَيْنُكم بالضمّ أي: وَصْلكم جعلوه اسماً"[٣١٤] أمّا دلالاتها في لفظ الواو المعاقِبة فَيَعْني الفَرْق أو التفاوت، يُقَال: "إنَّ بينهما لَبَوْناً في الفَضْل"[٣١٥]، ومنهم مَنْ عاقبَ الواو الياء في هذا المعنى، فقالوا: "بينهما بَيْنٌ بعيد، وقد بانَ صاحِبَهُ يبينه بَيْناً"[٣١٦]، وكذا بينهما بَيْنٌ في الفَضْل[٣١٧]، إلاَّ أنَّ صواب القَوْل وأفصحه في المعنى ذا هو (البَوْن) بالواو، ودليله ما ذَهَبَ إليه ابن السكّيت من أنَّها هي اللغة العالية، قال: "وتقولُ: بين الرجلين بَوْنٌ بعيدٌ، أي: تفاوت، وقد بان صاحبَهُ يبونه بَوْناً، فهذه اللغة العالية"[٣١٨]، وكذا الصفدي، قال: "العامّة تقول: بَيْنهما بَيْنٌ، والصوابُ بَوْنٌ بالواو"[٣١٩]؛ وذلك لأنَّ لغة الياء – كما تقدَّم – هي لمعنى البُعْد، قال ابن المؤدِّب: "فأمّا البُعْد فهو البَيْن لا غير"[٣٢٠].

وعليه أيضاً الواو في (الكُور) في معاقبة الياء في (الكِير)، فالكور يعني "كُور الحدّاد المبني من الطين"[٣٢١] "للطليان والبهم، ليقيها البَرْد"[٣٢٢]، ويُقال له أيضاً: (كِير) على المعاقبة، قال علقمة بن عَبَدَة يصف سنام النّاقة:[٣٢٣]

قد عُرِّيَتْ حِقْبَةً حتَّى استطفَّ لها   كِتْرٌ كحافةِ كِيرِ القَيْنِ مَلْمُومُ

أمّا الياء المُعَاقَبة في (الكِير) فَتَعْني كير الحدّاد[٣٢٤]، أو زِقّ الحدّاد[٣٢٥] الذي يُنْفَخُ به[٣٢٦] وهو "جِلْد غليظ ذو حافات"[٣٢٧] قال بشر بن أبي خازم[٣٢٨] يصف فرساً:

كأنَّ حَفِيفَ مِنْخَرِهِ إذا ما   كَتَمْنَ الرَّبْوَ كِيرٌ مُسْتعارُ

وعليه في الحديث الشريف: "مَثَل الجليس الصالح والجليس السوء كحامل المِسْك ونافخ الكِير".

وَبَعْدُ، فَلَعَلَّ ما يستدعي الوقوف عنده بعد كلّ ما تقدّم من أمثلة المعاقبة التي عاقبت فيها الياء الواو لمعنى واحد – أنَّ ابن السكّيت حَمَل الكثير منها على الغَلَط، قال: "بابُ ما يُغْلَطُ فيه يُتكَلَّمُ فيه بالياء، وإنَّما هو بالواو"(٣٢٩) ومثالها: هَجَيْتُهُ في هجوته، قال: "هجوتُهُ هجاء قبيحاً فهو مَهْجُوٌّ، ولا تقل هَجَيْتُهُ"(٣٣٠)، و"قد جَلَوْت الصُّفْر وغيره أجلوه جَلاءً، ولا تَقُل: جَلَيْتُهُ"(٣٣١). و"ما كان أَحْولَهُ: إذا كان محتالاً...وما أحيله لغة"(٣٣٢).

ونَرَى أنَّ الياء – كما سبق القَوْل– في (هَجيْتُه) و(جَلَيْتُهُ) ليست من باب الغَلَط بل هي على المعاقبة للواو، وهي اللغة الدّارجة الآن في لهجتنا المحكيّة، وكذا في (ما أَحْيَلَهُ) فهي لغة كما أقرَّ ابن السكّيت نفسه، وَوَجْهُهَا المعاقبة للواو. كما أدرج في ذاك الباب أمثلة جاءت فيها الواو والياء لمعنيين مختلفين، منها "حَنَوْتُ عليه فأنا أَحْنُو: إذا عَطَفْتَ عليه، وحَدِبْتَ عليه ... وتقول: حَنَيْتُ العودَ، وحَنَيْتُ ظَهْرِي، وحَنَوْتُ لغة"(٣٣٣).

فالياء في (حَنَيْتَ) ليست من باب الغَلَط، بل هي متأتّية من كَوْن الفعل في المعنى هذا يائيّاً، قال الفيروزأبادي: "حَنَى يَدَهُ يَحْنِيها حِنَاية بالكسر: لواها، والعُوْدَ والظَّهْر: عَطَفَهما"(٣٣٤) كما أنَّه واويٌّ في معنى عَطَفْتُ عليه، وحَدِبْتُ، قال أيضاً في (حَنَا): "وحَنَتْ على أَولادها حُنُوّاً كَعُلُوٍّ: عَطَفَت"(٣٣٥). ونَرَى أنَّه حتّى لو قِيل مثلاً: حَنَيْت عليه بالياء في معنى عَطَفْتُ عليه وحَدِبْتُ، فإنَّ لغة الياء هذه ليست بغَلَطٍ بل مُسَوّغها المعاقبة للواو عند مَنْ دَرج لسانه على هذه اللغة، والعكس صحيح في معنى حَنَيْتُ العودَ وظهري: لويتهما، فلو قيل مثلاً: حَنَوْت بالواو فإنَّها تكون على المعاقبة للياء، أو على أنَّها لغة فيها، وعلى الوجه الثاني – اللغة –

حَمَلَها ابن السكَيت كما سبق. كما أَورد في ذاك الباب قَوْل: "وقد قَلَوْتُ البُسْرَ واللَّحْمَ، وقَلَيْتُهُ فهو مَقْلِيٌّ، ومَقْلُوٌّ، وقد قَلَيْتُ الرجُلَ: إذا أبغضتُهُ قِلَيً وقَلاءً بالياء لا غير"(٣٣٦) و"بينهماَ بيْنٌ بعيدٌ، وقد بانَ صاحِبَهُ يبينُهُ بَيْنَاً(٣٣٧).

وقد سبق الوقوف عند هذين المثالين، وبيَّنا وَجْه الياء فيهما، وعليه كان حَرِيَّاً به أنْ يورد الأمثلة الأُولى التي جاءت فيها الياء معاقبة للواو لمعنى واحد في باب: (ما يُقَال بالواو على القياس، وبالياء على المعاقبة والمعنى واحد)، والأمثلة التي قِيلت بالواو والياء لاختلاف المعنى فيهما في باب: (ما يُقَال بالواو والياء لمعنيين مختلفين) أو (ما يقال بالواو لمعنى، وبالياء لمعنى آخر)، وهذا ما جاء عند ابن سيده، إذ أَورد (البَوْن) و(البَيْن) و(أَحْوَل) و(أحيل) في باب المعاقبة في عين الكلمة(٣٣٨)، كما أَورد (قَلَوْت) و(قَلَيْتُ) في باب المعاقبة في لام الكلمة(٣٣٩) وعليه القياس في (هجوت، وهَجَيْت) و(حَكَوْتُ وحَكَيْتُ) و(حَنَوْت وحَنَيْتُ) وأخصُّ في المثال الأخير إذا كانت الياء بمعنى (لويْتُ) والواو فيها على المعاقبة في المعنى نفسه كما سبق.

وممّا يؤخذ على ابن السكّيت أيضاً أنّه أَورد أفعالاً ثلاثية جاءت فيها المعاقبة بين الواو والياء، وكانت مزيدة بأحد حروف المضارعة، أَو مُسْنَدَة إلى تاء الفاعل في باب "ما يُقَال بالياء والواو من ذوات الأربعة"(٣٤٠) ومثالها: حكوت في حَكَيْتُ، ومَقَوْت أسناني ومَقَيْتُها، وفَلَوْت رأسه بالسيف، وفَلَيْتُهُ، وأتوتُهُ وأَتيْتُه وغيرها الكثير،(٣٤١) ونما ينمي، وينمو(٣٤٢)، وطما الماءُ يَطْمي ويَطْمُو(٣٤٣)، وكذا الميم في اسم المفعول من الفعل الثلاثي كـ"لبن مَشِيب ومَشُوب"(٣٤٤)، ومَرِيح ومَرُوح لمن أصابته الرِّيح(٣٤٥).

فكأنَّه بهذا عَدَّ تاء الفاعل، وياء المضارعة، وميم اسم المفعول حرفاً رابعاً في الكلمة الثلاثية، فأدرجها في ذاك الباب، ولَيْتَهُ اكتفى بمثل تلك الأمثلة، بل أَورد

معها في ذاك الباب أيضاً كلمات ثلاثية مجردّة من أيٍّ من الحروف السابقة، ومن حروف الزيادة، ومثالها "هو بِلْوُ سَفَرٍ، وبِلْي سَفَرٍ للذي بَلاّه السفر"(٣٤٦) "وما أَحْسَنَ أَتْوَ يَدَي النَّاقةِ، وما أحسنَ أَتْيَ يَدَيها"(٣٤٧) وعليه لمّا كان المثالان الأخيران ثلاثيين، وكذا كانت تاء الفاعل، وياء المضارعة، وميم اسم المفعول زائدة كان من الأجدر به أنْ يوردها في الباب الذي عَنْونَهُ بـ"ما يُقال بالياء والواو من ذوات الثلاثة"(٣٤٨).

وممَّا يعزِّز صحة هذا الرأي أنَّ هناك أمثلة على غرار الأمثلة السابقة، ومزيد بعضها بالتضعيف أيضاً جاءت بالواو والياء وأَوردها في ذاك الباب، ومثالها: "تَوَّهْتُ الرَّجُلَ، وتَيَّهْتُهُ، وكذلك طَوَّحْتُهُ، وطَيَّحْتُهُ"(٣٤٩) وشَوَّطْتُهُ، وشيَّطْتُهُ(٣٥٠)، وفاح المِسْك يفيحُ ويَفُوحُ، والمتأيِّب والمتأوِّب،(٣٥١) ومما يُدَلَّل على ثلاثيتها أنَّه أَورد في ذاك الباب أيضاً كلمات ثلاثية مجردة كـ(حَوْث، وحَيْث)(٣٥٢)، و(قَوْس، وقَيْس)(٣٥٣)، وغيرهما(٣٥٤).

فإنْ سُئل بناءً على ما تقدَّم عن مثال ما يُقَال بالواو والياء من بنات الأربعة لمعنى واحدٍ على المعاقبة. فتكون الإجابة بالقَوْل فيما نَرَى، وكما جاء عند ابن السكَّيت نفسه: مثالها قولهم: لَبنٌ صَمَكِيك، وصَمَكُوك لغة، وهو اللَّزِج(٣٥٥) وقيل: الصَّمكيك، والصَّمكُوك: الغليظ من الرجال الجافي، وقيل: الجاهل السريع إلى الشرِّ، وقيل: الأهوج السَّريع(٣٥٦).

وقَوْلهم أيضاً: الخَوْزلى، والخَيْزَلى، والخَيْزَرى، والخَوْزَري، وهي مِشيةٌ فيها تفكُّك(٣٥٧). أمّا أيُّهما مُعاقِبٌ للآخر الواو أم الياء؟ فلا دليل على ذلك، لأنَّ كلتيهما – الواو والياء – في الأمثلة المتقدِّمة زائدتان للإلحاق، فهي من (صَمَك)(٣٥٨) و(خَزَل)(٣٥٩) و(خَزَر)(٣٦٠) على الترتيب فأُلحقت الواو بها في لغة بعضهم، والياء

في لغة البعض الآخر، فَصَارت بهذا الإلحاق من ذوات الأربعة[٣٦١]؛ لذا أَورد ابن سيدهْ تلك الأمثلة في باب "ما اعتقبت عليه الياء والواو زائدتين من بنات الأربعة" إلاَّ أنَّ لغة الياء هي الأحسن؛ وذلك لخفّتها، ودليل ذلك أنَّ ابن السكّيت كما تقدَّم ذَهَب إلى أنَّ (صمكوك) لغة في (صمكيك)، وعليها القياس في المثالين الآخرين.

وحمْلاً على ما تقدَّم مِنْ عَدِّ الواو والياء الزائدتين واللاحقتين للثلاثي حرفاً رابعاً فإنّه يمكن عدّهما حرفاً خامساً في حال لحقتا الكلمة الرباعيّة كقولهم: "جَعَلْتُه على حِنْديرة عيني، وحُنْدورة عيني: إذا جَعَلْتَهُ نَصْب عينك"[٣٦٢]، وكذا قولهم: "هو العَبَيْثُران، والعَبَوْثُران لضَرْب من النَّبْت طيِّب الرِّيح"[٣٦٣] ووجه الخماسيّة فيهما – كما أشرنا – أنَّ الكلمة الأُولى في مادة (حَنْدر)،[٣٦٤] والثانية في مادة (عَبْثَر)[٣٦٥] فلحقتهما الواو في لغةٍ، والياء في لغة أُخرى؛ فصارتا بهذا الإلحاق خماسيتين؛ لذا كان من الأَوْلى إيرادهما في باب (ما يُقَال بالواو والياء من بنات الخمسة) خلافاً لابن السكّيت[٣٦٦] وابن سيدهْ[٣٦٧] اللذين أَورداهما مع الأمثلة السابقة في باب "ما يُقَال بالواو والياء من بنات الأربعة" ولغة الياء كما جاء عند ابن منظور أجود[٣٦٨]؛ وذلك لأنَّها – كما سبق – أخفُّ من الواو، وتقتضي هذه الخفَّة طول الكلمة.

وبَعْدُ، فممَّا يتبيَّن ويَسْتَرْعي الانتباه من كُلّ ما تقدَّم أنَّ ظاهرة التعاقُب أو المعاقبة بصورها وعللها لم يتعَدَّ موضعها عين الكلمة ولامها؛ إذْ كان لتلك الظاهرة في ذَيْن الموضعين النصيب الأكثر والأكبر، وما أُورد في هذه الدّراسة من أمثلة عليها فيهما هي نماذج مختارة من باب التمثيل لا الحَصْر خلافاً لها في فاء الكلمة فأمثلتها – المعاقبة – فيها قليلة تصل إلى حَدِّ الندرة. فمن خلال البحث والتتبُّع وَجَدْنا أنَّ ما حُمِل عليها في هذا الموضع فيما يخصُّ معاقبة الياء للواو تتمثَّل في قول بعضهم في لغة القياس، لغة أهل الحجاز يَوْجل، وتَوْجل مضارع (وَجِل): هي

تِيجَلُ، وأنا إيجلُ، ونحن نِيجَلُ بكسر حرف المضارعة، قال سيبويه: "وأمَّا وَجِلَ يَوْجَلُ ونحوه، فإنَّ أهل الحجاز يقولون يَوْجَلُ، فَيُجْرونه مُجْرى عَلِمْتُ"[٣٦٩] يريد عَلِمَ ومضارعه يَعْلَمُ، وأضاف: "وغيرهم من العرب سوى أهل الحجاز يقولون في تَوْجَلُ: هي تِيجَلُ، وأنا إيجَلُ، ونحن نِيجَلُ، وإذا قُلْتَ يَفْعَلُ فبعض العرب يقولون: يَيْجَلُ؛ كراهية الواو مع الياء، شبَّهوا ذلك بأيَّام، ونَحْوها ... وقال بعضهم: يِيْجَلُ كأنَّه لَمَّا كَرِهَ الياء مع الواو كَسَر الياء؛ ليقلب الواو ياءً؛ لأنَّه قد عَلِمَ أنَّ الواو السّاكنة إذا كانت قبلها كسرة صارت ياءً"[٣٧٠]، والغرض من ذلك التخفيف، وَوَجْهُه "أنَّهم إذا أَدْنَوْا الحرفَ من الحرفِ كان أَخفَّ عليهم، نحو قولهم: ازدان، واصطبر، فهذه قصّة الواو والياء".[٣٧١]

وممَّن حَمَل (يَيْجَلُ) على وَجْه الخفّة ابن جنّي، قال: "وإنَّما قالوا: (يَيْجَلُ) ... هَرَباً من الواو، وهذا كُلُّه يَدُلُّ على ثِقَل الواو"[٣٧٢] وفي المقابل وخِفَّة الياء، ودليل ذلك أنَّ (فَعِل) لو كان يائيَّ الفاء كـ(يَسِرَ) و(يَعِرَ) و(يَنِعَ) لَمَا أُعِلَّت في المضارع بقلبها واواً، بل تظلّ ياءً، فيقال: يَيْسِرُ، ويَيْعِرُ، ويَيْنِعُ[٣٧٣] على التَّمام وعلى ما يقتضيه القياس. وبناءً على تصحيح الواو في (يَوْجَلُ)، وَوَجْه معاقبة الياء لها يكون فيها ثلاث لغات: يَوْجَلُ، ويَيْجَلُ بفتح ياء المضارعة، ويِيْجِلُ بكسرها "وأجودها تصحيح الواو"[٣٧٤] وعليها جاءت لغة القرآن الكريم في قوله تعالى: ﴿قالوا: لا تَوْجَلْ إنَّا نبشّرك بغلام حليم﴾{سورة الحجر، آية ٣٥}. ووجه المعاقبة في المثال ذا هو عَيْنُه في قولهم: "وَحِمَت المرأةُ ... تِيْحَمُ، وتَوْحَمُ وَحْماً: اشْتَهَتْ على الحَمْل، والدَّابة وحاماً: استَعْصت عند الحَمْل"[٣٧٥] وكذا في قولهم: "ووجِعَ فلانٌ رأسَهُ وبَطْنَهُ وَجَعَاً يَوْجَعُ ... ويَيْجَعُ، وأيضاً يِيْجَعُ"[٣٧٦].

وعلى الوَجْه المضادّ لمعاقبة الياء للواو، ومن باب التعادُل والتكافُؤ، وفي الموضع ذاته – فاء الكلمة – جاءَت معاقبة الواو للياء، ومثالها وعلى وَجْه اللغة

في لسان بعض بني كلاب ما ذكره أبو زيدٍ الأنصاري في قوله: "وسَمِعْتُ بعض بني كلاب يقول: غُلامٌ يَفَعَة، وبعضهم وَفَعَة بالواو"[٣٧٧] "إذا تَحَرَّك وشبَّ، والجميعُ: أيْفَاع، وأوْفاع، قال الشاعر:

كُهُولٌ ومُرْدٌ من بني عَمٍّ مالِك   وأيْفَاعُ صِدْقٍ لو تَمَلَّيْتُهُم رِضاً"[٣٧٨]

وعليها أيضاً قولهم في (اليَتْن) الذي تخرج رِجْلاه قبل يَدَيْه: الوَتْن[٣٧٩]، قال أبو الطيّب اللغوي: "وقال قُطْرب: الوَتْنُ واليَتْنُ: أنْ تخرج رِجْلا المولود قبل رأسِهِ، يقال: وَلَدَتْهُ أُمُّه يَتْناً ووتْناً"[٣٨٠] وذكر ابن منظور عن ابن خالويه قوله في معاقبة الواو في (الوَتْن) للياء في (اليَتْن): "ولا نظير له في كلامهم إلاَّ يَفَعٌ ... ووفَعٌ"[٣٨١].

وَحَملَ أبو حيَّان معاقبة الواو للياء في (أيْفَع) و(يَفَعَ) والقول: (أَوفَعَ) و(وَفَعَ) على علّة ظهور الواو، وخفاء الياء، قال: "وُربَّما جَعَلْتَ الياء واواً؛ لزوال الخفاء، نحو: أَوفَعَ الغلام في (أيَفَعَ)"[٣٨٢] وعلى هذه العلّة أيضاً يُحْمَلُ قولهم في (يَتْن): (وَتْن)، وقَوْلهم في اليَعْيَعَة، واليَعْيَاع: الصِّياح والجَلَبة في الحرب: الوَعْوَعَة، والوَعْواع[٣٨٣].

وممّا حُمِل على وَجْه المعاقبة ذا وفي الموضع ذاته فاء الكلمة، وهو ليس في بابها – فيما نَرَى– قولهم: اسْتَوْدَهتِ الإبلُ في اسْتَيْدَهَتْ: إذا اجتمعت، وانساقت، قال ابن السكّيت: "وممّا جاء نادراً مما قُلِبَتْ فاء الفعل منه واواً: يُقَال: اسْتَيْدَهَتِ الإبلُ واسْتَوْدهَت: إذا اجتمعت وانساقت، وقد اسْتَيْدَه الخَصْمُ: إذا غُلِبَ على أمرِهِ"[٣٨٤]، وهذا ما جاء عند ابن سيده[٣٨٥]، وعلّة خروجه عن وَجْه المعاقبة

تتمثل في أنَّ (استودَه) من (وَدَه)[٣٨٦]، واسْتَيْدَه من (يَدَه)[٣٨٧]؛ وعليه فالفعل واويّ يائيّ، وهذا ما جاء عند ابن منظور، قال: "وهذه الكلمة يائيّة واويّة"[٣٨٨].

وبَعْدُ، فإنَّ هذه الدِّراسة تَخْلُص في النتائج الآتية:

١- إنَّ الأصل في ظاهرة التعاقُب أو المعاقبة بين الواو والياء ألاَّ تكون لعلّة تصريفيّة توجبها، فما جاء لهذه العلّة لا يُعَدّ في بابها.

٢- إنَّ التعاقُب أو المعاقبة بين حرفين أو ثلاثة في العربيّة لا يكون إلاَّ بوجود علاقة صوتيّة بينها تشابُهيّة، أو تقارُبيّة في الصفة، أو في المَخْرج، أو في كليهما.

٣- إنَّ تلك الظاهرة لا تكون في لسان أبناء القبيلة الواحدة بحيث ينطقون الكلمة الواحدة بالواو مَرّة، وبالياء أُخرى وكذا في غيرهما من الحروف المعاقَب بينها، وقد أشرنا إلى بعضها كـ(القاف) و(الكاف) و(الفاء) و(الثاء)، و(الصاد) و(السين) و(الزاي) وغيرها، بل هي في لسان القبيلتين المتباعدتين جغرافياً، ومن ثَمَّ المختلفتين اجتماعياً وثقافياً، هذا وإنْ وُجِدت في لسان أحد أبناء القبيلة الواحدة، فإنَّ اللغة المُعَاقِبة للغة المتكلِّم التي دَرج لسانه عليها لا تكون متأصّلة في لغته، بل يكون ذاك المتكلِّم قد أفادها من لغة رجل آخر من قبيلة أُخرى ذات نمط لغوي، تعاقِبُ فيه لغة ذاك المتكلِّم الذي أفاد تلك اللغة، وطال عهد استخدامه لها، فَرَاوح في كلامه بين اللغتين: لغته الأصليّة المعاقَبَة، واللغة المُفَادة المعاقِبة.

٤- إنَّ بعض قبائل العرب كالحجاز وتميم مثلاً راوحت في لغتها بين الواو والياء، ولكنْ ليس في المثال الواحد بل في أمثلة مختلفة، إذْ جاءت لغة أهل الحجاز في بعضها بالياء، ولغة تميم بالواو، وكذا العكس في بعضها الآخر، إذْ جاءت لغة أهل الحجاز فيها بالواو، وأهل تميم وبعض بطونها بالياء، ولعلَّ في

ذلك دليلاً على أنَّ لغة الواو لا علاقة لها بالبداوة والخشونة، ولا الياء بالتحضُّر والليونة أَو الرَّقة كما ذهب بعض الباحثين، وأَشرنا إليهم في هذه الدَّراسة.

٥- إنَّ شَرْط الكلمة المُعَاقَبِ فيها أنْ تكون واويّة لا غير، فَتَعَاقبها الياء في لسان بعض قبائل العرب، والعكس صحيح أي أنْ تكون يائيّة لا غير، فَتَعَاقبها الواو في لسان بعضهم الآخر، هذا يعني أنَّ الكلمة الواويَّة اليائيّة لا تندرج في باب المعاقبة؛ لأنَّ الواو والياء فيها متأتّية مِنْ أصْل وَضْعِها.

٦- إنَّ ظاهرة التعاقُب بين الواو والياء في فاء الكلمة قليلة جدّاً تصل إلى حدِّ النُّدْرة خلافاً لها في عينها ولامها، فأمثلتها فيهما كثيرة جدّاً، وما تناولته هذه الدراسة من أمثلة فيهما هي من باب التمثيل لا الحَصْر كما ذكرنا.

وَبَعْدُ، فالله نَسْأل أنْ نكون قد وُفِّقنا فيما آتينا في هذه الدَّراسة، والحَمدْ لله ربِّ العالمين.

الهوامش

١- عبدالرحمن جلال الدين السيوطي (ت٩١١هـ/١٥٠٥م): المزهر في علوم اللغة وأنواعها، شرحه، وضبطه، وصَحَّحَه، وعَنْوَن موضوعاته، وعلّق حواشيه: محمد أحمد جاد المولى بك، ومحمد أبو الفضل إبراهيم، وعلي محمد البجاوي، منشورات المكتبة العصريّة، صيدا، بيروت، ١٩٨٦م، ٤٦١/١.

٢- أبو زكريا يحيى بن زياد الفرّاء (ت٢٠٧هـ/٨٢٢م): معاني القرآن، تحقيق: أحمد يوسف نجاتي، ومحمد علي النجّار، ٢٤١/٣؛ وانظر: أبو العباس ثعلب (ت٢٩١هـ/٩٠٣م) مجالس ثعلب، شرح وتحقيق: عبدالسلام هارون،

دار المعارف، مصر، ص٣٠١، وأبو منصور محمد ابن أحمد الأزهري (ت٣٧٠هـ/٩٨٠م): تهذيب اللغة، إشراف: محمد عوض مرعب، علّق عليها: عُمر سلامي، عبدالكريم حامد، تقديم: فاطمة محمد أصلان، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٢١هـ/٢٠٠١م، مجلد٥، ج١٠/٧، وابن منظور: لسان العرب (ت٧١١هـ/١٣١١م): لسان العرب، طبعة جديدة مصحّحة وملوّنة اعتنى بتصحيحها: أمين محمد عبدالوهاب، ومحمد الصادق العبيدي، دار إحياء التراث العربي، مؤسسة التاريخ العربي، بيروت، لبنان، ط٣، ١٤١٩هـ/١٩٩٩م، ٣٧٩/٧-٣٨٠(قسط)، ٣٨٧/٧(كشط).

٣- د. عادل خلف: أصوات اللغة الحديثة، مكتبة الآداب، القاهرة، ط١، ١٤١٥ه/١٩٩٤م، ص٦٤، ٦٥.

٤- المصدر السابق، ص٦٤، ٦٥.

٥- أبو الحُسَيْن أحمد بن فارس (ت٣٩٥ه/١٠٠٤م): الصاحبي في فقه اللغة العربية، ومسائلها، وسنن العرب في كلامها، حقَّقه وضبط نصوصه وقدَّم له: د. عمر فاروق الطبَّاع، مكتبة المعارف، بيروت، لبنان، ط١، ١٤١٤ه/١٩٩٣م، ص٢٠٩.

٦- أبو الحسن علي بن إسماعيل ابن سيده (ت٤٥٨ه/١٠٥٦م): المخصَّص، دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان، مجلد ٤، ج١٤/١٩.

٧- أحمد علم الدّين الجندي: التَّعاقُب والمُعَاقبة من الجانب الصّوتي الصَّرْفي، مجلة مجمع القاهرة، ١٩٧٧م، ج٣٩/١٠٨-١٣٤.

٨- محمد أمين الروابدة، وسيف الدِّين الفقراء، التّعاقُب في اللغة العربيّة، رأي في تأصيل (التّعاقُب) مصطلحاً، مجلّة كليّة الآداب، جامعة القاهرة، ٢٠٠٩م، عدد (٣)، مجلد (٦٩)، ص٢١٩-٢٦٣.

٩- أبو القاسم عبدالرحمن بن إسحاق الزّجّاجي (ت٣٣٧هـ/٩٤٨م): الإبدال والمعاقبة والنظائر، حقّقه وقَدَّم له وشرحَهُ: عزّالدين التنوخي، مطبوعات مجمع اللغة العربيّة بدمشق، ط١، ١٣٨١هـ/١٩٦٢م، ط٢، بيروت، ١٤١٢ه/١٩٩٣م، ص٣.

١٠- المصدر السابق، ص٦.

١١- المصدر السابق، ص٧.

١٢- سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان، (ت١٨٠هـ/٧٩٦م): الكتاب، تحقيق وشرح: عبدالسلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، دار الرفاعي، الرياض، ط٢، ١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م، ٤/٤٣٤؛ وانظر: ابن دُرَيْد أبو بكر محمد بن الحسن (ت٣٢١هـ/٩٣٣م): جمهرة اللغة، مكتبة الثقافة الدينيّة، مصر، ١/٨؛ ود. عادل خلف: أصوات اللغة الحديثة، ص٦٨، ٦٩-٧٠.

١٣- سيبويه: الكتاب، ٤/٤٣٤؛ وانظر: ابن دريد: جمهرة اللغة، ١/٨.

١٤- سيبويه: الكتاب، ٤/٤٣٥.

١٥- موفَّق الدِّين يعيش بن علي (ت٦٤٣هـ/١٢٤٥م): شرح الملوكي في التصريف، تحقيق: د. فخر الدين قباوة، دار الأوزاعي للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان ط١، ١٣٩٣ه/١٩٧٣م، ط٢، ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م، ص٤٦٣.

١٦- سيبويه: الكتاب، ٤/٤٣٣.

١٧- ابن دُريد: جمهرة اللغة، ١/٨.

١٨- د. عبدالغفار حامد هلال: أصوات اللغة العربيّة، مكتبة وهبة، القاهرة، ط٣، ١٤١٦هـ/١٩٩٦م، ص١٢٦؛ وانظر: د. عادل خلف: أصوات اللغة الحديثة، ص٦٩-٧٠.

١٩- سيبويه: الكتاب، ٤/٤٣٣؛ وانظر: ابن دُريد: جمهرة اللغة، ١/٨؛ وعبدالغفار هلال: أصوات اللغة العربيّة، ص١٢٦.

٢٠- د. عادل خلف، أصوات اللغة الحديثة، ص٦٨-٧٠.

٢١- المصدر السابق.

٢٢- السيوطي: المزهر في علوم اللغة وأنواعها، ١/٤٦٠.

٢٣- ابن سيده: المخصَّص، مجلد ٤، ج١٤/١٩.

٢٤- الأعشى الكبير، ميمون بن قيس: الديوان، شرح وتعليق: د. محمد حسين، مكتبة الآداب بالجماميز، المطبعة النموذجيّة، ص١٤٩، والرواية فيه (لَئَنْ) بدل (لَمَنْ) و(الحي) بدل (القَوْم).

٢٥- ابن سيده: المخصَّص، مجلد ٤، ج١٤/١٩، وانظر: ابن منظور: اللسان، ٤/٢٤٦، ٢٦١ (خَيَصَ) و(خَوِصَ).

٢٦- أبو القاسم علي بن جعفر السَّعْدي المعروف بابن القطَّاع (٥١٥هـ/١١٢١م): كتاب الأفعال، عالم الكتب، بيروت، ط١، ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م، ١/٣٢٥-٣٢٦ مادة (خَيصَ، خَوِص).

٢٧- أبو يوسف يعقوب بن إسحاق السكّيت (٢٤٤هـ/٨٥٨م): إصلاح المنطق، شرح وتحقيق: محمد أحمد شاكر، وعبدالسلام هارون، دار المعارف، مصر، ط٣، ص١٣٧-١٣٨؛ وانظر: ابن منظور: اللسان، ٢١٢/١٥ (وثر)، ٤٤٢/٧ (صَوَغ).

٢٨- انظر ابن سيده، المخصَّص، مجلد ٤، ج١٤/١٩.

٢٩- الفرّاء: معاني القرآن، ١٩٠/١؛ وانظر: أبو الفتح عثمان بن جنّي (ت٣٩٢هـ/١٠٠١م): المحتسب في تبيين وجوه شواذّ القراءَات، والإيضاح عنها، تحقيق: علي النجدي ناصف، د. عبدالحليم النجّار، د.عبدالفتاح إسماعيل شلبي، جمهوريّة مِصْر العربيّة، وزارة الأوقاف، المجلس الأعلى للشؤون الإسلاميّة، لجنة إحياء كتب السُّنة، القاهرة، ١٤٢١هـ/٢٠٠٤م، ١٥١/١، وابن جنّي، الخصائص، تحقيق محمد علي النجّار، المكتبة العلميّة، دار الكتب المصري، ٤٣٩/١، والمنصف لشرح كتاب التصريف للمازني (ت٢٤٨هـ/٨٦١م)، تحقيق وتعليق، محمد عبدالقادر أحمد عطا، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان، ط١، ١٤١٩هـ/١٩٩٩م، ص٢٠٣.

٣٠- ابن جنّي: المحتسب، ١٥١/١.

٣١- ابن جنّي، الخصائص، ٤٣٩/١؛ وانظر: ابن منظور: اللسان، ٤٤٢/٧-٤٤٣ (صَوَغ).

٣٢- أبو جعفر محمد بن جرير الطبري (ت٣١٠هـ/٩٢٢م): تفسير الطبري المُسَمَّى: جامع البيان في تاويل القرآن، دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان، ط١، ١٤١٢هـ/١٩٩٢م، ٢٥٥/١٢.

٣٣- ابن منظور: اللسان، ٤٥٧/٤ (دَيَرَ).

٣٤- رضـي الـدين محمـد بـن الحسـن الاسـتراباذي (ت٦٨٦هـ/١٢٨٧م): شـرح شـافية ابـن الحاجـب، شـرح وتحقيـق: محمـد نـور الحسـن، محمـد الزفـزاف، محمد محيي الدين عبدالحميد، ١٣٩٥هـ/١٩٧٥م، مجلد ١، ج٢١٠/١.

٣٥- ابن يعيش: شرح الملوكي في التصريف، ص٤٩٩.

٣٦- أبـو الحسـن علـي بـن إسـماعيل سـيده الأندلسـي (ت٤٥٨هـ/١٠٦٥م): المحكـم والمحـيط الأعظـم فـي اللغـة، تحقيـق: د. عبدالحميـد هنـداوي، منشـورات دار الكتـب العلميـة، بيـروت، لبنـان، ط١، ١٤٢١هـ/ ٢٠٠٠م، ٥٤٤/٦ (وثق)؛ وانظر: ابن منظور: اللسان، ٢١٢/١٥ (وثق).

٣٧- ابـن سـيده: المحكـم والمحـيط الأعظـم، ٢٠٩/١٠ (وثِـرَ)؛ وانظـر: ابـن منظور: اللسان، ٢١١/١٥ (وَثِرَ).

٣٨- السيوطي: المزهر في علوم اللغة وأنواعها، ٤٦٠/١.

٣٩- ابن جنّي: الخصائص، ٣٦٨/١.

* طَبَرْزَن: (السُّكَّر فارسي معرب)، انظر: اللسان ١١٨/٨ (طَبَرَ).

٤٠- ابن جنّي: الخصائص، ٣٦٩/١-٣٧٠.

٤١- المصدر السابق، ٣٧٠/١.

٤٢- المصدر السابق، ٣٧١/١.

٤٣- المصدر السابق، ٣٧٠/١.

٤٤- انظر البحث، ص٧١، ٧٢، ٧٣.

٤٥- أحمد علم الدين الجندي: التعاقُب والمعاقبة من الجانب الصوتي الصرفي، ص١١٥.

٤٦- السيوطي: المزهر في علوم اللغة، وأنواعها، ١/٤٦٠.

٤٧- أبو بكر محمد بن عمر بن عبدالعزيز المعروف بابن القوطيّة (ت٣٦٧هـ/٩٧٧م): كتاب الأفعال، تحقيق: علي فوده، الناشر مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٩٥٢م، ط٢، ١٩٩٣م، ص٦٢؛ وانظر: أبو عثمان سعيد بن محمد السَّرَقُسْطي (ت٤٠٠هـ/١٠١٠م): كتاب الأفعال، تحقيق: د. حسين محمد محمد شرف، مراجعة: د. محمد مهدي علاّم، الهيئة العامّة لشؤون المطابع الأميريّة، القاهرة، ١٤١٣هـ/١٩٩٢م، ٢/٩٤.

٤٨- السيوطي: المزهر في علوم اللغة، وأنواعها، ٢/٢٧٦.

٤٩- أبو محمد عبدالله بن مسلم بن قُتَيْبة (ت٢٧٦هـ/٨٨٩م): أدب الكاتب، حقَّقه وضبط غريبه، وشرح أبياته، والمبهم من مفرداته، محمد محيي الدين عبدالحميد، دار المعرفة، بيروت، لبنان، ص٤٣٤، ٤٣٧.

٥٠- ابن قُتَيْبة: أدب الكاتب، ص٤٣٤؛ وانظر: إسماعيل بن حمّاد الجوهري (ت٣٩٣هـ/١٠٠٢م): الصحاح، تاج اللغة وصحاح العربيّة، تحقيق: أحمد عبدالغفور عطَّار، دار العِلْم للملايين، بيروت، لبنان، ط٤، ١٩٩٠م، ٦/٢٤٦٧.

٥١- ابن جنّي: المنصف لشرح كتاب التصريف للمازني، ص٢٨٩.

٥٢- انظر: أبو الفتح عثمان بن جنّي (ت٣٩٢هـ/١٠٠١م): التصريف الملوكي، تحقيق وتقديم وتعليق: د. البدراوي زهران، الشركة المصريّة العالميّة للنشر لونجمان، ط١، ٢٠٠١م، ص١٠٣، وسرّ صناعة

الإعراب، دراسة وتحقيق، د. حسن هِنْداوي، دار القلم للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، ط١، ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م، ٥٨٨/٢.

٥٣- ابن جنّي: المنصف لشرح كتاب التصريف للمازني، ص٢٨٩.

٥٤- ابن منظور: اللسان، ٣٣١/١١ (قَنَا).

٥٥- المصدر السابق، ٣٢٨/١١ (قَنَا)

٥٦- ابن دريد: جمهرة اللغة، ٤٨٨/٣، وانظر: ابن سيده: المخصَّص، مجلد٤، ج١٤/٢٢.

٥٧- أبو الطيِّب عبدالواحد بن علي اللغوي (ت٣٥١هـ/٩٦٢م): كتاب الإبدال، حقَّقه وشرحه، ونشر حواشيه الأصليّة، وأكمل نواقصه: عزّالدين التنوخي، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ١٣٨٠هـ/١٩٦١م، ٤٧١/٢.

٥٨- ابن دُريد: جمهرة اللغة، ٢١٧/٣، ٢/ ٣٥، والرواية في الجزء الثاني (ضعهما) بدل (ألقِهما).

٥٩- أبو عبدالرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت١٧٥هـ/٧٩١م): كتاب العين، تحقيق: د. مهدي المخزومي، ود. إبراهيم السامرائي، مؤسسة دار الهجرة، ط٢، ١٢٠٩هـ، ٢٨٥/٣.

٦٠- الأخطل: الديوان، شرح: مجيد طراد، دار الجيل، بيروت، ص٤٨٩، ٤٩٠، ورواية الشطر الأول فيه "ولكنَّ شخصاً لا نُسَرُّ بقربه"، وفي الرواية الثانية "ولكنْ قذاها زائرٌ لا نُحِبُّه".

٦١- الخليل بن أحمد: كتاب العين، ٢٨٥/٣، (حَيْث، حَوْث).

٦٢- ابن منظور: اللسان، ٣٧٧/٣ (حَوْث).

٦٣- د. إسماعيل داوود محمد النتشة: أشعار هُذَيل وأثرها في محيط الأدب العربي، دار البشير، عمان، الأردن، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٢٢هـ/٢٠٠١م، ٢٣/١.

٦٤- إبراهيم أنيس: في اللهجات العربيّة، مكتبة الأنجلو المصريّة، ط٦، ص٩٣.

٦٥-انظر: سيبويه: الكتاب، ٢٩٢،٢٩٣/٤، وابن درستويه، أبو محمد عبدالله ابن جعفر (ت٣٣٧هـ/٩٤٨م): تصحيح الفصيح وشَرْحه، تحقيق: د.محمد بدوي المختون، مراجعة: د. رمضان عبدالتواب، جمهوريّة مِصْر العربيّة، وزارة الأوقاف، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، ١٤١٩هـ/١٩٩٨م، ص٤٥٨، وأبو بكر محمد بن حسن بن مُذْحِج الزُّبيدي، (ت٣٧٩هـ/٩٨٩م): لحن العوام، تحقيق: د. رمضان عبدالتواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٢، ١٤٢٠هـ/٢٠٠٠م، ص٨١، والخطيب التبريزي، أبو زكريا يحيى بن علي (ت٥٠٢هـ/١١٠٩م): تهذيب إصلاح المنطق، تحقيق: د. فخر الدين قباوة، منشورات دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط١، ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م، ص٤١.

٦٦- انظر الجوهري: الصحاح، تاج اللغة وصحاح العربية، ٩٦٥/٣ (قَلَسَ)

٦٧-السيوطي: المزهر في علوم اللغة، وأنواعها، ٢٧٦/٢.

٦٨- أحمد علم الدّين الجندي: التعاقُب والمعاقبة من الجانب الصوتي الصرفي، ص١١٥.

٦٩- المصدر السابق نفسه.

٧٠- المصدر السابق نفسه.

٧١- المصدر السابق نفسه.

٧٢- المصدر السابق، ص١١٥-١١٦.

٧٣- ابن الأثير، مجد الدّين أبو السعادات المبارك بن محمد الجزري (ت٦٠٦هـ/١٢٠٩م): النهاية في غريب الحديث والأثر، تحقيق: طاهر أحمد الزاوي، ومحمود أحمد الطناحي، دار الفكر، ٦١/٣ (صَوَغ).

٧٤- المصدر السابق نفسه.

٧٥- المصدر السابق نفسه.

٧٦- المصدر السابق نفسه.

٧٧- أحمد علم الدّين الجندي: التعاقُب والمعاقبة من الجانب الصوتي الصرفي، ص١١٦.

٧٨- ابن السكّيت: إصلاح المنطق، ص١٤١؛ وانظر: أبو الطيِّب اللغوي: كتاب الإبدال، ٥١٩/٢-٥٢٠، وابن سيده: المخصَّص، مجلد ٤، ج٢٥/١٤، وتهذيب إصلاح المنطق، ص٣٥٠ والرواية فيه (قُلَّبَ) بالنصب وكذا في اللسان ٣٦٧/٤ مادة (دَغَا).

٧٩- أحمد علم الدين الجندي: التعاقُب والمعاقبة من الجانب الصوتي الصرفي، ص١١٦، نقلاً عن السيوطي: المزهر في علوم اللغة وأنواعها، ٢٥٤/١.

٨٠- أبو العبّاس ثعلب (ت٢٩١هـ/٩٠٣م): فصيح ثعلب، تحقيق ودراسة: د. محمد عبدالمنعم خفاجي، مكتبة التوحيد، الجماميز، ط١، ١٣٦٨هـ/١٩٤٩م، ص٩٩.

٨١- أبو الطيّب اللغوي: كتاب الإبدال، ٤٩٥/٢.

٨٢- ابن درستويه: تصحيح الفصيح وشَرْحه، ص٥١٦.

٨٣- الخليل بن أحمد الفراهيدي: كتاب العين، ٢١٢/٥.

٨٤- الجوهري: الصِّحاح، ٢٤٦٦/٦ (قلا).

٨٥- أبو منصور بن الجبّان (ت٤١٦هـ/١٠٢٥م): شرح الفصيح في اللغة، دراسة وتحقيق: د. عبدالجبَّار جعفر القزَّاز، قَدَّم له: إبراهيم الوائلي، دار الشؤون الثقافيّة العامّة، بغداد، ط١، ١٩٩١م، ص٣٢٥.

٨٦- أبو الطيِّب اللغوي: كتاب الإبدال، ٤٩٥/٢؛ وانظر: أبو منصور الجواليقي (ت٥٤٠هـ/١١٤٥م): شرح أدب الكاتب، تحقيق ودراسة: د. طيبة حمد بودي، كليّة الآداب، جامعة الكويت، ط١، ١٤١٥هـ/١٩٩٥م، ص١٦٠.

٨٧-ابن سيده: المخصّص، مجلد٤، ج١٤/٢٣.

٨٨-المصدر السابق، مجلد٤، ج١٤/٢٢.

٨٩- ابن منظور: اللسان، ٢٩٥/١١، (قلا).

٩٠- السيوطي: المزهر في علوم اللغة وأنواعها، ٢٧٧/٢.

٩١- أبو سليمان داود بن يزيد السَّعدي (ت٥٧٣هـ/١١٧٧م): شرح أدب الكتَّاب، جمع وتوثيق وتقديم: د. محمد مِزْزاق، مركز الإمام الثعالبي للدراسات ونَشْر التُّراث، دار ابن حَزْم، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٣٠هـ/٢٠٠٩م، ص١٦٠.

٩٢- ابن دُريد: جمهرة اللغة، ٤٨٧/٣.

٩٣- المصدر السابق نفسه.

٩٤- ابـن القوطيّـة، كتـاب الأفعـال، ص٢٢٤؛ وانظـر: السرقُسْـطي: كتـاب الأفعال، ١٢٩/٢.

٩٥- أحمد بن محمد بن علي الفيومي (ت٧٧٠هـ/١٣٦٨م): المصباح المنير فـي غريـب الشـرح الكبيـر للرافعـي، المطبعـة الأميريّـة، مِصْـر، ط٣، ١٩١٢م، ٧٩٤/٢.

٩٦- ابن منظور: اللسان، ٢٩٥/١١، (قلا).

٩٧- السيوطي: المزهر في علوم اللغة، وأنواعها، ٢٧٧/٢.

٩٨- السَّرقسطي: كتاب الأفعال، ٣٧٥/١.

٩٩- ابن منظور: اللسان، ٢٥٠/٣ (حَفَا).

١٠٠- المصدر السابق، ٤٣٣/٢، (جَيَتَ).

١٠١- الفيومي: المصباح المنير، ٨٦٣/٢.

١٠٢- المصدر السابق نفسه.

١٠٣- ابن القوطيّة، كتاب الأفعال، ص٩٥؛ وانظر: ابن القطَّاع: كتاب الأفعال، ١٥٤/٣.

١٠٤- عبدالرحمن بن زيد السويداء: فصيح العامي في شمال نجد، دار السويداء للنشر والتوزيع، الرياض، ط١، ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م، ١٩/١.

١٠٥- د. إسماعيل داود محمد النتشـة: أشـعار هُذَيل، وأثرها فـي محيط الأدب العربي، ٢٩/١-٣٠.

١٠٦- انظر: ابن دُريد: جمهرة اللغة، ١/١٧٠، ٣/٢١٦، وابن السكّيت: إصلاح المنطق، ص١٤٢، وابن سيده: المخصَّص، مجلد٤، ج١٤/٢٤، والسَّرَقُسْطي: كتاب الأفعال، ١/٨٠، وابن منظور: اللسان، ١/٦٧ (أَتَيَ).

١٠٧- ابن دريد، جمهرة اللغة، ١/١٧٠؛ وانظر: أبو الطِّيب اللغوي: كتاب الإبدال، ٢/٥١٦، وابن القوطيّة: كتاب الأفعال، ص١١، وابن سيده، المخصَّص، مجلد٤، ج١٤/٢٤.

١٠٨- أبو الطيِّب اللغوي: كتاب الإبدال، ٢/٥١٦؛ وانظر: ابن سيده، المخصَّص، مجلد٤، ج١٤/٢٤.

١٠٩- السَّرَقُسْطي: كتاب الأفعال، ١/٨٠.

١١٠- ابن القوطيّة: الأفعال، ص١١؛ وانظر: السَّرَقُسْطي: الأفعال، ١/٨٠.

١١١- انظر: ابن دُريد: جمهرة اللغة، ١/١٧٠، وابن السكّيت: إصلاح المنطق، ص١٤٢، وأبو الطيِّب اللغوي: كتاب الإبدال، ٢/٤٩٧، والرواية عنده (يَمَسُّ) بدل (يَشُمّ)، و(يشمُّ) بدل (يَبُزُّ)، وديوان الهذليين، الدّار القوميّة للطباعة والنشر، القاهرة، ١٣٨٥هـ/١٩٦٥م، القسم الأول، ص١٦٥، والرواية فيه:

يا قومِ ما بالُ أبي ذُؤَيبِ ... كُنْتُ إذا أتَوْتُهُ من غَيْبِ
يَشُمُّ عِطْفي ويَمَسُّ ثَوْبي ... كأنّني أربْتُهُ بِرَيْبِ

١١٢- السَّرَقُسْطي: كتاب الأفعال، ١/٨٠.

١١٣- ابن منظور: اللسان، ١/٦٧ (أتَيَ).

١١٤- أبو حيّان الأندلسي، محمد بن يوسف (ت٧٤٥هـ/١٣٤٤هـ): تفسير البحر المحيط، دراسة وتحقيق وتعليق: عادل أحمد عبدالموجود، علي محمد معوض، شارك في تحقيقه: د. زكريا عبدالمجيد النوتي، د. أحمد النجولي الجمل، قرظه: أ.د عبدالحي القرماوي، دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان، ط١، ١٤١٣هـ/١٩٩٣م، ١/١٩٠-١٩١.

١١٥- المصدر السابق، ١/١٩١.

١١٦- المصدر السابق نفسه.

١١٧- أبو محمد بن علي بن محمد بن حَزْم الأندلسي (ت٤٥٦هـ/١٠٦٣م): جمهرة أنساب العرب، تحقيق: عبدالسلام هارون، دار المعارف، مِصْر، ١٩٦٢، ص٤٦٦؛ وانظر: أبو العبّاس أحمد بن علي بن أحمد القَلْقشندي (ت٨٢١هـ/١٤١٨م): نهاية الأرب في معرفة أنساب العرب، دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان، ص٣٥٣.

١١٨- ابن منظور: اللسان، ١١/٣٥٢ (قَوَلَ).

١١٩- بهاء الدين عبدالله بن عقيل (ت٧٦٩هـ/١٣٦٩م): شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك (ت٦٧٢هـ/١٢٧٣م)، تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد، المكتبة العصريّة، صيدا، بيروت، ١٤٢٢هـ/٢٠٠١م، ١/٤٥٨.

١٢٠- أبو حيّان الأندلسي: تفسير البحر المحيط، ٧/١٤٦.

١٢١- ابن عقيل: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ١/٤٥٧.

١٢٢- ابن حَزْم الأندلسي: جمهرة أنساب العرب، ص١١.

١٢٣- الخليل بن أحمد: كتاب العين، ٤٠٦/٥.

١٢٤- المصدر السابق نفسه.

١٢٥- ابن السكّيت: إصلاح المنطق، ص١٣٦؛ وانظر: ابن سيده: المخصّص، مجلد ٤، ج٢١/١٤.

١٢٦- ابن الجبَّان: شرح الفصيح في اللغة، ص١٣٣.

١٢٧- أبو العبّاس ثعلب: فصيح ثعلب، ص١٩؛ وانظر: ابن القوطيّة: كتاب الأفعال، ص١٩٤، والسَّرَقُسْطي: كتاب الأفعال، ٣١١/١، وابن الجبَّان: شرح الفصيح في اللغة، ص١٣٣، وابن القطَّاع: كتاب الأفعال، ٤٠٢/٢.

١٢٨- ابن الجبَّان: شرح الفصيح في اللغة، ص١٣٣.

١٢٩- أبو العبّاس ثعلب: فصيح ثعلب، ص١٩؛ وانظر: ابن الجبّان: شرح الفصيح في اللغة، ص١٣٣.

١٣٠- انظر السَّرَقُسْطي: كتاب الأفعال، ٣١١/١.

١٣١- النابغة الذُّبياني: الديوان، تحقيق، محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، مصر، ط٣، ص٢٠٢، والرواية (وجدتُ) بدل (رأيت)، و(أعوج) بدل (أعيجُ).

١٣٢- د. محمد زكي العشماوي: النابغة الذُّبياني مع دراسة العربيّة في الجاهليّة، دار المعرفة الجامعيّة، مصر، ٢٠٠٠م، ص٦-٧؛ وانظر: د.جواد علي: المفصَّل في تاريخ العرب قبل الإسلام، ساعدت جامعة بغداد على نشره، ط٢، ١٤١٣هـ/١٩٩٣م، ٤٢٣/٣.

١٣٣- أبو العبّاس محمد بن يزيد المبّرد (ت٢٨٥هـ/٨٩٨م): الكامل، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار نهضة مصر للطبع والنشر، القاهرة، ٥٧٧/١.

١٣٤- ابن السكّيت: إصلاح المنطق، ص١٣٦؛ وانظر: ابن سيده: المخصَّص، مجلد ٤، ج١٤/٢١.

١٣٥- ابن القوطيّة: كتاب الأفعال، ص١٩٤؛ وانظر: السَّرَقُسْطي: كتاب الأفعال، ٣١١/١.

١٣٦- المصدر السابق نفسه.

١٣٧- السَّرَقُسْطي: كتاب الأفعال، ٣١١/١.

١٣٨- ابن درستويه: تصحيح الفصيح وشرحه، ص١١٣.

١٣٩- المصدر السابق، ص١١٣.

١٤٠- المصدر السابق نفسه.

١٤١- المصدر السابق، ص١١٩-١٢٠؛ وانظر: السَّرَقُسْطي: كتاب الأفعال، ٢٤٥/١، وابن القطَّاع: كتاب الأفعال، ٣٩٣/٢.

١٤٢- ابن دُرَيْد: جمهرة اللغة، ١٤٣/٣-١٤٤.

١٤٣- ابن سيده: المخصّص، مجلد٤، ج١٤/٢٠؛ وانظر: ابن منظور: اللسان، ١٠٠/٨ (ضَوَرَ) و١٠٥/٨ (ضَيَرَ).

١٤٤- ابن دُريد: جمهرة اللغة، ٣٦٨/٢.

١٤٥- السَّرَقُسْطي: كتاب الأفعال، ٢٣٨/٢.

١٤٦- ابن منظور: اللسان ٨/١٠٠، (ضَوَرَ).

١٤٧- المصدر السابق، ٨/١٠٥ (ضَيَرَ).

١٤٨- ابن جنّي: المحتسب في تبيين وجوه شواذّ القراءَات والإيضاح عنها، ١/٢٢٠.

١٤٩- المصدر السابق، ١/٢٢٠.

١٥٠- السَّرَقُسْطي: كتاب الأفعال، ٣/٥٧؛ وانظر: الفيومي: المصباح المنير، ١/٣٥٩.

١٥١- السَّرَقُسْطي: كتاب الأفعال، ٣/٥٧.

١٥٢- المصدر السابق، ٣/٩٧.

١٥٣- الخليل بن أحمد الفراهيدي: العين ٥/٤٠٥؛ وانظر: ابن منظور: اللسان ٢/١٥١، والفيومي: المصباح المنير، ٢/٨٣٣.

١٥٤- ابن دُرَيْد: جمهرة اللغة، ٣/١٧٠؛ وانظر: الزبيدي: لحن العوام، ص١١٤؛ ومجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزأبادي (ت٨١٧/١٤١٤م): القاموس المحيط، دار الفكر، بيروت، ١٣٩٨هـ/١٩٧٨م)، ٤/١٨٣.

١٥٥- العجّاج: الديوان، ص ٣٠٩؛ وانظر: الزبيدي: لحن العوام، ص١١٤.

١٥٦- الزبيدي: لحن العوام، ص ١١٤.

١٥٧- صلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي (ت٧٦٤هـ/١٣٦٢م): تصحيح التصحيف، وتحرير التحريف، حقَّقه وعلَّق عليه ووضع فهارسه: السيِّد

الشرقاوي، مراجعة: د. رمضان عبدالتواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، (١٤٠٧هـ/١٩٨٧م)، ص ٤٤٣، ٤٤٥.

١٥٨- ابن يعيش: شرح الملوكي، ص ٢٦٤.

١٥٩- ابن عقيل: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ٤٢٥/١.

١٦٠- المصدر السابق، ٤٢٩/١.

١٦١- أبو محمد عبدالله جمال الدين بن هشام الأنصاري (ت٧٦١هـ/١٣٥٩م): أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد، المكتبة العصريّة، صيدا، بيروت، ١٤١٩هـ/١٩٩٨م، ٨٨/٢.

١٦٢- القَلْقشندي: نهاية الأرب في معرفة أنساب العرب، ص ٤٨، ٨٥؛ وانظر: عمر رضا كحّالة: معجم قبائل العرب القديمة والحديثة، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط٨، ١٤١٨هـ/١٩٩٧م، ٢٣١/١.

١٦٣- القَلْقشندي: نهاية الأرب، ص ٢٩٧.

١٦٤- سيبويه: الكتاب، ٣٦٥/٤.

١٦٥- ابن منظور: اللسان، ١٥١/١٢، (كلا).

١٦٦- ابن سيده: المخصَّص، مجلد ٤، ج ٦١/١٥.

١٦٧- ابن منظور: اللسان، ٣٧٨/٦، (سما).

١٦٨- الفيروزأبادي: القاموس المحيط، ٣٢٨/٤.

١٦٩- أبو الطيّب اللغوي: الإبدال، ٥٠١/٢؛ وانظر: الفيروزأبادي: القاموس المحيط، ٣٥٠/٤.

١٧٠- ابن السكّيت: إصلاح المنطق، ص ١٨٦.

١٧١- المصدر السابق، ص ١٤١.

١٧٢- ابن منظور: اللسان، ٣٤٦/١١، (قَوَس).

١٧٣- المصدر السابق، ٣٤٦/١١.

١٧٤- المصدر السابق، ٣٥٠/٤، (دَوَم)

١٧٥- المصدر السابق، ٣٥٠/٤.

١٧٦- الفيومي: المصباح المنير، ٣٣٣/١.

١٧٧- ابن الأثير، النهاية في غريب الحديث، ١٤١/٥.

١٧٨- المصدر السابق، ١٤١/٥.

١٧٩- ابن سيده: المخصَّص، مجلد ٤، ج ٢٥/١٤.

١٨٠- ابن دُريد: جمهرة اللغة،٢٧٧/١، ٢٨٠؛ وانظر: أبو الطيّب اللغوي: الإبدال ٥١٨/٢، وابن القطَّاع: كتاب الأفعال، ١٠٥/١، وابن منظور: اللسان، ٣٩٥/١ (بَرَيَ).

١٨١- ابن دريد: جمهرة اللغة: ٢٧٧/١.

١٨٢- ابن منظور: اللسان، ٣٩٥/١.

١٨٣- المصدر السابق، ٤٦٨/١ (بَقِيَ).

١٨٤- ابن درستويه: تصحيح الفصيح وشرحه، ص ٢١.

١٨٥- ابن السكّيت: إصلاح المنطق، ص ١٣٨؛ وانظر: أبو الطيّب اللغوي: الإبدال، ٤٩٤/٢، وابن القوطيّة: كتاب الأفعال، ص ٢١٤.

١٨٦- السَرقسطي: الأفعال، ١٧٢/٣؛ وانظر: ابن القطَّاع: الأفعال، ٢٧٨/٣، والفيومي: المصباح المنير، ٩٧٢/٢.

١٨٧- ابن منظور: اللسان، ٦٧/١٥، (هَذَي).

١٨٨- الفيروزأبادي: القاموس المحيط، ٣٩٧/٤ (نَفَى).

١٨٩- أبو الطيّب اللغوي: الإبدال، ٤٩٨/٢؛ وانظر: ابن القوطيّة: الأفعال، ص ٢٢٩.

١٩٠- أبو الطيِّب اللغوي: الإبدال، ٤٩٩/٢.

١٩١- ابن دريد: جمهرة اللغة، ١١/٣؛ وانظر: السَّرقسطي: الأفعال، ٤٧٦/٢، وابن منظور: اللسان، ١١٤/٦ (زَوَغَ)، والفيومي: المصباح المنير، ٣٩٩/١.

١٩٢- أبو محمد عبدالله بن محمد بن السيِّد البطليوسي (ت ٤٤٤هـ/١٠٥٢م): الاقتضاب في شَرْح أدب الكتَّاب، تحقيق: مصطفى السَّقَّا، ود. حامد عبدالحميد، مطبعة دار الكتب المصريّة بالقاهرة، ١٩٩٦م، ٣٢٧/٢.

١٩٣- ابن جنّي: الخصائص، ٣٨١/١.

١٩٤- المصدر السابق نفسه.

١٩٥- ابن جنّي: سرّ صناعة الإعراب، ٥٨٧/٢.

١٩٦- ابن يعيش: شرح الملوكي في التصريف، ص ٢٤١.

١٩٧- ابن جنّي: سرّ صناعة الإعراب، ٥٨٨/٢.

١٩٨- المصدر السابق، ٥٩١/٢؛ وانظر: الخصائص، ٣١/٢.

١٩٩- ابن جنّي: سرّ صناعة الإعراب، ٢/٥٨٩.

٢٠٠- سيبويه: الكتاب، ٤/٤١٧.

٢٠١- أبو حيّان: تفسير البحر المحيط، ١/٤٥٠، وارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق وشَرْح ودراسة: د. رجب عثمان محمد، مراجعة: د.رمضان عبدالتواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٤١٨هـ/١٩٩٨م، ١/٢٩٢-٢٩٣.

٢٠٢- انظر على سبيل المثال: سورة البقرة، الآيات (٨٦، ١١٤، ٢٠٤)، والنَّحل، آية (١٢٢)، والحج، آية (١١١)، ولقمان، آية (١٥).

٢٠٣- أبو علي القالي، إسماعيل بن القاسم (ت٣٥٦هـ/٩٦٦م): المقصور والممدود، تحقيق ودراسة: د. أحمد عبدالمجيد هريدي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط ١، ١٤١٩هـ/١٩٩٠، ص ١٣٨؛ وانظر: ابن منظور: اللسان، ١١/١٩٩، (قَصَا).

٢٠٤- انظر: سورة الروم، آية (٢٧)، والنازعات، آية (٢٤)، ومريم، آية (٢٢)، والصافّات، آية (٨)، والنجم، آية (٧).

٢٠٥- أبو علي الحسن بن أحمد الفارسي (ت٣٧٧ه/٩٨٧م): التكملة، تحقيق ودراسة: د. كاظم بحر المرجان، عالم الكتب للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ط١، ١٤١٩ه/١٩٩٩م، ص ٢٠٨-٢٠٩.

٢٠٦- أبو علي القالي: المقصور والممدود، ص ١٣٨؛ وانظر: أحمد بن محمد الميداني (ت ٥١٨هـ/١١٢٤م): نزهة الطَّرف في علم الصَّرْف، شرح ودراسة: د. يُسْريّة محمد إبراهيم حَسَن، ط١، ٢/٣٤٥؛ وأبو حيان الأندلسي: تفسير البحر المحيط، ٤/٤٩١.

٢٠٧- ابن السكّيت: إصلاح المنطق، ص ١٣٩؛ وانظر: ابن سيده: المخصّص، مجلد ٤، ج ٢٣/١٤، والفيومي: المصباح المنير، ٧٨٠/٢.

٢٠٨- عبدالرحمن بن خلدون المغربي (ت٨٠٨هـ/١٤٠٥م): تاريخ ابن خلدون، مطبعة النهضة، القاهرة، ١٩٣٦م، ١٢٩/٢.

٢٠٩- ابن هشام الأنصاري، أبو محمد عبدالله جمال الدين (ت ٧٦١هـ/١٣٥٩م): أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد محيي الدِّين عبدالحميد، المكتبة العصريّة، صيدا، بيروت، ١٤١٩هـ/١٩٩٨، ٣٤٥/٤.

٢١٠- أبو القاسم جار الله محمود بن عمر الزمخشري (ت ٥٣٨هـ/١١٤٣م): الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ١٥٩/٢.

٢١١- امرؤ القيس: الديوان، حقَّقه وبوّبه وشرحه، وضبط بالشكل أبياته: حَنَّا الفاخوري، دار الجيل، بيروت، سلسلة الموارد والمصادر، ص ٥٥؛ وانظر: ابن جنّي: المنصّف لشَرْح كتاب التصريف للمازني، ص٦٢٣.

٢١٢- ابن السكّيت: إصلاح المنطق، ص ١٣٨-١٣٩.

٢١٣- ابن سيده: المخصّص، مجلد ٤، ج ٢٢/١٤-٢٣.

٢١٤- أبو علي القالي: المقصور والممدود، ص ٢٨٦.

٢١٥- انظر: سيبويه: الكتاب، ٣٨٩/٤، وابن جنّي: المنصف لشرح كتاب التصريف للمازني، ص ٤١١، والخصائص، ٣١٣/١، وأبو القاسم جار الله محمود بن عمر الزمخشري (ت ٥٣٨هـ/١١٤٣م): المفصَّل في

صَنْعة الإعراب، حقَّقه وعلّق عليه: د. محمد محمد عبدالمقصود، ود.حسن محمد عبدالمقصود، تقديم: أ.د محمود فهمي حجازي، دار الكتاب المصري، القاهرة، دار الكتاب اللبناني، بيروت، ط١، ١٤٢١هـ/٢٠٠١م، ص ٥٥٦، والميداني: نزهة الطَّرَف في علم الصرف، ٢٦٨/٢، ٢٦٩، وأبو حيَّان: تفسير البحر المحيط، ٤٧٥/٨، وابن هشام: أوضح المسالك، ٣٥٠/٤.

٢١٦- انظر: سيبويه: الكتاب، ٣٨٩/٤، وابن جنّي: المنصف، ص ٤١١، والخصائص ٣١٣/١، والزمخشري: المفصَّل في صَنْعة الإعراب، ص ٥٥٦، وأبو حيَّان: ارتشاف الضرب، ٢٩٣/١.

٢١٧- سيبويه: الكتاب، ٣٨٩/٤.

٢١٨- ابن جنّي: المنصف، ص ٤١٣-٤١٤.

٢١٩- الزمخشري: المفصَّل في صَنْعة الإعراب، ص ٥٥٦.

٢٢٠- المصدر السابق نفسه.

٢٢١- أبو حيَّان: تفسير البحر المحيط، ٤٩١/٤.

٢٢٢- أبو عبدالله محمد جمال الدين بن مالك (ت٦٧٢هـ/١٢٧٣م): شرح التسهيل، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، تحقيق: محمد عبدالقادر عطا، وطارق فتحي السيِّد، منشورات محمد علي بَيْضون، دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان، ط ١، ١٤٢٢هـ/٢٠٠١م، ١٠٩٧/٣؛ وانظر: ابن هشام: أوضح المسالك، ٣٤٥/٤.

٢٢٣- أبو حيَّان: تفسير البحر المحيط، ٤٩١/٤.

٢٢٤- أحمد علم الدّين الجندي: التعاقُب والمعاقبة من الجانب الصوتي الصرفي، ص ١٢٣.

٢٢٥- المصدر السابق نفسه.

٢٢٦- ابن السكّيت: إصلاح المنطق، ص١٤١؛ وانظر: ابن سيده: المخصَّص، مجلد٤، ج: ١٤/٢٤.

٢٢٧- أبو علي الفارسي: التكملة، ص ٦٠٨.

٢٢٨- ابن القطَّاع: كتاب الأفعال، ١٣٢/٢.

٢٢٩- ابن منظور: اللسان، ١٦٩/٨، (طَغِيَ).

٢٣٠- أبو علي الحسن بن أحمد الفارسي (ت٣٧٧هـ/٩٨٧م): الحجّة في علل القراءَات السبع، تحقيق: علي النجدي ناصف، د. عبدالحليم النجّار، د. عبدالفتاح إسماعيل شلبي، مراجعة: محمد علي النجّار، مطبعة دار الكتب المصريَّة، القاهرة، ط٣، ١٤٢١هـ/٢٠٠٠م، ٢٧٦/١.

٢٣١- الفارسي: التكملة، ص ٦٠٨.

٢٣٢- انظر: ابن جنّي: المنصف، ص ٢٤٩، وانظر: القاسم بن محمد بن سعيد: من علماء القَرْن الرابع الهجري: دقائق التصريف، تحقيق: د.أحمد ناجي القيسيّ، د. حاتم صالح الضامن، د. حسين تورال، مطبعة المجمع العلمي العراقِيّ، بغداد، ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م، ص ٢٥٩، ٣٦١، والتبريزي: تهذيب إصلاح المنطق، ص ١٠٤-١٠٥.

٢٣٣- انظر: أبو علي القالي: المقصور والممدود، ص ١٢٠؛ وابن سيده: المخصَّص، مجلد ٤، ج ١٤/٣٠ والبطليوسي: الاقتضاب، ٣٣٤/٢، وابن منظور: اللسان، ٢٧/١٠ (غَدَا).

٢٣٤- ابن الأثير: النهاية في غريب الحديث، ٣٤٦/٣.

٢٣٥- أبو بكر محمد بن القاسم الأنباري (ت٣٢٧هـ/٩٣٨م): كتاب الأضداد، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصريّة، صيدا، بيروت، ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م، ص١٤٥؛ وانظر: ابن جنّي: المنصف، ص ٥٤٢، والفيروزأبادي: القاموس المحيط، ٣٦٩/٤.

٢٣٦- أبو بكر الأنباري: كتاب الأضداد، ص ١٤٥.

٢٣٧- أبو علي القالي: المقصور والممدود، ص ١٢٠.

٢٣٨- ابن جنّي: المنصف، ص ٥٤٢.

٢٣٩- المصدر السابق، ص ٢٨٨.

٢٤٠- السيوطي: المزهر في علوم اللغة وأنواعها، ٣٣٩/١.

٢٤١- ابن فارس: الصاحبي في فقه اللغة العربيّة، ومسائلها، ص ٢٣١؛ وانظر: السيوطي: المزهر في علوم اللغة وأنواعها، ٣٣٩/١.

٢٤٢- التبريزي: تهذيب إصلاح المنطق: ص ١٠٤-١٠٥؛ وانظر: ابن منظور: اللسان، ٢٧/١٠، (غَدَا).

٢٤٣- أبو زيد سعيد بن أوس الأنصاري (ت٢١٥هـ/٨٣٠م): النوادر في اللغة، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، ط٢، ١٣٨٧هـ/١٩٦٧م، ص ٢٣٨.

٢٤٤- ابن المؤدِّب: دقائق التصريف، ص ٢٥٩، ٣٦١.

٢٤٥- التبريزي: تهذيب إصلاح المنطق، ص ١٠٥.

٢٤٦- المصدر السابق، ص ١٠٤-١٠٥.

٢٤٧- السيِّد البطليوسي: الاقتضاب في شَرْح أدب الكتّاب، ٣٣٥/٢.

٢٤٨- ابن جنّي: المنصف، ص ٥٤٢.

٢٤٩- الخليل بن أحمد الفراهيدي: العين، ٣٨٨/٣.

٢٥٠- أبو حيّان الأندلسي: تفسير البحر المحيط، ٢٠٦/٨.

٢٥١- التبريزي: تهذيب إصلاح المنطق، ص ١٠٤-١٠٥.

٢٥٢- ابن سيده: المخصّص، مجلد ٤، ج ٣١/١٤.

٢٥٣- المصدر السابق، مجلد ٤، ج ٣١/١٤-٣٢.

٢٥٤- السَّرَقُسْطي: الأفعال، ٥٢٧/٣.

٢٥٥- المصدر السابق نفسه.

٢٥٦- الفيروزأبادي: القاموس المحيط، ٣٦٩/٤ (غَدَا).

٢٥٧- المصدر السابق، ٣٧٨/٤ (قَصَا).

٢٥٨- المصدر السابق، ٣٧٨/٤.

٢٥٩- المصدر السابق، ٣٥٤/٤ (ضَحُوَ).

٢٦٠- ابن سيده: المحكم والمحيط الأعظم، ٤٣/٦-٤٤، (غَدَوَ)؛ وانظر: السيِّد البطليوسي: الاقتضاب في شَرْح أدب الكتّاب، ٣٣٤/٢-٣٣٥، وابن منظور: اللسان، ٢٧/١٠ (غَدَا).

٢٦١- السيِّد البطليوسي: الاقتضاب في شَرْح أدب الكتّاب، ٢/٣٣٥.

٢٦٢- أحمد علم الدّين الجندي: التعاقُب والمعاقبة من الجانب الصوتي الصرفي، ص ١١٩، ١٢٠.

٢٦٣- ابن جنّي: المنصف، ص ٦١٣.

٢٦٤- المصدر السابق نفسه.

٢٦٥- ابن مالك، شرح التسهيل، ١/١٣١.

٢٦٦- انظر: الجندي: التعاقُب والمعاقبة من الجانب الصوتي الصَّرْفي، ص١٢٠.

٢٦٧- السيوطي: المزهر، ١/٣٤٠.

٢٦٨- ابن الأثير: النهاية في غريب الحديث، ١/١٩٥، وانظر ابن مالك: شرح التسهيل، ١/١٣٠، وابن منظور: اللسان، ٢/٥٠ (تلا).

٢٦٩- انظر: أبو بكر محمد بن القاسم الأنباري (ت ٣٢٨هـ/٩٣٩م): الزاهر في معاني كلام النَّاس، تحقيق: حاتم صالح الضامن، اعتنى به: عزّالدين البدوي النجّار، مؤسسة الرّسالة، بيروت، لبنان، ط١، ١٤١٢هـ/١٩٩٢م، ١/١٦٨-١٦٩.

٢٧٠- انظر: أبو الحسين أحمد بن فارس (ت ٣٩٥هـ/١٠٠٤م): الإتباع والمزاوجة، تحقيق: كمال مصطفى، دار النشر، مكتبة الخانجي، مِصْر، مكتبة المثنَّى، بغداد، ١٣٦٦هـ/١٩٤٧م، ص ٧٢؛ وابن الأثير: النهاية في غريب الحديث، ١/١٩٥.

٢٧١- أبو بكر الأنباري: الزاهر في معاني كلام النَّاس، ١/١٦٩؛ وانظر: التبريزي: تهذيب إصلاح المنطق، ص ٦٧٨؛ وابن الأثير: النهاية في غريب الحديث، ١/١٩٥.

٢٧٢- ابن فارس: الإتباع والمزاوجة، ص ٦٩.

٢٧٣- ابن سيده: المخصَّص، مجلد ٤، ج ١٤/٢٩.

٢٧٤- إبراهيم أنيس: الأصوات اللغويّة، مكتبة الأنجلو المصريّة، ٢٠١٣م، القاهرة، مِصْر، ص ٢٥١.

٢٧٥- ابن القوطيّة: كتاب الأفعال، ص ١٩٤؛ وانظر: السَّرَقُسْطي: كتاب الأفعال، ١/٣١١.

٢٧٦- مجموع أشعار العرب، وهو مشتمل على ديوان رؤبة بن العجَّاج وعلى أبياتٍ منسوبة إليه، اعتنى بتصحيحه وترتيبه: وليم بن الورد البروسيّ، دار ابن قتيبة للطباعة والنشر والتوزيع، الكويت، ص ٨٤، والرواية فيه (فالنّاس) بالفاء بدل الواو (والنّاس)، وعجزه: (ولن تنالَ الحِلْمَ ما لم تَرْبِطِ).

٢٧٧- انظر: السَّرَقُسْطي: كتاب الأفعال، ١/٣١١.

٢٧٨- ابن القوطيّة: كتاب الأفعال، ص ١٩٤؛ وانظر: السَّرَقُسْطي: كتاب الأفعال، ١/٣١٢.

٢٧٩- الفيومي: المصباح المنير، ٢/٥٩٩.

٢٨٠- ابن القوطيّة: الأفعال، ص ١١٥؛ وانظر: السَّرَقُسْطي: الأفعال، ٣/١٦٧.

٢٨١- السَّرَقُسْطي: الأفعال، ٣/١٦٧.

٢٨٢- المصدر السابق نفسه.

٢٨٣- ابن جنّي: المحتسب في شواذّ القراءَات، وعللها، ١/١٩٠.

٢٨٤- ابن المؤدِّب: دقائق التصريف، ص ٣٠٠، ٣٦١؛ وانظر: السيد البطليوسي: الاقتضاب في شرح أدب الكتَّاب، ٢/٣٣٥.

٢٨٥- أبو الطيّب اللغوي: الإبدال، ٢/٤٧١.

٢٨٦- ابن القوطيّة: الأفعال، ص٩٥؛ وانظر: ابن سيده: المخصص، مجلد ٤، ج ٢٢/١٤، والبطليوسي: الاقتضاب، ٢/٣٣٥.

٢٨٧- ابن منظور: اللسان، ٣٧٦/١٢ (لَوَطَ).

٢٨٨- ثعلب: فصيح ثعلب، ص ٣٥؛ وانظر: ابن جنّي: المنصف، ص ٥٩١، وابن الجبّان: شرح الفصيح في اللغة، ص ١٧٩، وابن منظور: اللسان، ١٥٣/١٤ (نَشَا)، والفيروزأبادي: القاموس المحيط، ٤/٣٩٥.

٢٨٩- ابن السكّيت: إصلاح المنطق، ص ١٤٠؛ وانظر: ابن سيده: المخصّص، مجلد ٤، ج ١٤/٢٤.

٢٩٠- انظر: ابن السكّيت: إصلاح المنطق، ص ١٤٠، وثعلب: فصيح ثعلب، ص ٣٥.

٢٩١- ثعلب: فصيح ثعلب، ص ٣٥، وانظر: ابن الجبّان: شرح الفصيح في اللغة، ص ١٧٩.

٢٩٢- ذو الرُّمّة: الديوان، شرح الإمام أبي نصر الباهليّ، تقديم وتحقيق: د.واضح الصَّمد، دار الجيل، بيروت، ط١، ١٤١٧هـ/١٩٩٧م، ٧٢/٢ والرواية فيه (طول) بدل (كأس) و(يترجَّح) بدل (يتطوَّح).

٢٩٣- ابن منظور: اللسان، ١٥٣/١٤ (نَشَا).

٢٩٤- ابـن المـؤدِّب: دقـائق التصـريف، ص٣٠٠، ٣٦٨، ٣٦٢؛ وانظـر: ابـن منظور: اللسان، ١٥٤/١٤.

٢٩٥- ابن الجبَّان: شرح الفصيح في اللغة، ص ١٧٩.

٢٩٦- ابـن المـؤدِّب: دقـائق التصـريف، ص ٤٠٢-٤٠٣؛ وانظـر: الفيـومي: المصباح المنير، ٩٦٤/٢.

٢٩٧- الفيومي: المصباح المنير، ٩٦٤/٢.

٢٩٨- الميـداني: نزهـة الطَّـرف فـي علـم الصَّـرْف، ٣٤٤/٢؛ وانظـر: الفيـومي: المصباح المنير، ٩٦٤/٢.

٢٩٩- أبو حيان الأندلسي: ارتشاف الضَّرَب، ٢٨٦/١.

٣٠٠- ذو الرُّمة: الديوان، ٣٣٨/١.

٣٠١- القاسـم بـن علـي الحريـري (٥١٦هـ/١١٢٢م): دُرَّة الغَـوَّاص فـي أوهـاب الخَـواص، تحقيـق وتعليـق: عَرَفـات مَطْرجـي، مؤسسـة الكتـب الثقافيّـة، بيروت، لبنان، ط ١، ١٤١٨هـ/١٩٩٨م، ص ٤٨-٤٩.

٣٠٢- العجَّاج: الديوان: ص ٣٢٥، والرواية فيه (الرِّياح) بدل (الأرواح).

٣٠٣- ابن يعيش: شرح الملوكي في التصريف، ص ٢٤٣.

٣٠٤- علم الدين الجندي: التعاقب والمعاقبة من الجانب الصوتي الصَّرْفي، ص ١٢١.

٣٠٥- ابن جنّي: التصريف الملوكي، ص ١٠٢؛ وانظر: الخصائص، ١/١٥١، والمنصف، ص ٢٨٦، وسرّ صناعة الإعراب؛ ٥٨٧/٢.

٣٠٦- ابن يعيش: شرح الملوكي في التصريف، ص ٤٧٥-٤٧٦.

٣٠٧- المصدر السابق، ص ٤٧٦.

٣٠٨- ابن هشام الأنصاري: أوضح المسالك، ٣٤٤/٤.

٣٠٩- المصدر السابق، ٣٤٤/٤؛ وانظر: شرح ابن عقيل، ٥١٤/٢.

٣١٠- سيبويه: الكتاب، ٣٦١/٤.

٣١١- الأعشى الكبير، ميمون قيس: الديوان، ص ١٠٥، والرواية فيه (راتعة) بدل (رُتُعَة) و(حدَّ) بدل (صَدْر).

٣١٢- ابن دُرَيْد: جمهرة اللغة، ٦٣/٢؛ وانظر: ابن جنّي: المنصف، ص٢٨٦، ٢٨٨.

٣١٣- للأصمعي وللسجستاني ولابن السكّيت: ثلاثة كتب في الأضداد، ويليها ذيل في الأضداد للصَّغَّاني، دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان، ص ٥٢؛ وانظر: ابن السكّيت: إصلاح المنطق، ص ١٨٧.

٣١٤- أبو عبدالله الحسين بن أحمد بن خالويه (ت ٣٧٠هـ/٩٨٠م): إعراب القراءَات السبع وعللها، حقَّقه وقدَّم له: د. عبدالرحمن بن سليمان العثيمين، مكتبة الخانجي، القاهرة، مطبعة المدني، المؤسسة السعوديّة، مصر، ط ١، ١٤١٣هـ/١٩٩٢م، ١/١٦٤-١٦٥؛ وانظر: الحريري: دُرَّة الغوّاص في أوهام الخواص، ص ٧٦.

٣١٥- ابن السكّيت: إصلاح المنطق، ص ١٣٦، ١٨٧؛ وانظر: ابن المؤدِّب: دقائق التصريف، ص ٣٠٠، والصفدي: تصحيح التصحيف، وتحرير التحريف، ص ١٧٧.

٣١٦- ابن السكّيت: إصلاح المنطق، ص ١٨٧؛ وانظر: ابن خالويه: إعراب القراءَات السبع وعللها، ١/١٦٥.

٣١٧- ابن المؤدِّب: دقائق التصريف، ص ٣٠٠.

٣١٨- ابن السكّيت: إصلاح المنطق: ص ١٨٧.

٣١٩- الصفدي: تصحيح التصحيف، وتحرير التحريف، ص ١٧٧.

٣٢٠- ابن المؤدّب: دقائق التصريف، ص ٣٠٠.

٣٢١- ابن قتيبة: أدب الكاتب، ص ٢٤٢؛ وانظر: الزّبيدي: لحن العوام، ص٢٤٢، والتبريزي: تهذيب إصلاح المنطق، ص ٩١.

٣٢٢- الفيومي: المصباح المنير، ٢/٩٦٤.

٣٢٣- عَلْقَمة بن عَبَدَة: الديوان، شرحه وعلّق عليه وقدَّم له: سعيد نُسَيْب مكارم، دار صادر، بيروت، لبنان، ط ١، ١٩٩٦م، ص ٤٩؛ وانظر: الزّبيدي: لحن العوام، ص ٢٤١.

٣٢٤- الخليل بن أحمد: العين، ٥/٤٠٠، ٤٠٤؛ وانظر: الزبيدي: لحن العوام، ص ٢٤١.

٣٢٥- ابن قُتَيْبَة: أدب الكاتب، ص ٢٤٢؛ وانظر: التبريزي: تهذيب إصلاح المنطق، ص ٩١.

٣٢٦- الزّبيدي: لحن العوام: ص ٢٤١، ٢٤٢.

٣٢٧- ابن منظور: اللسان: ٢٠٠/١٢.

٣٢٨- بشْر بن أبي خازم الأسدي: الديوان، عُنِيَ بتحقيقه: د. عَزَّة حَسَن، دار الشرق العربي، بيروت، لبنان، حلب، سوريّة، ١٤١٦هـ/١٩٩٥م، ص١١٣؛ وانظر: الزّبيدي: لحن العوام، ص ٢٤٢، والتبريزي: تهذيب إصلاح المنطق، ص ٩١.

٣٢٩- ابن السكّيت: إصلاح المنطق، ص ١٨٥.

٣٣٠- المصدر السابق، ص ١٨٦.

٣٣١- المصدر السابق، ص ١٨٧.

٣٣٢- المصدر السابق نفسه.

٣٣٣- المصدر السابق، ص ١٨٥-١٨٦.

٣٣٤- الفيروزأبادي: القاموس المحيط، ٣٢١/٤؛ وانظر: البطليوسي: الاقتضاب في شَرْح أدب الكتاب، ١٥٦/٢، وابن منظور: اللسان، ٣٧٠/٣-٣٧٣، (حَنَى).

٣٣٥- الفيروزأبادي: القاموس المحيط، ٣٢٠/٤.

٣٣٦- ابن السكّيت: إصلاح المنطق، ص ١٨٦.

٣٣٧- المصدر السابق، ص ١٨٧.

٣٣٨- ابن سيده: المخصّص، مجلد ٤، ج ٢٢/١٤.

٣٣٩- المصدر السابق، مجلد ٤، ج ٢٣/١٤.

٣٤٠- ابن السكّيت: إصلاح المنطق، ص ١٣٨.

٣٤١- المصدر السابق، ص ١٣٨-١٤١.

٣٤٢- المصدر السابق، ص ١٣٨.

٣٤٣- المصدر السابق، ص ١٣٨، ١٤١.

٣٤٤- المصدر السابق، ص ١٤٣.

٣٤٥- المصدر السابق نفسه.

٣٤٦- المصدر السابق، ص ١٤٠.

٣٤٧- المصدر السابق نفسه.

٣٤٨- المصدر السابق، ص ١٣٥.

٣٤٩- المصدر السابق نفسه.

٣٥٠- المصدر السابق، ص ١٣٨.

٣٥١- المصدر السابق، ص ١٣٧.

٣٥٢- المصدر السابق نفسه.

٣٥٣- المصدر السابق نفسه.

٣٥٤- المصدر السابق، ص ١٣٥-١٣٧.

٣٥٥- المصدر السابق، ص ١٤٣؛ وانظر: ابن سيده: المخصَّص، مجلد ٤، ج١٤/٢٥-٢٦.

٣٥٦- ابن منظور: اللسان، ٤٠٩/٧ (صَمَك).

٣٥٧- ابن السكّيت: إصلاح المنطق، ص ١٤٣؛ وانظر: ابن سيده: المخصّص، مجلد ٤، ج ٢٦/١٤.

٣٥٨- ابن منظور: اللسان، ٤٠٨/٧-٤٠٩، (صَمَك).

٣٥٩- المصدر السابق، ٨٤/٤، (خَزَل).

٣٦٠- المصدر السابق، ٨٠/٤، (خَزَر).

٣٦١- ابن سيده: المخصَّص، مجلد ٤، ج ٢٥/١٤.

٣٦٢- ابن السكّيت: إصلاح المنطق، ص ١٤٣؛ وانظر: ابن سيده: المخصّص، مجلد ٤، ج ٢٥/١٤.

٣٦٣- ابن السكّيت: إصلاح المنطق، ص ١٤٤؛ وانظر: ابن سيده المخصّص، مجلد ٤، ج ٢٦/١٤.

٣٦٤- ابن منظور: اللسان، ٣٥٦/٣، (حَنْدَرَ).

٣٦٥- المصدر السابق، ١٠/٩، (عَبْثَرَ).

٣٦٦- ابن السكّيت: إصلاح المنطق، ص ١٣٨، ١٤٣-١٤٤.

٣٦٧- ابن سيده: المخصّص، مجلد ٤، ج ٢٥/١٤-٢٦.

٣٦٨- ابن منظور: اللسان، ٣٥٦/٣، (حَنْدَر).

٣٦٩- سيبويه: الكتاب، ١١١/٤؛ وانظر: ابن سيده: المخصّص، مجلد ٤، ج٢١٧/١٤، وأبو سليمان السّعدي: شرح أدب الكتَّاب، ص ٢٦١.

٣٧٠- سيبويه: الكتاب، ١١١/٤-١١٢؛ وانظر: ابن جنّي: المنصف، ص١٩١-١٩٢، وابن سيده: المخصّص، مجلد ٤، ج ٢١٧/١٤-٢١٨،

١٦٤، وأبو سليمان السّعدي: شرح أدب الكتّاب، ص ١٦١، ورضي الدين الاستراباذي: شرح شافية ابن الحاجب، مجلد ١، ج١/١٤١.

٣٧١- سيبويه: الكتاب، ٤/٣٣٥.

٣٧٢- ابن جنّي: المنصف، ص ١٩٥.

٣٧٣- المصدر السابق، ص ١٨٧، ١٩٠-١٩١.

٣٧٤- ابن يعيش: شرح الملوكي، ص ٤٩.

٣٧٥- ابن القوطيّة، الأفعال، ص ٣٠٣.

٣٧٦- المصدر السابق، ص ٣٠٤.

٣٧٧- أبو زيد الأنصاري: النوادر، ص ١٩١؛ وانظر: أبو الطيّب اللغوي: الإبدال، ٢/٤٦٣، وابن الأثير: النهاية في غريب الحديث، ٥/٢٩٩، وابن منظور: اللسان، ١٥/٤٥٣ (يَفَعَ).

٣٧٨- أبو الطيّب اللغوي: الإبدال، ٢/٤٦٣.

٣٧٩- أبو بكر الأنباري: الأضداد، ص ١٨٦؛ وانظر: ابن الأثير: النهاية، ٥/٢٩٢، وابن منظور: اللسان، ١٥/٤٣٦ (يَتَنَ).

٣٨٠- أبو الطيّب اللغوي: الإبدال، ٢/٤٦٤.

٣٨١- ابن منظور: اللسان، ١٥/٤٣٦ (يَتَنَ).

٣٨٢- أبو حيّان الأندلسي: ارتشاف الضَّرَب، ١/٢٨٦.

٣٨٣- أبو الطيّب اللغوي: الإبدال، ٢/٤٦٤؛ وانظر: ابن سيده: المحكم والمحيط الأعظم، ٢/١٤٩ (يع).

٣٨٤- ابن السكّيت: إصلاح المنطق، ص ١٤٣.

٣٨٥- ابن سيده: المخصّص، مجلد ٤، ج ٢٦/١٤.

٣٨٦- ابن منظور: اللسان، ٢٥٨/١٥ (وَدَه).

٣٨٧- المصدر السابق، ٤٢٧/١٥ (يدَهَ).

٣٨٨- المصدر السابق، ٢٥٨/١٥، ٤٢٧.